الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

واقع الحرب العالمية الثانية على دول المغرب العربي

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالب:
- بطاط محمد

إشراف الأستاذ:
د. أحمد مسعود سيد علي

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحم الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب

و وفقنا الى انجاز هذا العمل لا بد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية

من وقفة نعود بها إلى اعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام

الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودا جبارة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من

جديد لذا نقدم أسمى آيات الشكر و العرفان لأساتذتنا الكرام

و نخص بالتقدير و الشكر الأستاذ الدكتور" سيد علي المسعود"

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون "

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك و لا يطيب النهار الا بطاعتك .. و لا تطيب اللحظات الا بذكرك .. و لا تطيب الآخرة الا بعفوك .. و لا تطيب الجنة الا برؤيتك

و الصلاة و السلام على من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين قرة العين والى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي الى إخوتي وأخواتي.

الى اخوتنا التي لم تلدهم أمهاتنا .. الى الأصدقاء

الى أساتذتنا الافاضل

مقدمة

مقدمة:

عرف المغرب العربي خلال القرن العشرين عميقة بتحلت إفرازاتها على الساحة المغاربية، وأثرت سياسيا في طبيعة العلاقات المغاربية – المغاربية، وفي ظل السياسة الفرنسية الاستعمارية الرامية إلى تأسيس إمبراطورية في المنطقة قاعدها وركيزتها الأساسية الجزائر وطرفيها تونس والمغرب الأقصى.

إن التحولات التي عرفتها المنطقة امتدت منذ الحرب العالمية الأولى إلى غاية تحقيقها الاستقلال مع مطلع النصف الثاني من القرن 20 م، وقد برزت بشكل ملفت للانتباه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، والمتبع لتاريخ الحركة الوطنية المغاربية يلاحظ أن هذا التاريخ قد تأثر بالظروف الدولية و بالأحداث التي مرت بها فرنسا ، وهي الطرف الأساسي في رسم العلاقات الدولية ، زيادة على ذلك فقد أقحمت الشعوب المغاربية في الحروب لا تعنيها.

وإذا خلفت هذه الظروف انعكاسات وتداعيات قد تكون سلبية فإنها من جانب آخر أخرجت تلك الشعوب من العزلة التي فرضها الواقع الاستعماري ، فأيقظت شعورها الوطن التحرري والنهضوي، وأفضت إلى بلورة وصياغة مشروعها.

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى عملت على إختمار فكرة الكفاح السياسي وتكييف أدوات وأساليب النضال في مواجهة الاستعمار، فإن الحرب الثانية قد كرست تحويل الفكرة الثورية موضع التنفيذ سيما بعد سقوط فرنسا في يد الجيش النازي سنة 1940م ونزول قوات الحلفاء سنة 1942م ، وبلوغ الحركة التحررية المغاربية مستوى من النضج والوعي.

من هذا التصور جاءت فكرة إختياري للموضوع من تاريخ الجزائر والمغرب الأقصى معنونا :

"واقع الحرب العالمية الثانية على دول المغرب العربي".

وعن دواعي اختياري للموضوع، يمكن حصرها في:

- لقد كان اختياري للبحث منذ البداية وليد دافع ذاتي حركه فضول قوي ورغبة في نفسي من أجل دراسة جوانب من القضايا المغاربية.
- أهمية الموضوع في كشف جوانب من العلاقات الجزائرية – المغربية – التونسية، حيث خلفت الكثير من الانعكاسات سواء في تضامنهما وتعاونهما أو أختلافهما و تصادمهما.
- إبراز التعاون والتلاحم الذي ميز الشعبين والبلدين الشقيقين في فترة الاستعمار.
- إبراز الدور النضالي لرواد وأعلام المشروع التحرري في الجزائر والمغرب الأقصى وسعيها في توحيد النضال مثل: محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد بن عبد الكريم الخطابي، محمد الخامس، الهاشمي الطود، علال الفاسي...
- السعي للوقوف على انعكاسات السياسة الاستعمارية على الجزائر والمغرب الأقصى رغم التباين في نمط الاستعمار، الذي يظهر في شكل استعمار استيطاني بالجزائر، وفي صورة حماية مزدوجة فرنسية إسبانية بالمغرب، وكيف واجه الشعبان هذه السياسة رغم لجوء الاستعمار إلى توظيف كل الوسائل القمعية المادية والمعنوية.

وللإجابة على الإشكالية الأساسية التي يعالجها البحث خلصت من الناحية المنهجية إلى طرح جملة من التساؤلات أبرزها انطلاقا من سؤال جوهري: ما هي تداعيات الحرب العالمية الثانية على نشاط الحركة الوطنية على دول المغرب العربي؟

ولتوضيح هذه الإشكالية لابد من طرح أسئلة جوهرية سوف تجد لها جوابا في خطة البحث وجوانبها:

مظاهر الحركة الوطنية في الجزائر والمغرب الأقصى قبيل اندلاع الحرب؟ تأثير سياسة فرنسا الاستعمارية على النشاط السياسي والعسكري في البلدين؟

وعليه عمدت إلى صياغة خطة بحث تتضمن مقدمة، وثلاث فصول وخاتمة، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق ذات الصلة بالموضوع وقائمة متنوعة من المصادر والمراجع.

يتضمن الفصل الاول أوضاع المغرب العربي عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، بينما يتضمن الفصل الثاني الحركات التحريرية المغاربية خلال الحرب العالمية الثانية، فيما تضمن الفصل الثالث الفصل الثالث تداعيات الحرب العالمية الثالثة على مسار الحركات الوطنية.

وما يتصل مسألة المنهج المتبع، فقد حاولت الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي خاصة في استعراض الأحداث التاريخية، وعملت على توظيف المنهج التحليلي من خلال تحليل الأحداث والوقائع ومناقشتها وربطها ببعضها البعض، كما أجريت ما يحقق المنهج المقارن الذي مكنين من المقارنة بين الحركة الوطنية الجزائرية والمغربية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها من خلال معرفة أوجه التشابه والاختلاف.

أما عن الصعوبات التي واجهتيني أثناء جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث ، ولعلها نفسها العقبات التي تعترض أي باحث متطلع لانجاز عمل أكاديمي يرق إلى مستوى تطلعاته، ومهما كانت طبيعتها فإنها جزء من حياة الباحث، ولا يسعني هنا سوى شكر كل أصيل مدني بيد العون.

الفصل الأول

أوضاع المغرب العربي عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية -الأوضاع الاقتصادية-

تمهيد

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في المغرب عشية الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول: الصناعة

المطلب الثاني: الزراعة

المطلب الثالث: التجارة والمالية

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول: ملكية الأراضي

المطلب الثاني: النشاط الزراعي وتربية المواشي

المطلب الثالث: الوضع الصناعي في الجزائر

المطلب الرابع: المجال التجاري

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية في تونس عشية الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول: المجتمع التونسي إبان الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي عشية الحرب العالمية الثانية

المطلب الثالث: القطاع الصناعي والحرفي

خلاصة الفصل

تمهيد:

كان المغرب العربي حتى سنة 1912 ينتمي بكل مؤسساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية إلى الماضي، حيث انعكست العزلة التي اختارها لنفسه، ليس بصيغة الانقطاع عن العالم، إنما حماية الاستقلاله ووحدة كيانه، على البناء الاجتماعي والاقتصادي، وأدى ذلك إلى عدم تسجيل، أي تطور ملموس،[1] وقد حرصت فرنسا بعد إعلان الحماية 1912 على أن يكون المغرب تابعا لها اقتصاديا، وتزايد عدد المستوطنين الفرنسيين، الذين قدمت لهم السلطات الفرنسية تسهيلات، ودعتهم إلى استغلال الأرض والصناعات الاستخراجية والتحويلية من خلال ما تقدمه لهم من مساعدات،[2] عملت فرنسا على احتكار السوق، وجعل الاقتصاد المغربي، متمما للاقتصاد الفرنسي.[3]

[1] محمد صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963 –1997، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2010. ص 13.

[2] فارس محمد خيري، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912–1936)، دمشق، 1972، ص 376.

[3] علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي، منذ الحرب العالمية الأولى، معهد الدارسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، مطبعة النهضة، مصر، 1955، ص 26.

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في المغرب عشية الحرب العالمية الثانية:

كان الهدف الأول من استعمار فرنسا لمراكش، هو استغلال ثروتها الاقتصادية في مقدمتها الغابات التي تعد موردا أساسيا للوقود، كما أن مناطق الشاوية، ومكناس وعبدة والمنطقة الشرقية تزود العالم بمناجم "المولبيديوم "، وهو معدن في بياض الفضة، يدخل في صناعة أحرف الكتابة، فيكسبها صلابة ضد الاحتكاك، ويوجد هذا المعدن في جبال الأطلس الكبير الغربي.[1]

يوجد في مراكش[2] البترول بجوار سلسلة الريف، وهو لا يبعد كثيرا عن سطح الأرض في بعض الجهات، والفحم النباتي وافر الكمية في مراكش لكثرة الغابات بها، كما يوجد بها الفحم الحجري بمنطقة جرادة، والنوع الذي يستخرج منها، من أجود الأنواع، لأنه يحترق ببطء، وليس اللهيبه رائحة ولا دخان، كما تتولد في مراكش الكهرباء من تساقط المياه، أما المعادن الأخرى، فمنها في جبال الأطلس، مناجم الزنك والرصاص، ويصدر الزنك لفرنسا، أما الرصاص فصدر إلى بلجيكا وفرنسا.[3]

---

[1] أمين شاكر، سعيد العريان، واخرون، شمال إفريقيا في الماضي والحاضر، (د، ط)، دار المعارف، مصر، 1954، ص.162، 161، 159.

[2] مراكش: دولة مراكش هي احدي دول شمال افريقيا الخمس، ويقابل موقعها في الشمال الغربي من افريقيا موقع مصر في الشمال الشرقي منها، تبلغ المساحة التي تشغلها هذه الدولة بعد أن سلخت عنها مناطق شاسعة في الشمال والجنوب، والشرق، ما يزيد على خمسمائة ألف كيلو متر مربع، تبسط اسبانيا نفوذها على 22 ألف كيلومتر مربع، وباقي المملكة مشمول بالحماية الفرنسية، وبالرغم من الحضارات والدول التي تعاقبت على هذه البلاد، فان خريطتها ظلت غير معروفة بصفة علمية دقيقة، إلى أواخر القرن التاسع عشر، وكانت المطامع الاستعمارية في طليعة الأسباب التي أعانت على ذلك، ولهذه البلاد شواطئ على البحر الأبيض المتوسط، اغلبها صخري وغير صالح لرسو المدن، اذ تعوزه الملاجئ الطبيعية وهي قليلة السكان ويبلغ طولها 475 كليو متر مربع، يبلغ طول شواطئها 16600 كيلو متر، اكبر موانئها الدار البيضاء، عاصمة البلاد التجارية، وبها موانئ أخرى أقل أهمية، أنظر: عبد المجيد بن جلون، المصدر السابق ، ص 1-2.

[3] امين شاكر، سعيد عريان، واخرون، المرجع السابق، ص 162.

المطلب الأول: الصناعة:

ضلت الصناعة محلية تقليدية بسبب الاحتلال الاسباني والبرتغالي للموانئ المغربية التي كانت من المراكز الصناعية النشطة آنذاك، ونتيجة للفوضى الداخلية، وزحف الحياة القبلية إلى المدن، ولم يستطع المغرب الصمود في وجه تدفق المصنوعات الأجنبية منذ القرن ال19، وضلت هذه الصناعة مقتصرة على حياكة السجاد، والأحزمة والخيام، وبعض الأقمشة الصوفية، فقد ظل المغرب بلدا زراعيا، ومصدر لبعض المعادن.[1]

في مدينة فاس[2] امتازت الصناعة التقليدية كما وكيفا بجودتها، وبتقنياتها، ومتقدمة على مدن أخرى، امتازت بالبدائية، ولما أدخلت الحماية الفرنسية بضاعتها المتقدمة، أرادت حماية هذه الصناعة التي كان يعيش عليها آلاف من العائلات، فاحتفظت بالإدارة التقليدية، وذلك لتحاشي الانتفاضات الشعبية.[3]

وقد أشركت الحماية الفرنسية إبتداءا من 1917 الحرفيين في متحف الفنون الزخرفية بباريس، حتى إن الحرف التقليدية رجعت إلى نشاطها كذي قبل لكن مع مرور السنين بدأت الحماية تتخوف من تعاونيات الحرفيين، باعتبارهم يشكلون نقابات تناهض سلطتها، فاستغلت الصفة التي تميز بها الشعب المغربي، منذ أيام قبل الحماية، وعملت على تفرقة هذه التعاونيات.[4]

---

[1] محمد علي داهش، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص 17.

[2] فاس: تقع في السهل الشمالي بين امتدادات الأطلس، وامتدادات الريف، وهي تعتبر العاصمة التاريخية والثقافية للبلاد، اذ لعبت في التاريخ الإسلامي أدوار شبيهة بالأدوار التي لعبتها القيروان والقاهرة ودمشق وبغداد التي تعتبر مركز الاشعاع الفكري والثقافي في الشرق، من الناحية السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية. أنظر: فؤاد دياب، المرجع السابق، ص.13

[3] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956: ملامح من مدينة فاس أصولها تغيراتها * حالتها الاجتماعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، 1992، ص 57.

[4] المرجع نفسه، ص 57-58.

المطلب الثاني: الزراعة:

المغرب بلد زراعي، يعتمد أكثر من سبعين بالمائة "70" من سكانه على الزراعة في معيشتهم،إذ تعتبر الزراعة المورد الرئيسي الاستهلاكي والتجاري في المغرب، بعد فرض فرنسا النظام الحماية عام 1912، أصدرت سلطات الحماية الفرنسية في المغرب مجموعة من المراسيم والظهائر، لصالح المستوطنين وأهمها ظهير 12 آب 1913، حول تسجيل العقارات، والذي نزعت بموجبه ملكية الفلاحين المغاربة من الأراضي لصالح المستوطنين.[1]

ولم يكتف الفرنسيين بنهب الأراضي الصالحة للزراعة، بل كان الفلاحون المغاربة فريسة الإقطاعيين والبرجوازية عن طريق القروض التي يقدمونها في موسم الحصاد، بفائدة تصل إلى خمسين بالمائة "50"، وعندما لا يتمكنون من تسديدها، يتم الاستيلاء على الأرض، إضافة إلى ما كان يمارسه تجار المواد الغذائية.

[2]وقد عمل المقيم العام" ليوتي"[3] على تشجيع الاستيطان الزراعي من خلال العمل على الاستحواذ على ملكية الأرض والتي كانت تقسم منذ فرض الحماية إلى خمس أنماط هي:[4]

- ملكية المخزن.[1]

---

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الادارة الفرنسية في المغرب 1939-1956، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص37.

[2] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي المغرب العربي فلسطين الخليج العربي": دراسة تاريخية مقارنة، (د، ط)، عالم المعرفة، 1978، ص 50.

[3] ليوتي: الماريشال ليوطي (1912-1925): تحمل الثلاث عشرة سنة الأولى من تاريخ ما يسمى بالحماية الفرنسية بالمغرب بصمات بارزة للماريشال ليوتي، أول مقيم عام، لقد كان هذا الرجل العظيم يهدف الى استرجاع وحدة الإمبراطورية الشريفية، وتمكين الدولة العلوية من زمام الأمور، يطمح إلى تهدئة البلاد وتوحيدها وعصرنتها محترما في ذات الوقت روحها وعقائدها وشخصيتها، لم يكن هذا المقيم ان يتصور السياسة مجرد ذريعة ظرفية مجرد ذريعة لإيهام الشعب وتفريقته من أجل السيطرة عليه، بل كان تصوره لها مطابقا لقناعاته المتجذرة وتجارية في الجزائر والهند الصينية ومدغشقر : انظر: فؤاد دياب ، المرجع السابق ، ص 22-23.

[4] محمد صالح الكروي، المرجع السابق، ص14.

• أرضي الجماعة وهي ملك جماعي للعشيرة.

• ملكية الجيش وهي أراضي تابعة للدولة، وأعطى لبعض القبائل حق التصرف بها مقابل التزامها بحمل السلاح في جيش المخزن للدفاع عن الوطن.

• ملكية الأوقاف.

• ملكية الأفراد.

عملت الإدارة الفرنسية على انتزاع الأراضي من الأهالي بطرق غير شرعية، بهدف فرض سيطرتها عليهم، ثم إعادة توزيعها على المستوطنين و الشركات الكبرى، مستغلة جهل الفلاح المغربي بإجراءات التسجيل، وعدم قدرته على دفع التكاليف، وافتعال مخالفات بإجراءات التسجيل، للاستلاء على أرضه، وبذلك دمرت القاعدة الاقتصادية للفلاحين المغاربة الذين يمثلون الأغلبية من السكان.[2]

اهتمت فرنسا بزراعة الخضراوات، ولاسيما المحاصيل الأساسية كالطماطم والبطاطا، وتعود رغبة فرنسا بالتوسع في زراعة الخضروات وقبولها للخضروات القادمة من المغرب، لسد حاجياتها نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.[3]

وشكلت زراعة العنب أهمية كبيرة للفرنسيين، وكان لها تأثير على الاقتصاد المغربي.[4]

---

[1] المخزن: كان لفظ المخزن يطلق منذ القديم بالمغرب والأندلس على الدولة، او الحكومة، والحقيقة أن كلمة "مخزن" معروفة في المغرب منذ القرون الأولى، انظر: عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب العصر الحديث والفترة المعاصرة، ج2، مكتبة السلام، مكتبة المعارف، الدار البيضاء، الرباط، (د، س)، ص62.

[2] محمد صالح الكروي، المرجع السابق، ص14.

[3] الأزمة الاقتصادية العالمية: حدثت هذه الأزمة يوم 24 أكتوبر 1929 عرف هذا اليوم الخميس الأسود، بسبب إنهيار بورصة وول ستريت في نيويورك، بأسهمها، وسنداتها والاقبال الشديد على الذهب الذي ارتفعت أسعاره بشكل حاد، لاسيما مع صعوبة الحصول عليه، وقلة انتاجه، لذلك حدثت أزمات اقتصادية في بقية دول العالم، ومنها بريطانيا ثم انتقلت الى بقية دول العالم ومنها فرنسا، انظر: حارث عبد الرحمان الطيف التكريتي، بريطانيا في سنوات الأزمة الاقتصادية 1929–1933، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق،2013، ص94.

[4] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص 40.

المطلب الثالث: التجارة والمالية:

على الرغم من سيطرة فرنسا على قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة في المغرب، فقد سيطرت على الجانب المالي وأصبحت مسؤولة عن وضع ميزانية المغرب وتنفيذها وقد انقسمت الميزانية الى قسمين: عادية تشمل النفقات العادية للدولة، وميزانية غير عادية تضم كل المبالغ المخصصة للاستثمارات العامة والتي تعتمد على السلف والقروض.[1]

وقد أصدرت فرنسا في 1920 ظهير يقضي أن يكون الفرنك الفرنسي عملة محل عملة المغرب كما صدر أيضا ظهير آخر حدد النظام النقدي في المغرب وجعل نسبة الذهب في الفرنك المغربي، مساوية لنسبته في الفرنك الفرنسي، وبهذا فقد المغرب استقلاله، وصار مرتبطا نقدا بالنقد الفرنسي، وكان الجزء الأعظم من موارد الميزانية مخصصا لصالح المستوطنين، أما عن التجارة المغربية فقد كانت محدودة سنة 1912 ولم تكن شبكة السوق الداخلية متطورة ويعود سبب الكساد الاقتصادي الى عدم استقرار سلطة المخزن، وعجزه عن ممارسة نفوذه بشكل دائم وفعال، على مجموع المناطق التي تخضع اسميا لحكمه، واستغلت فرنسا هذا الواقع، بما كانت تملك من وسائل وإمكانيات لم تكن متوفرة للسلطة المغربية القائمة،[2] وقد فتح ليوطي المجال للملاك الفلاحين والتجار المغاربة ليندمجوا، في غرف تجارية وفلاحية بواسطة ظهير 20جانفي 1919 وذلك تحت مراقبة محتسب المدينة، أنشأت في مدينة فاس، أصبحت لها غرفة تجارية، وكان أعضاؤها منذ سنة 1913 أوروبيون.[3]

كما أنه منذ سنة 1912 اشترك الفاسيون المسلمون مع اليهود الأوروبيين في التجارة والمعاملات الصناعية والعقارية ...، وقد كانت سلطات الحماية تمنع التجار الفاسيين من بناء

[1] المرجع نفسه، ص 50.

[2] جون واتربوري، أمير المؤمنين المملكة والنخبة السياسية المغربية، تر: أبو الغرم، عبد الأحد السني، عبد اللطيف الفلق، ط3 مؤسسة الغني للنشر، المغرب، 2013، ص.76.

[3] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 50 .

فيلات فخمة بدءا من 1915 بالمدينة الجديدة، كذلك ساهم التجار الفاسيون اليهود في البورصة التي أنشأتها الحماية، لكن المسلمين لم يساهموا فيها لأنها تتعارض مع اعتقادهم الديني.[1]

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية الحرب العالمية الثانية:

لم يكن الوضع الاقتصادي بالنسبة للجزائريين هو الآخر بمنأى عن الأزمات والأوضاع المتردية، وذلك نتيجة لسياسة الاستعمار القائمة على استغلال الإمكانيات الاقتصادية للجزائر، ففي المجال الفلاحي قام المستعمر بتجريد الأهالي من أراضيهم بدعوى أن ملكيتها غير معروفة أو فرض غرامات مالية مرتفعة على أصحابها وفي حالة العجز عن الدفع تصادر، حيث أنه إلى غاية عام 1920 استولت إدارة الاستعمار على أكثر من 897 ألف هكتار من الأراضي، وقامت بمنحها للمستوطنين الأوروبيين الذين قاموا بتحويلها إلى أراضي كروم، حيث قدرت المساحة المخصصة لهذه الزراعة حوالي 400 ألف هكتار سنة 1935، وبذلك تضاعف الإنتاج السنوي للخمور وانتقل من 9 ملايين و265 ألف هكتولتر عام 1920 إلى 82 مليون و318 ألف هكتولتر سنة 1935، حيث كانت تصدر أربعة أخماسها إلى الخارج وقد كان للشركات الأوروبية دور في زراعة الكروم وإنتاج العنب والخمور، لدرجة أنها استحوذت على 4425 مزرعة وذلك بنسبة 15% من مجموع المزارع، وأنها كانت تنتج ثلاثة أرباع المحصول الجزائري من الكروم بفائدة 55 مليار فرنك.[2]

إضافة إلى زراعة الكروم كانت هناك مواد صناعية أخرى كالتبغ والحلفاء التي كانت تشغل 170 ألف هكتار، يستغل المستوطنون تسعة أعشارها كل ذلك كان على حساب زراعة الحبوب التي تراجع إنتاجها في الجزائر، حيث بلغ متوسط إنتاج الحبوب خلال الفترة الممتدة من 1921 إلى 1930 حوالي 16 مليون قنطار ونجد أن معظم اليد العاملة الموجهة إلى هذه الزراعة تضم

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق ص52-53.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص48.

الأهالي الجزائريين، وكانت تزرع في أراضي ضيقة موجودة بالجبال، الهضاب والصحراء،[1] تستعمل فيها وسائل بدائية وكمية الإنتاج مرتبطة بمنسوب تساقط مياه الأمطار، لهذا سجلنا تناقص في الإنتاج خاصة في سنوات الجفاف، هذا ناهيك عن ظاهرة انتشار الجراد التي كانت خطيرة على المحصول خاصة بمناطق الهضاب العليا حيث تأثر الإنتاج في كل من قسنطينة، سطيف، بجاية، سكيكدة قالمة، عنابة، سعيدة، معسكر.[2]

المطلب الأول: ملكية الأراضي:

فيما يتعلق بملكية الأراضي فقد ارتفع عدد الملكيات الأوروبية الكبيرة بالجزائر بشكل ملحوظ وتلك الملكيات كانت تستخدم فيها الآلات بنسبة 18%، وازدادت مساحتها سنة 1930 بنسبة 30%، كل ذلك كان على حساب الملكيات الأوروبية المتوسطة والصغيرة وملكيات الأهالي، ومع ازدياد تلك الملكيات اختار المستوطنون الانتقال من الأرياف إلى المدن للاستقرار بها، حتى وصل عددهم سنة 1931 إلى 772000 نسمة وقد قام هؤلاء بالإضافة إلى زراعة الكروم -كما مر بنا- بممارسة زراعة الخضر والحمضيات التي ارتفع إنتاجها قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى 100 ألف طن فارتفع بذلك دخلهم الفردي السنوي إلى 93 مليار فرنك.[3]

وبالحديث عن الملكية الإسلامية فنجدها قد تجمعت على حساب الملكية الصغيرة وتجزأت في الوقت نفسه على حساب الملكية المتوسطة، حيث أنه وخلال سنة 1930 كانت تقدر ب

---

[1] رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص عيناد تابت .. المرجع السابق، ص 84- 85. للتوسع أكثر ينظر: رضوان ص 41.

[2] Augustin Bernard, Gabriel Hanotaux, Alfred Martineau .- Histoire des colonnie Française et de l'expansion de la Franse dans le monde : L'Algérie, Tome 02, société de la l'histoire Nationale libraire plon, Paris, 1930, P513.

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص ص 48 - 49. وللتوسع أكثر ينظر: عدي الهواري .- الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي، تر: جوزيف عبد الله، ط1 ، دار الحداثة، الجزائر، 1983 ص ص 131 - 132.

8499 ملكية، بلغ متوسط مساحتها حوالي 200 هكتار، تغطي حوالي 683800 هكتار، ونجد أن أربعة أخماس تلك الأراضي كانت مقسمة إلى قطع صغيرة وأنها في الغالب لا تستغل إلا بعد عامين وبطرق بدائية كالمحراث الخشبي.

على هذا الأساس نجد أن معظم الأراضي الخصبة والتي تقع في السهول، وبجانب القنوات المائية كانت في يد المستوطنين،[1] في حين أن الجزائريين يملكون سوى 7٪ فقط من الأراضي الزراعية الخصبة بساحل العاصمة الجزائر، و17% في منطقة متيجة ونحو 15٪ بوهران، 23% بمستغانم و24% في منطقة سيدي بلعباس.

المطلب الثاني: النشاط الزراعي وتربية المواشي:

أما فيما يخص محصول الزيتون فنجد زراعته منتشرة وبصورة أكثر بمنطقة القبائل، ولكن إنتاج مادة الزيت قد انخفض من 250 ألف هكتولتر عام 1920 إلى 160 ألف هكتولتر سنة 1939، ويعود سبب ذلك التراجع في الإنتاج إلى نقص الأراضي المملوكة لدى الأهالي من 7.562.977 هكتار سنة 1930 إلى 349.100 هكتار في الأعوام اللاحقة، ونجد أن أربعة أخماس تلك الملكيات كانت تتكون من قطع صغيرة ذات تربة غير خصبة، كما أن الفلاحين الأهالي لم يكن بإمكانهم الحصول على القروض الفلاحية التي تمكنهم من تحسين وسائل الإنتاج من آلات وأسمدة قصد تحسين المردود هذا بعكس المستوطنين الذين كانت تمنح لهم جميع الامتيازات دون مقابل.[2]

[1] د. شايب غزواني قدادرة .. الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934–1954) : [دراسة مقارنة] ، أطروحة دكتوراه ، إشراف عبد الرحيم سكفالي ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 –2008 ،ص 131.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص ص 59 – 60.

ولقد اهتم الأهالي بتربية المواشي خاصة الأغنام منها حيث وصل عددها حتى عام 1930 إلى أكثر من 5.3 مليون رأس، ونسجل هنا ابتعاد المستوطنين عن هذه الحرفة بسبب المشاق المترتبة عنها.[1]

ونجد أن تلك المنتجات الفلاحية لم يكن للشعب الجزائري منها نصيب ولا حتى الفلاحين استفادوا منها، في حين كان للمستوطنين فوائد مالية كبيرة جراء إعادة بيع تلك المنتجات في القارة الأوروبية، وبالتالي تحقيق ثروة لا جهد لهم فيها عكس الجزائري الذي كان لا يصل حتى إلى تحصيل غذائه اليومي،[2] فمن خلال تقرير أجري عام 1939 تبين أن 10% فقط من مجموع سكان الجزائر كانوا قادرين على توفير احتياجاتهم الغذائية الضرورية، وللإشارة هنا أن تلك الفئة لم تكن من عامة الشعب وإنما هي الشريحة التي لها ارتباطات بالمستعمر، في حين السواد الأعظم من الشعب الذي فاقت نسبته 80٪ كان عاجزا عن توفير غذائه الأساسي، وحسب التقرير فإن العائلة التي يقل دخلها عن 2000 فرنك فإنها تعتبر عائلة فقيرة، أما التي يتراوح دخلها ما بين 4000 و 5000 فرنك فتعتبر عائلة ميسورة الحال، ما عدا ذلك يشير التقرير إلى أنه لا توجد عائلات فوق هذا الدخل.

وكانت إدارة الاحتلال تفرض على الشعب الجزائري جملة من الضرائب على تلك المنتجات الفلاحية فمثلا في مقاطعة قسنطينة قبل بداية الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى فرض مبالغ

[1] مغنية الأزرق – نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي، تر: سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980، ص 73.

[2] André Nouchi : La Naissance du Nationalisme Algerien 1914-1954 ed de Minuit , paris 1962 , P133.

مالية تم إجبار السكان على دفع مواد غذائية كالتمر، التين والحبوب وإن امتنعوا عن ذلك تتخذ ضدهم إجراءات عقابية.[1]

المطلب الثالث: الوضع الصناعي في الجزائر:

على غرار المجال الفلاحي، الوضع الصناعي هو الأخر لم يكن بمنأى عن سياسة الاستعمار، فقد عمد هذا الأخير إلى حرمان الجزائريين من الصناعة التحويلية واكتفى بالصناعات الإستخراجية للمواد الأولية في شكلها الخام،[2] كما أنه قام باحتكار مصادر زائدة كالثروة المعدنية بالجزائر منها مناجم الحديد، الفوسفات والفحم، وكذا محاصيل الفلين والحلفاء، تلك كانت توجه مباشرة من مناطق الاستخراج إلى الموانئ الكبرى كالجزائر، عنابة ووهران ومنها إلى فرنسا وأوروبا، أما المصانع فكانت موجودة بمحاذاة المدن التي تستخرج منها المواد الأولية كمصنع الفوسفات بمقاطعة قسنطينة، وكذا بجانب طرق السكك الحديدية التي يتم بواسطتها نقل المواد الأولية إلى الموانئ، ونجد أن عمال تلك المصانع كانوا أغلبهم من الجزائريين مقابل أجور زهيدة، في حين الفائدة تعود كاملة للمستوطنين،[3] ضف إلى ذلك كانت هناك مصانع للخمور خاصة في ظل زيادة مساحة زراعة الكروم.[4]

في حقيقة الأمر أن الحياة الاقتصادية في الجزائر كانت ذات طابع تقليدي، لا تكاد تتجاوز النواحي المحدودة التي تخدم المصلحة الفرنسية، ثم أن المستعمر كان ضد تطور المجال الصناعي بالجزائر لأن في ذلك خسارة لليد العاملة الزهيدة، وكذا أن الرأسمالية الفرنسية كانت تخشى من أن تفقد أحد أسواقها المضمونة لبيع وترويج منتجاتها، تلك السوق التي توفر لها

[1] كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة من 1930 إلى 1939، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1984، ص253.

[2] سعد زغلول فؤاد: الجزائر في معركة التحرير، ط1 ، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984، ص63.

[3] أندري برنيان، أندري نونشي، إيف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة : رابح اسطنبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977، ص419.

[4] جون غليسبي: ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص20.

أكثر من 700 ألف يد عاملة،[1] هذا إن لم نقل أن هدف المستعمر من سياسته الصناعية تلك هو الإبقاء على الجزائر مرتبطة اقتصاديا به في جميع المجالات وبالتالي محاربتها في الجانب الصناعي، حتى لا تبرز بكيانها الاقتصادي الخاص وهكذا تنفلت من قبضته، وذاك يتنافى وأسطورة الجزائر فرنسية،[2] خاصة وأن حاجة الاستعمار في الاستحواذ على ثروات الشعب الجزائري قد ازدادت خلال سنوات الثلاثينيات من مطلع القرن العشرين، ذلك ما أوضحه مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر بقوله: " ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر لأن من شأنه أن يجعل المستعمرة في موقف عدائي بالنسبة للصناعة الفرنسية".[3]

للإشارة هنا نجد أنه رغم محاولات الاستعمار تلك المتمثلة في القضاء على الجانب الصناعي والفلاحي في الجزائر، إلا أننا نسجل اهتمام بعض أحزاب الحركة الوطنية بهذا المجال، خاصة حزب الشعب الجزائري الذي كان يدافع عن الصناع وصغار الفلاحين وأصحاب الحرف الحرة، بل أكثر من ذلك وضع مخطط حدد فيه مجموعة من الإجراءات التي من شأنها النهوض بالميدان الاقتصادي منها نذكر:

- تخفيض الضرائب.
- تأميم المصانع الأساسية.
- فرض ضريبة تصاعدية مع ارتفاع الدخل.
- العمل على تخفيض نسبة البطالة بتشجيع العمل في المصانع.[4]

---

[1] أندري برنيان و آخرون: المرجع السابق، ص 420.

[2] رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 89- 90.

[3] المرجع نفسه: ص 89.

[4] محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص182.

– العمل على إلغاء قانون الاستيلاء على الأراضي وحث المواطنين على خدمة الأرض وذلك بتسجيل وتوفير وسائل استغلالها.

– منع الربا وذلك بتقديم قروض للفلاحين والتجار.

– تأسيس نظام جمركي يحمي المصانع من المنافسة.[1]

لكن رغم مجهودات حزب الشعب الجزائري تلك إلا أن المجال الاقتصادي بالجزائر ظل يعاني ركودا، وذلك بسبب السياسة الاستعمارية القائمة آنذاك على استغلال ثروات الجزائر واستنزافها ثم تصديرها إلى الوطن الأم، كل ذلك على حساب الاقتصاد الجزائري كما رأينا.

المطلب الرابع: المجال التجاري:

وإذا تحدثنا على المجال التجاري في الجزائر فإنه هو الأخر كان تحت سيطرة المستوطنين، حيث أن هؤلاء وبمساعدة البنوك والشركات الاحتكارية الفرنسية الكبرى تمكنوا من الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية معا، واستطاعوا تشكيل شبكات متداخلة،[2] تحكموا من خلالها في سائر المرافق الاقتصادية بالجزائر بما في ذلك التجارة حيث كانت المستعمرة عبارة عن سوق للمنتوجات الفرنسية المصنعة بالإضافة إلى القهوة، الشاي، السكر وموردا هاما للمنتوجات الأولية التي كانت تصدر خاما نحو مارسيليا وسيتا،[3] ونجد أن قيمة الصادرات كانت تفوق قيمة الواردات ذلك لأن معظم الصادرات كانت في صورة خام توجه إلى الأسواق الرأسمالية، وتتأثر بالأزمات، كما حدث في الأزمة الاقتصادية لعام 1929، في حين الواردات كانت من المواد

[1] محفوظ قداش، محمد قنانش: المرجع السابق، ص22. للتوسع أكثر ينظر: رابح لونيسي وآخرون .. المرجع السابق، ص182.

[2] رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية ، المرجع السابق، ص 88.

[3] André Nouschi : Op–Cit, P131.

المصنعة التي تتطور باستمرار مما يؤدي إلى ازدياد قيمتها، ثم أن موقع الجزائر كمستعمرة جعلها مرتبطة في مبادلاتها التجارية بالأسواق الصناعية خاصة الفرنسية منها.[1]

ونجد أن التفاوت بين القطبين الأوروبي والجزائري التقليدي نتج عنه تفاوت كذلك في نسبة مساهمتها في قطاع التجارة، حيث أن الصادرات كانت تمثل أغلب الإنتاج في القطاع الأوروبي الذي كانت مشاركته أساسية ومبيعاتها للخارج مكونة من عدة منتوجات زراعية ومعدنية، أما القطاع التقليدي فمشاركته في الصادرات ليست أساسية وغير ثابتة فالحبوب والأغنام من أهم صادرات هذا القطاع، لكنها شهدت انخفاضا خلال سنوات ما بين الحربين نظرا لقلة المراعي وهجرة اليد العاملة إلى المدن، ويعود ضعف الجزائر في الجانب التجاري إلى تدهور القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة، كما أن الأهالي لم يتحصلوا على القروض ولا على رخص الاستيراد والتصدير باستثناء البعض منهم نقصد هؤلاء الذين أعلنوا ولائهم الكلي لسلطات الاحتلال،[2] إلى جانب ذاك احتكرت إدارة الاستعمار تجارة الجملة – من ناحية الاستيراد والتصدير – وأسندتها إلى اليهود الفرنسيين، وقد حاول بعض الجزائريين اقتحام هذا المجال لكنهم قوبلوا برفض إدارة الاستعمار من جهة، ومن ردود فعل الوسطاء (يهود وأوروبيين) من جهة أخرى، ثم إن عملية الاستيراد والتصدير تلك تتطلب نفقات ضخمة والمعلوم أن رؤوس الأموال كلها كانت في قبضة المستعمرة.[3]

وقد لوحظ خلال إحصائيات عام 1939 أن صادرات الجزائر قد سجلت تراجعا قدر ب 2.105 طن، كما شهدت الجزائر قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية انتشار ظاهرة السوق السوداء، وذلك ما أدى إلى ازدياد ثروة فئة معينة من الشعب على حساب فئات أخرى بطرق غير

[1] رزاقي عبد الرحمن – تجارة الجزائر الخارجية: صادرات الجزائر بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص43.

[2] André Nouschi : Op–Cit, P131.

[3] رزاقي عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 44.

شرعية، كما نجم عن ذلك ارتفاع للأسعار التي وصلت إلى قيم خيالية فالشعير الذي كان سعره 600 فرنك للقنطار أصبح يباع ب 2500 فرنك، أما القمح فقد وصل سعره إلى 5000 فرنك للقنطار بعد أن كان سعره محدد ب 850 فرنك للقنطار ونجد أن أسعار مادة الخبز هي الأخرى عرفت ارتفاعا بنسبة فاقت 10٪، ذلك الارتفاع في الأسعار زاد من معاناة الجزائريين خاصة ما تعلق بالقدرة الشرائية، هذا بعكس الأوروبيين الذين لم يتأثروا بذلك، نظرا لامتلاكهم اعتمادات مالية، وكذا المساعدات التي كانت تقدمها لهم بعض البنوك الفرنسية في شكل قروض.[1]

إن ذلك التمييز الواضح بين الجزائريين والمستوطنين، ظهر جليا حتى في توزيع المواد الغذائية سواء في حجم الكميات أو في الأسعار، ففي وقت الأزمات مثلا كان نصيب الجزائري من القمح والشعير يتراوح بين 3 إلى 7 كلغ لمدة تصل إلى شهر أو أكثر ومن الخبز 300غ لكل فرد أي 9 كلغ للشهر، في حين الأوروبي تمنح له الكمية التي يطلبها دون نقصان وإن أراد الجزائري المطالبة بحقوقه لا يجد أذان صاغية، فإن أصر كان يتعرض العقوبات قد تصل إلى حد السجن إن تطلب الأمر.[2]

[1] رزاقي عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 44.

[2] المرجع نفسه: ص ص254 – 258.

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية في تونس عشية الحرب العالمية الثانية:

عاشت تونس بين 1939-1945 على وقع الحرب العالمية الثانية وتحولت إلى ساحة للمعارك بين قوات الحلفاء وقوات المحور وذلك بين نوفمبر 1924 وماي 1942 وسمي ب "حملة تونس"، وقد نشأت عن الحرب ظرفية تونسية دولية معقدة طرحت على التونسيين خيارات صعبة.

تأثرت البلاد التونسية في مختلف مجالاتها بالأحداث الواقعة على أراضيها فتعرضت حقولها ومبانيها إلى التدمير جراء العمليات العسكرية من جهة وتصعيد الاستبداد الاستعماري من جهة أخرى، لكن هذه الحرب بتداعياتها لم تحط من عزيمة الشعب التونسي للمطالبة بحقوقه وبالحرية والاستقلال.

أن دراسة عناصر المجتمع التونسي وشبكة علاقاته الاجتماعية، وما ارتبط بها من عملية اقتصادية في الفترة موضوع البحث، يساهم مساهمة كبيرة في تحديد الصورة الحضارية للبلاد التونسية في فترة حساسة من تاريخها.

المطلب الأول: المجتمع التونسي إبان الحرب العالمية الثانية:

بين سنة 1936-1946 بلغت الزيادة في عدد السكان 25% حيث ارتفع العدد إلى 2.920.000 نسمة،[1] هذا وقد شهد المجتمع التونسي على إثر الأزمة الاقتصادية حركة نزوح كبيرة خاصة خلال العشرية 1936-1946، سليت مدن الساحل والجنوب من سكانها، فقد هاجر 50500 شخصا من قيادة سوسة إلى مناطق أخرى، وشهادات القصرين تروح 18500 شخصا، وفقد محال القيروان والقصرين على التوالي 18900 و14500 شخصا،[2] فقد تدقق

[1] القصاب (أحمد)، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986،ص267.

[2] Lepidi (J.), L'économie européenne depuis la fin de la guerre, Imprimerie officielle, Tunis 1955, p 23.

عدد كبير من السكان إلى تونس العاصمة وضواحيها مما أدى إلى تضاعف عدد سكانها مرتين وتراوح معدل النمو بين 1078, 1000 خلال العشرية المذكورة،[1] وكذلك الشأن بالنسبة لينزرت والوطن القبلي حيث استقر بها النازحين من السباسب والساحل والجنوب مما أدى إلى ارتفاع السكان بنسبة 50%، هذا وقد ارتفع عدد السكان المسلمين في المدن إلى 240.000 بين 1936و 1945 وأرجع بعض الباحثون هذا الارتفاع إلى تنامي الشعور الوطني"،[2] استأثرت العاصمة تونس بأكبر عدد من النازحين قبين 1936 و1946 بلغ عددهم 100,000 نسمة وفي أحواز[3] العاصمة تراوح عدد السكان بين 60 و70 ألف ساكن.[4]

المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي عشية الحرب العالمية الثانية:

أبطأت الحرب تقدم الزراعة الاستعمارية وتضرر منها كبار الفلاحين التونسيون نتيجة لنقص الوقود والمعدات الفلاحية والأسمدة الشيء الذي كان له تأثير كبير على الإنتاج الزراعي فتضررت خاصة زراعة الحبوب حيث تراجع إنتاج القمح اللين ليبلغ سنة 1941 23 قنطارا،[5] ومنذ بداية الحرب وقع تقنين زيت الزيتون وقد سجل الإنتاج مردودا عاديا خلال سنة 1941 لكنه لم يكن مثل المردود المسكل سنة 1940، وعموما كان الزيتون كافيا للاحتياجات الداخلية كذلك الشأن بالنسبة للحصص المخصصة للتصدير، فقد كان محزون زيت الزيتون وفير إلى

---

[1] Ibidem.

[2] القصاب تاريخ تونس... نفس المرجع، ص 270.

[3] نفس المرجع، ص 272.

[4] Histoire de la Tunisie l'époque contemporaine 1881-1956, tom IV, sud édition, Tunis 2010, p142.

[5] Ibid, p 84 et 85.

حد أن السكان طلبوا تقييد هذا الإنتاج ورغم ذلك فقد بقي للمخزون تحت تصرف حكومة فيشي التي قامت باحتكاره ڤاجبات المتروبول أو استعماله كسلعة تجارية دولية.[1]

تسببت الحرب العالمية الثانية في إلحاق أضرار عميقة بالفلاحة التونسية خاصة الإنتاج الزراعي نظرا إلى الافتقار إلى الوقود والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات الحشرية، فلجأ العديد من الرأسماليين إلى استعمال أدوات الإنتاج التقليدية والخماسة.[2]

هذا وقد ساهمت العمليات الحربية التي دارت على أراضي البلاد في عرقلة الزراعات الحيوية نظرا إلى وجود الألغام في قرابة 8000 هكتار من الأراضي الحبوبية،[3] إضافة إلى ذلك عرفت اليد العاملة نقصا كبيرا بسبب التجنيد الذي شمل أكثر من 40000 شخصا من الأرياف.

كما ضرب الجفاف أغلب مناطق البلاد سنوات 1945-1947 وتسبب في وقوع أضخم موجة هطايا" في تاريخ تونس منذ أواخر ستينات القرن التاسع عشر.[4]

المطلب الثالث: القطاع الصناعي والحرفي:

بالنسبة للقطاع الحرفي، فقد عرف صغار الحرفيين والتجار المتوسطين في سنوات الحرب العالمية الثانية 1939-1945 فترة انتعاش، فقد انخفض الإنتاج بسبب المجهود الحرفي وتعذر استيراد المنتوجات الصناعية كما ارتفعت الأسعار التموينية واتقطع تصدير رؤوس الأموال الفرنسية نحو تونس والتحق عدد لا يستهان به من التجار والصناعيين لفرنسيين إلى الجبهات،

---

[1] Cherif (Fayçal), La Tunisie dans la seconde guerre mondiale, impact et attitudes (Avril 1938 Mail 943), Thèse de doctorat, Vol 1, Université de Paris IV Sorbonne, Mars 2001, p248.

[2] التيمومي (الهادي)، تاريخ تونس الاجتماعي، دار محمد علي الحامي للنشر، جانفي 2001، ص43.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

وقد استفاد العديد من الحرفيين من هذه الأوضاع بتوفير السلع التي توقف توريدها بل واستطاعوا بالاعتماد على الوسائل التقليدية ملء الفراغ الذي نشأ عن استيراد السلع الفرنسية).[1]

ولكن مع نهاية الحرب عادت البضائع الفرنسية إلى غزو الأسواق من جديد وقد تظافرت عدة عوامل ساهمت في تأزم حياة الحرفيين الصغار، ومن هذه العوامل تذكر ارتفاع أسعار مواد الإعاشة ونقص المواد الأولية التي يحتاجها الحرفيين مثل القطن والحرير وكساد نشاط التساجين نظرا لإغراق السوق التونسية يفواضل الملابس العسكرية، أيضا الزيادة في شراء المحلات التجارية وارتفاع الضرائب وظهور ضرائب جديدة.[2]

إضافة إلى ذلك فإن الحرب التي دارت بالتراب التونسي أدت إلى تدمير عدد كبير من الآلات والمنشأت الزراعية شمال البلاد.[3]

أما الغراسات ومنها غراسات الكروم قد تضررت من الأزمة الاقتصادية وانتشار الفلوكسيرا الذي أدى إلى تراجع المساحات المزروعة التي كانت تمتد على مساحة 51000 ألف فأصبحت 30000 ألف هكتار سنة 1944.[4] وطرحت بشدة مسألة التموين تتيحة تقلص حركة الواردات وتراجع الإنتاج الفلاحي والصناعي مما اضطر السلطات الاستعمارية إلى تقسيم المواد الأساسية التي ارتفعت أسعارها وانتشرت السوق السوداء وتدهور مستوى العيش لغالبية السكان.

أيضا تدهرت المقدرة الشرائية للسكان جراء هذا الارتفاع قطالبوا بتبع المضاربين وجاء في التقارير الفرنسية: "تأسف الأهالي من الارتفاع الغير عادي لأسعار بعض المنتوجات الأساسية مثل الزيت، النفط، الفحم وطالبوا الحكومة الاستعمارية باتخاذ الإجراءات ضد المضاربين.[5]

---

[1] التيمومي (الهادي)، تاريخ تونس ... نفس المرجع، ص 100.

[2] نفس المرجع، ص 101.

[3] القصاب (أحمد)، تاريخ تونس... نفس المرجع ، ص 158.

[4] المرجع نفسه.

[5] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة SG/SG2، الحافلة 94، الملف 3.

على خلاف ذلك فقد عرفت الصناعات التقليدية أثناء الحرب العالمية الثانية أزهى فتراتها فالتعليل الذي حصل في العلاقات التجارية بين الإيالة التونسية وفرنسا أدى إلى حصول نقص كبير في المواد المصنعة وقد مكن ذلك الحرفيين من التحكم في السوق الداخلية التي كانت تغزوها المنتوجات الأجنبية, كما عرف قطاع الصناعات التقليدية نموا كبيرا فازدادت المرابيح وتحسنت أوضاع الحرفيين وبخصوص هذا الشان ذكر جاك ريفر مدير ديوان الفنون في مقدمة بجلة "تونس" الصادرة في جانفي 1942 والمخصصة للصناعات التقليدية أن مختلف أنعملة الصناعات التقليدية التونسية "قد أظهرت قادرا على دعم الموجود الاقتصادي البلاد التونسية التي اضطرت إلى الاكتفاء الذاتي.[1]

تكثف نشاط الحرف خلال هذه الفترة بنسق لم تشهده منذ عقود، فعرف الناسجون، البلاغجية، صانعوا الأحذية، البرانسية، الحرف الخاصة بالنساء والمنزل، الحدادة والتجارة فترة ازدهار مميزة. إضافة إلى كل هذا لم تمنع صعوبة استيراد المواد الأولية التطور السريع الذي يعرفه قطاع الصناعات التقليدية، فقاد عماد الحرفيين إلى استعمال كل ما يجدونه من مواد أولية على عين المكان مثل الصوف والجلود والخشب...[2]

ولكن بنهاية الحرب استأنفت العلاقات الطبيعية فأدى ذلك إلى وضع حد لهذا النمو في القطاع وعادت الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب وأغلقت السوق الداخلية أمام المنتوجات التونسية إثر غاية الحرب العالمية لتدفق الفوائض الأمريكية والملابس العسكرية. كما منت المحاولات التي قام بما محمد شفيق الأحداث صناعة النسيج أثناء الحرب بالفشل وعزت التوجات الفرنسية والأجنبية السوق التونسية.[3]

---

[1] القصاب (أحمد)، تاريخ تونس... نفس المرجع، ص 225.

[2] listoire de la Tunisie...op.cit, p 113.

[3] Ibid, p 114.

بصفة عامة فقد تأثر قطاع الصناعات التقليدية بالظرفية الجديدة ورغم استئناف حركة التصدير نشاطها، فإن ذلك لم يحد من توريد البضائع المقلدة وذلك بكميات كبيرة ففي سنة 1945 أصبح حجم الواردات يمثل عشرة أضعاف حجم الصادرات، ويذكر أنه في سنة 1943 عرفت الصادرات التونسية أدنى قيمة لها فقد بلغت 93 مليونا مقابل 484 للواردات.[1]

من جهة أخرى فقد كانت التجارة في تونس خلال ظرفية الحرب محددة في بعض المبادلات مع المستعمرات الفرنسية والتروبول، ورغم ذلك فإن الميزان التجاري في تونس بقي ملائما، فقد كانت تونس تصدر إلى فرنسا كميات كبيرة من المنتوجات الأولية الضرورية مثل الحبوب، زيت الزيتون، الخضر، الغلال الخمور، الخامات والحلفاء.[2]

أما حركة الموانئ الثلاثة تونس، سوسة وصفاقس فقد بينت أن حمولة السفن الشراعية كانت تتجه إلى المواني الفرنسية خاصة مرسيليا وتولون، وفي سنة 1941 قدمت سفينة واحدة من إيطاليا محملة بالكبريت.[3]

بصفة عامة فقد تأثرت التجارة بانعدام الأمن في البلاد إضافة إلى القصف المتواصل للمدن والقرى الذي عرقل مسار التنقل، فقد قامت العمليات العسكرية بتقسيم البلاد إلى جزأين وأحدة بسيطر عليها الحور والأخرى الحلفاء وعليه فإن العلاقات التجارية بين تونس والمتروبول قد أصبحت متقطعة.

---

[1] Ibid, p 136.

[2] Cherif (Fayçal), La Tunisie… op.cit, p 255.

[3] Ibid, p 255.

خلاصة الفصل:

في ظل كل هذه الظروف الاستعمارية التي أبرزناها سابقا من واقع اقتصادي متخلف ومحافظ على شكله القديم الأكثر سيطرة واستغلالا، الرافض لكل إصلاح مهما كان شكله؛ وواقع التوزيع غير العادل للمداخيل؛ ونهب الأراضي المتواصل والبطالة؛ والمشاكل الزراعية... اندلعت العالمية الثانية، مباغتة صناع القرار، ولكنها لم تباغت المتتبعين للأحداث.

خدمت الحرب العالمية الثانية أصحاب المصالح، وضرب الإقتصاد العالمي والمغاربي في العمق؛ وخلق حالة اللاأمن واللاإستقرار التي يستحيل معها استمرارية أي نشاط إقتصادي، أو على الأقل نموه وازدهاره، وإفشال كل عمليات الإصلاح التي حاولت بها الدول الاستعمارية إطفاء فتيل الحرب؛ والقضاء على مسبباتها، من خلال سياسات متنوعة تساعد في ذلك.[1]

[1] رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص ص 106-107.

الفصل الثاني: الحركات التحريرية المغاربية خلال ح ع 2

تمهيد

المبحث الأول: حزب الشعب الجزائري

المطلب الأول: نشاط حزب الشعب من اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى نزول الحلفاء بشمال إفريقيا (1939 -1942)

المطلب الثاني: نزول الحلفاء في الجزائر(8 نوفمبر1942) وأثره على الحركة الوطنية

المطلب الثالث: دور الحزب في إصدار بيان فيفري 1943

المطلب الرابع: دور الحزب في أحداث 8 ماي 1945

المبحث الثاني: الحزب الدستوري الجديد (تونس)

المطلب الأول: لمحة عن ظهور وتطور حزب الدستور التونسي الجديد

المطلب الثاني: ظروف انعقاد مؤتمر طنجة

المطلب الثالث: قرارات مؤتمر طنجة

المطلب الرابع: تأثير دوافع المصلحة الداخلية على مواقف تونس

المبحث الثالث: الاستقلال المغربي

المطلب الأول: جهود أحمد بلافريج في التحضير الوثيقة الاستقلال عام 1944

المطلب الثاني: ردود فعل الإقامة العامة الفرنسية على وثيقة الاستقلال

خلاصة

تمهيد:

إن الوقوف عند بعض محطات النضال التحرري المغاربي المشترك بين تونس والمغرب الأقصى؛ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أمر هام للغاية، حيث عرفت الحركات الاستقلالية في الدول المغاربية تحولا بارزاً في أسلوب الكفاح التحرري؛ بداية بتأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947، والذي شكّل محطة بارزة للعمل المغاربي من خلال مساهمته في التعريف بالقضية المغربية خاصة في المشرق العربي، وصولا لعقد قادة الحركات الوطنية التحررية بدول المغرب العربي الثلاث (تونس–الجزائر–المغرب) مؤتمر طنجة 1958م، الذي جاء كإضافة لتوحيد جهود الكفاح من أجل التحرر والاستقلال التام لبلدان المغرب العربي.

المبحث الأول: حزب الشعب الجزائري:

بعد تجربة مرحلية للتيار الاستقلالي (نجم شمال افريقيا) دامت لعشر سننوات في بلاد المهجر دخلت قيادة الحزب الى الجزائر عام 1936 بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي حيث صرح رئيس الحزب بتاريخ 2 أوت 1936 بالملعب البلدي للجزائر قائلا: هذه الأرض لا تباع ولا تشترى.

المطلب الأول: نشاط حزب الشعب من اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى نزول الحلفاء بشمال إفريقيا (1939 -1942) :

لقد كانت الحركة الوطنية بحق في فترة مابين الحربين العالميتين قد بلغت أوج تطورها واستطاعت أن تقف الند للند في وجه السياسة الاستعمارية على الرغم من المراوغات والوعود الكاذبة، هذا التطور الذي بلغته الحركة الوطنية الجزائرية هو الذي جعل السلطات الاستعمارية تتحين الفرصة للنيل من الحركة الوطنية، فوجدت في اندلاع الحرب العالمية الثانية الفرصة المواتية وأقدمت على حل الأحزاب الوطنية وتوقيف جرائدها وصحفها واعتقال زعمائها.[1]

بحلول سنة 1939 تعرض التيار الاستقلالي ممثلا بحزب الشعب إلى الشلل نتيجة سياسة الاعتقال والسجن ومنع جرائده من الصدور،[2] أما مصالي الذي أطلقت سراحه يوم 27 أوت 1939م.

فقد ألقت عليه القبض من جديد وساقته إلى السجن في مطلع شهر أكتوبر من ذات العام مع جماعة كبيرة من أعضاء الحزب. وفي السجن ساومته حكومة "بيتان" كي يتعاون معها

[1] شايب قدادرة، أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية (1939 -1942)، الدارالتونسية للنشر، تونس، 1 ديسمبر 2008. ص372.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات 1925 -1945، بج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص343.

ويتخلى عن فكرة الاستقلال ويكون حرا لكنه رفض رفضا قاطعا،[1] في حين تطرقت بعض المصادر إلى ذكر بعض الأسماء التي ألقي القبض عليها في الرابع من شهر أكتوبر سنة 1939 وهم مصالي و بومدين معروف, عمار بوجريدة, خليفة بن عمار. مفدي زكرياء الشاذلي المكي. محمد فليتة, قدور التركي. ابن العقبي محمد خيضر بومعزة علاوة. محمد ممشاوي، وكانت هذه المتابعة كافية بأن تجعل حزب الشعب الجزائري ينتقل من العلنية إلى السرية.[2]

لقد تجند الجزائريون للحرب تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري. وسيقوا أفواجا من جميع الطبقات إلى مختلف الجبهات الفرنسية، وقد اقتنع الكثير منهم أن الحرب كانت من أجل انتصار الديمقراطية ضد النازية والفاشية وأنها تعني في النهاية إعطاء الحقوق للشعوب المستعمرة، وبالإضافة إلى الدعاية الفرنسية كانت هناك دعاية مضادة ألمانية وإيطالية تخبر الجزائريين بأنهم سينالون حريتهم إذا أيدوا قضية المحور،[3] وقد هدفت الدعاية الألمانية إلى خدمة الإستراتيجية العسكرية لدول المحور في الجزائر وغيرها من المستعمرات الفرنسية والبريطانية حيث سعت إلى توجيه ضربات لهاتان الدولتان اللتان حولتا المستعمرات إلى قواعد خلفية[4] وفي هذا الإطار قام شباب متحمسون للعمل المسلح رأوا في الحرب وانهزام الجيش الفرنسي فرصة تخولهم حق المبادرة بالتمرد على فرنسا وإعلان الثورة والاستقلال وهم الذين كانوا ينتظرون من قيادة الحزب القيام بهذه المبادرة، أنشأ هؤلاء الشبان تنظيما سريا أطلقوا عليه لجنة العمل الثوري شمال إفريقيا(C.A.R.N.A)،[5] وقد ذهب بعضهم إلى ألمانيا في سنة 1939 حيث تدربوا على تقنيات التخريب وحرب العصابات ووعدهم الألمان بإعانتهم بالأسلحة عند

[1] الهدى، سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كناح الجزائر 1830 -1962، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2015، ص 64.
[2] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص180.
[3] ابو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830 -1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.ص127،128.
[4] الجنرال ديغول، مذكرات حرب النفير 1940 -1942،(ترجمة عبد اللطيف شراره)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.ص68،69.
[5] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، منشورات ANEP، الجزائر 2000، ص214،215.

اندلاع الحرب، ولكنهم لم يوفوا بوعدهم ولم يكونوا حاضرين في الموعد المضروب بالجزائر العاصمة.[1]

وبعد أن علم مصالي بهذه المبادرة، رفض زعيم حزب الشعب الجزائري السجين في الحراش أي تعاون مع الألمان، ورفض مقترحات لجنة العمل الثوري شمال إفريقيا حيث قال: «كيف تثقون بهم وقد وصف هتلر العرب بأنهم من العرق الأدنى، فهو يقود الناس إلى المسلخ »، وقد دعا مصالي أعضاء لجنة العمل الثوري شمال إفريقيا للاستقالة من الحزب،[2] وفي أوت 1940 قام كل من طالب محمد ورشيد عمارة وعبدون محمد المدعو حقي بزيارة إلى أعضاء لجنة وقف إطلاق النار بالجزائر العاصمة وقد ذكروهم بالاتصالات التي جرت بألمانيا فوعدوهم بطلب التعليمات من برلين، لكنهم لم يتلقوا أي إجابة،[3] ولكن الطرف الجزائري استأنف اتصالاته مع القنصل الايطالي في الجزائر الذي أسر في رده على أسئلة الطرف الجزائري أن منطقة إفريقيا الشمالية قد تم تقسيمها إلى أربع مناطق كمايلي : تونس وشرق قسنطينة من نصيب ايطاليا، عمالة قسنطينة من نصيب ألمانيا عمالة الجزائر تبقى تابعة لفرنسا عمالة وهران من نصيب اسبانيا، ومرة أخرى استولت خيبة الضن، بل الدهشة والاستغراب على نشطاء حزب الشعب الجزائري.[4]

وقد نقلت الشرطة عدة محاولات لتجمع مناضلي حزب الشعب الجزائري مع نهاية سنة 1940 في مقاطعة الجزائر العاصمة والباقي في البليدة والأربعاء ورفيق وسيدي موسى الذين تشك في أنهم أعضاء الهيئة المركزية الجديدة التي أسسها مصالي.[5]

[1] جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900 – 1954، 1987، ص70،71.

[2] Annie.2002, p. 56)

[3] قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939 -1951، 2011، صفحة 823.

[4] بن خده، 2012، صفحة 120،121.

[5] Kaddach, histoire de nationalisme algérienne 2010, p. 575

وبقيام حكومة فيشي العميلة لألمانيا النازية حاولت السلطات الفرنسية المتواطئة مع ألمانيا النازية أن تجلب مصالي إلى جانبها بحيث يتعاون مع حكومة بيتان، ولكن مصالي الحاج أجاب مفدي زكريا في نوفمبر 1940 والسيد علي بومنجل (محامي مصالي الحاج) في ديسمبر 1940 بأنه يرفض التعاون مع أي طرف، واتصل به كذلك مبعوث من ألمانيا هو السيد المهدي وطلب منه الانضمام إلى صف الألمان ولكنه رفض أيضا.[1]

وفي مطلع عام 1941 تمرد عدة مئات من فرقة الرماة الجزائريين المتمركزين في ثكنة قديمة بالحراش ويطلق عليهم اسم(Régiment de MARCHE du levant) وذلك يوم السبت 25 جانفي 1941م على الساعة التاسعة و15 دقيقة. وحملوا أسلحتهم ونزلوا شوارع الحراش، وأخذوا ينادون الجهاد المقدس، الجهاد المقدس، ورموا المارة بالنيران وكذلك نوافذ المنازل المضيئة وقتل خلال التمرد حوالي عشرة معظمهم من الأهالي،[2] وبعد هذه المواجهات مباشرة قامت السلطات الفرنسية بالرد من خلال محاكمة أعضاء من حزب الشعب الجزائري، مما يؤكد أن حزب الشعب قد أصبح له القدرة على التأثير بهم،[3] وحاولت سلطات الاحتلال الاتصال بمصالي مرة أخرى في مارس 1941 بغية التفاهم على أساس التعاون على مبدأ المساواة بين الفرنسيين والمسلمين بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالاقتراع العام والبرلمان الجزائري، ولكنه رفض هذا العرض فتم تقديمه إلى المحكمة العسكرية،[4] وفي 16 مارس 1941 أصدرت محكمة الجزائر العسكرية ضد مصالي حكما بالأشغال الشاقة لمدة ستة عشر سنة وبحظر إقامته بالجزائر لمدة 20 سنة هو و حوالي ثلاثين مناضلا آخرين من حزب الشعب،[5] وفي إطار النشاط السري لحزب الشعب قام مناضلون شباب

[1] بوحوش، 1997، صفحة 306.
[2] مياسي، 2010، صفحة 143.
[3] Aron & autres, 1962, p80
[4] شبوب، 2017، صفحة 114.
[5] بن خده، 2012، صفحة 123.

بمبادرة إحياء خلايا حزب الشعب كما حدث في سطيف، حيث نظم مجموعة من الشباب جمعية خيرية اسمها «الخيرية»، وتحت تأثير قنيفي محمود وهو مناضل في حزب الشعب انخرطوا سنة 1941 في العمل السياسي السري،[1] أما في مشرية فقد كانت نقطة الانطلاق لخلية حزب الشعب المدرسة، حيث كان الشيخ تبون حاج احمد يمارس التعليم ودعى الطلبة إلى ضرورة العمل السياسي، وفي المدية كان الحاج حسين مسؤول خلية المدية هو من اخذ على عاتقة مبادرة تجميع الثانويين وإعادة بعث حزب الشعب في المدينة.[2]

المطلب الثاني: نزول الحلفاء في الجزائر(8 نوفمبر1942) وأثره على الحركة الوطنية:

ضرب الإنزال الأنجلو أمريكي في الثامن من نوفمبر 1942 فرنسا في صميمها وهز كبرياءها. وجاء ذلك بعد الهزيمة في جوان 1940، وأحداث بلاد سوريا الدامية التي أعقبت هذه الهزيمة ومما زاد الوضع صعوبة الانقسامات التي كانت داخل هرم الدولة التي أثرت بشكل كبير على وضع فرنسا في هذه المرحلة،[3] وقد لقيت عملية الإنزال ردود فعل مختلفة من طرف الجزائريين ذلك أن فرنسا لم تعد الدولة العظمى التي لا تقهر،[4] فتكونت منظمة جديدة، وكان حي القصبة بمدينة الجزائر مركز نفوذها، وقامت بعدة أعمال كجمع السلاح والدعاية المضادة للتجنيد، وتوزيع بيان الشعب الجزائري، وإصدار جريدة العمل الجزائري، وفي نفس الفترة، لكن في حي بلكور، قامت مجموعة من الشباب المناضل في حزب الشعب (محمد بلوزداد، احمد محساس، احمد يوسفي، محمد تازير باشا ...) بتأسيس تنظيم شباني حمل اسم لجنة شباب بلكور CJB، واضطلع إلى جانب النشاطات السياسية كتوزيع المناشير، ومقاومة التجنيد الإجباري والدعوة للاستقلال...بالنشاطات شبه العسكرية تمثلت

[1] قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية1939 -1951، 2011، صفحة 820.

[2] Kaddach, histoire de nationalisme algérienne, 2010, p576

[3] زايدي، 2015، صفحة 285.

[4] CHARLES, 1979, p 558

خصوصا في سرقة الأسلحة من المعسكرات الأمريكية والانجليزية الموجودة في سهل متيجة.[1]

وينبغي القول انه نتيجة للتيار الوطني الجارف الذي مس الجزائر من أقصاها إلى أقصاها بعد إنزال الحلفاء ساهم حزب الشعب بقوة في رفع المستوى السياسي عن طريق المحاضرات والمناقشات، متجاوزا بذلك الرقابة الاستعمارية المسلطة على الجرائد الوطنية، ويذكر فرحات عباس أن الجزائريين رحبوا بنزول الحلفاء.[2]

واعتبروه من علامات التحرر انطلاقا من الدعاية الكبيرة التي روج لها الطرفان المحور والحلفاء، حيث كثر الحديث عن الحرية والاستقلال وتقرير المصير والمساواة في الحقوق والواجبات.[3]

المطلب الثالث: دور الحزب في إصدار بيان فيفري 1943:

أجرى فرحات اتصالات مع إدارة بيرتون الحاكم العام للجزائر وأعطي له الضوء الأخضر لتقديم مشروع الإصلاحات، حيث ترك الحاكم العام انطباعا بأنه فهم ضرورة تحرير النظام الاستعماري، وعقد اجتماع عند السيد بومنجل 2 شارع فيا لار بالجزائر العاصمة،[4] حضر الاجتماع الدكتور تامزالي رئيس الفرع القبائلي في المندوبيات المالية وغرسي أحمد مستشار مالي وقاضي عبد القادر مستشار عام و عسلة حسين والدكتور لمين دباغين ممثلي حزب الشعب والشيخ التبسي والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء والدكتور بن جلول وفرحات عباس ومحمد الهادي حمام رئيس جمعية الطلبة المسلمين والدكتور

[1] سعداوي، 2009، صفحة 36،37.
[2] آيت احمد، 2002، صفحة 36.
[3] أبوعبد الله، 2006، صفحة 106.
[4] De Kaddach, histoire .nationalisme algérienne, 2010, p598

سعدان مستشار عام واتفق هؤلاء النواب على خطط مبدئية وقرروا نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري.[1]

وقد تم تكليف فرحات عباس بتحريره،[2] وكان هذا النداء عبارة عن مذكرة طويلة موجهة إلى الحاكم العام للجزائر من قبل بعض الزعماء وعلى رأسهم فرحات عباس وكان عنوان البيان "الجزائر في مواجهة الصراع الاستعماري"،[3] وقد شمل البيان عدة أقسام فتعرض القسم الأول الوضع بالجزائر منذ احتلال الحلفاء لها، وتناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية، أما القسم الثالث استعرض العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1830 وعن الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية، ودرس القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة واندلاع الحرب العالمية الثانية، أما القسم الخامس والأخير فتضمن مطالب الجزائريين الأساسية ونلخصها فيما يلي:[4]

إدانة الاستعمار والغاؤه تقرير مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب صغيرها وكبيرها منح الجزائر دستورا خاصا بها يتضمن:

- الحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان بدون تمييز عرقي أو ديني.[5]
- إلغاء الملكية الإقطاعية وتعويضها بإصلاح زراعي واسع.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بالتساوي مع اللغة الفرنسية.
- حرية الصحافة وقانون الجمعيات التعليم الإجباري والمجاني لكل الأطفال من الجنسين.

[1] Abbas, 2011, pp. 133,134
[2] Teguia, 2007, p66
[3] زوزو، 2004، صفحة 222.
[4] بلعباس، 2009، صفحة 54.
[5] Kaddach, histoire de nationalisme algérienne, 2010, p600.

– حرية العبادة لكل السكان وتنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة.

– المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين حالا في حكم بلادهم كما هو معمول به في المستعمرات البريطانية وسوريا وتونس.

– إطلاق سراح كل المبعدين والمحتجزين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية.[1]

تم قبول البيان الذي قدم إلى حزب الشعب الجزائري والعلماء دون أي تعديل، فالأمر الأكثر صعوبة يبقى ضرورة كسب موافقة كل المنتخبين لأن البيان ينبغي أن يصادق عليه من قبل الممثلين الشرعيين للمسلمين،[2] في 31 مارس 1943 استقبل الوالي العام "مارسيل بيرتون" وفدا يتألف من فرحات عباس، وبن جلول، والتامزالي، واورابح، وابن علي الشريف، والأخضري، وتسلم منهم نص بيان الشعب الجزائري، وفي اليوم الموالي سلم هذا الوفد نسخا منه إلى ممثلي أمريكا، وبريطانيا وروسيا، وأرسلوا نسخة منه إلى الجنرال ديغول في لندن، ونسخة أخرى إلى الحكومة المصرية بالقاهرة[3]، ويحمل توقيع 56 شخصا، في حين رفض مصالي الحاج محمد التوقيع عليه ما دام في السجن.[4]

وقبل الوالي العام بيرتون أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الميثاق كأساس دستور الجزائر، ووعد بتأليف لجنة يكلفها بوضع مشروع إصلاحات تنفذ في الحين، وكون ممثل فرنسا بتاريخ 3 أفريل لجنة سميت لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي.[5]

[1] Kiouane, 2012, p62

[2] قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939 -1951، 2011، صفحة 858.

[3] بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه1912 -1948، 2009، صفحة69.

[4] تابليت، 2009، صفحة 31.

[5] عباس، 2005، صفحة 108.

في 26 أفريل 1943 أطلق سراح مصالي الحاج من لامبيز وحول إلى الإقامة الجبرية بقصر البخاري، ثم بقصر الشلالة، وخلال نقله توقف بمدينة سطيف أين التقى فرحات عباس وتناقشا في الحالة السياسية الداخلية والخارجية.[1]

وفي 26 ماي 1943 ظهر ملحق للبيان الذي هو عبارة عن مشروع إصلاحات اقتصادية واجتماعية مستعجلة خاصة بالمسلمين، ومنها إشراكهم في الحكم وذلك بتغيير الولاية العامة إلى حكومة جزائرية زيادة على مطالب مؤجلة أساسها دستور للجزائر ومجلس جزائري تأسيسي،[2] ومهمة الملحق أن يوضح بعض المطالب من ناحية، ويدعم الاتجاه الوطني من ناحية ثانية، كما أنه يسجل رغبة مسؤولي حزب الشعب الجزائري في النص على دولة جزائرية.[3]

المطلب الرابع: دور الحزب في أحداث 8 ماي 1945:

أصول الحادثة في الحقيقة تعود إلى إنشاء أصدقاء البيان والحرية في شهر مارس 1944،[4] وعلى الرغم من أن هذه الحركة قد جمعت عناصر غير متجانسة وذات رؤى متعددة في الكثير من القضايا، إلا أن التيار الاستقلالي تمكن من توجيه هذه الحركة الوجهة الوطنية فأثناء المؤتمر الذي انعقد من 2 الى 4 مارس 1945 استطاع التيار الوطني الشعبي أن يحرز الأغلبية ضد اتجاه النواب، وصوتوا على مذكرة قاسية جدا وجذرية تطالب بإطلاق سراح مصالي،[5] فقد تكثف نشاط الحركة خلال شهر مارس وبداية أفريل 1945 مما أدى بالسيد شاتينيو إلى أن يلاحظ عليها أنها صارت وسيلة في يد أنصار حزب الشعب المنحل.[6]

[1] بورنان، 2015، صفحة 65.
[2] زوزو، 2004، صفحة 224.
[3] العلوي، 2000، صفحة 228.
[4] سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1992، صفحة 227.
[5] عيناد، دت، صفحة 26، 27.
[6] مناصرية، 2014، صفحة 253.

وفي الوقت الذي كان فيه أنصار مصالي يفرضون آراءهم على الجماعة، عقد الممثلون العرب مؤتمرهم في مصر الجديدة في القاهرة لبحث تأسيس الجامعة العربية، وهو حادث كانت له انطباعات عميقة في الشمال الإفريقي كله، وأدى تدهور الوضع الاقتصادي إلى ازدياد التوتر بين الجزائريين والمستوطنين، فقد كانت الجزائر مقطوعة عن فرنسا طيلة أيام الحرب، وعندما جاء عام 1945 لم تكن العلاقات التجارية العادية بين البلدين قد عادت تماما إلى ما كانت عليه،[1] والواقع هو أن الغليان الشعبي كان قد بلغ أوجه، كان التذمر والشعور المناوئ للاستعماريستمدان قوتهما من الوضعية الشعبية التي كان معظم الجزائريين يتخبطون فيها بين المجاعة والأمراض.[2]

وفي الأول من ماي 1945 نظم حزب الشعب الجزائري مسيرات في المدن الرئيسية[3] في الجزائر ووهران تحمل علامات مثل « تحيا الجزائر الحرة والمستقلة»، «تسقط فرنسا »، لم تكن قيادة حزب الشعب الجزائري تريد فقط المشاركة في احتفالات أول ماي إلا أنها كانت ترمي إلى توظيف تلك المناسبة من جهة لتختبر مدى قدرتها على تعبئة الجماهير وتجنيدها، ولتعلم إلى أي حد تستطيع هذه الأخيرة أن تسير وراءها بكل الثقة التي لابد منها لإنجاح المشاريع الحيوية،[4] وقد أدى نجاح مظاهرات أول ماي إلى اجتذاب عدد كبير من المنتسبين الجدد إلى الحزب ولاسيما في ولايات قسنطينة والقبائل ووهران، حيث زاد عدد أعضاء الحزب إلى الضعفين بل أربعة أضعاف في سكيكدة زاد العدد من 50الى 200، وفي وهران من 446 إلى 1000بشهادة رابح كيوان واحمد عباد (حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، 1983، صفحة 37) وفي ليلة 6 و7والايام التالية تم توزيع منشورات مطبوعة بنبرة عنيفة في جميع أنحاء الجزائر النجاح مؤكد في المستقبل القريب» تشجع حزب الشعب الجزائري بالنجاحات التي

[1] غيلسبي، 1961، صفحة 76.
[2] بوضياف، 2011، صفحة 15.
[3] Kaddach, 'Algérie des algériens, 2016, p751
[4] الزبيري، 2014، صفحة 68.

حققها في أول ماي وقد أجرى استعراض للقوة بمناسبة يوم النصر مع المسيرات التي تعرض الألوان الوطنية، ولافتات تحمل النقوش التالية (من أجل تحرير الشعوب).(الإفراج عن مصالي)، تحيا الجزائر حرة مستقلة)،[1] ففي يوم 8 ماي 1945 بينما كان العالم بأسره يحتفل بيوم الهدنة والانتصار على الهتلرية، أراد الشعب الجزائري أن يعبر عن أمله بأن يرى تضحياته تحظى بالاعتبار، وأن يتمكن من تحقيق مطامحه القومية،[2] أما فيما يخص عدد المشاركين في هذه الأحداث فغالبا ما تقتصر التقارير التي تم إعدادها في أعقاب الاضطرابات على الإشارة إلى التجمعات المهمة، في ظل هذه الظروف لا يمكن محاولة إجراء تقييم عام لعدد المتظاهرين من خلال الأخذ في الاعتبار عدد سكان الدوار المشاركين في التمرد، ففي تقرير بتاريخ 25 ماي 1945 تقدر الإدارة العامة للجيش عدد 100000 من مثيري الشغب، وبما أن تلك المظاهرات تم قمعها في حمام من الدماء فقد كان لذلك عميق الأثر على مجرى الأحداث وعلى شحذ الوعي الوطني، ولذا يطرح السؤال التالي: ترى هل دعت قيادة حزب الشعب للتظاهر في ذلك اليوم يجيب شوقي مصطفاوي قاطعا بقوله : (أنا الذي حرر التعليمات في هذا الشأن ولقد أكدت من خلالها على الطابع السلمي للمظاهرات)، ويؤكد السعيد عمراني ذلك من جهته مضيفا: (لقد أمرنا المناضلين بأن يرفعوا العلم الوطني مصحوبا بأعلام الحلفاء بما في ذلك العلم الفرنسي)، ولكن الدكتور دباغين لا يتذكر ذلك بل يعزوا الأمر بالتظاهر إلى قيادة أحباب البيان والحرية،[3] وهو رأي فرحات عباس ومحمد عبدون، وأحمد بوده.[4]

أما قضية الادعاء بأن المتظاهرين كانوا يريدون تنظيم تمرد أو ثورة فيقول محمد بوضياف عن هذه القضية: (إن الادعاء بأن المتظاهرين كانوا يريدون تنظيم تمرد ادعاء باطل.

[1] Kaddach, Algerie des algériens ،2016 .p ,751

[2] الورتلاني، 2009، صفحة 408.

[3] بن خده، 2012، صفحة 141.

[4] بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 - 1954، 1995، صفحة 19، 20.

كانت لي فيما بعد فرصة التحدث مع مسؤول الحزب،[1] ويقر أحد الكتاب بأن دور حزب الشعب في الحادثة لم يكن فعالا، حقا أن بعض رجاله كانوا مسلحين ولكنهم كانوا تحت إمرة حزب أصدقاء البيان والحرية، ولم يستطع حزب الشعب أن يلعب الدور الرئيسي في هذا الوقت لأن تدخل الجيش الفرنسي منعه من ذلك.[2]

المبحث الثاني: الحزب الدستوري الجديد (تونس):

كان ظهور الدستور الجديد في المؤتمر الذي انعقد يوم 2 مارس/آذار 1934 بمدينة قصر هلال بالساحل التونسي، وقد سميت هيئته القيادية العليا بالديوان السياسي وتشكلت آنذاك من خمسة عناصر وتولى رئاسته محمود الماطري وكتابته العامة الحبيب بورقيبة، أما الهيئة القيادية الثانية فعرفت بالمجلس الملي.

المطلب الأول: لمحة عن ظهور وتطور حزب الدستور التونسي الجديد:

فرضت الحماية الفرنسية[3] على تونس سنة 1881م، ومن ثم لم يكن تواجد الاستعمار الفرنسي فيها مماثلا للحالة الجزائرية التي عرفت الاستيطان والإلحاق بفرنسا؛ حيث لم تشهد تونس ذلك التدخل السافر والعنيف في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية والدينية. وذلك ما مكن التونسيين من الدخول في حركات إصلاحية وسياسية لم تأخذ طابع الصراع والمواجهة العنيفة في بداياتها، فأسس بشير صفير و علي باشا حاميا "حركة الشباب التونسي" عام 1907م، تولى هذا الأخير قيادتها، انضم إليها عبد الرحمان الثعالبي عام 1909م ، ومثلوا تيارا تأثر بحركة تركيا الفتاة، كانت له جريدة أسبوعية ناطقة بالفرنسية

[1] Boudiaf, 2011, p16

[2] سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، 1992، صفحة 254.

[3] أحمد خالد، أضواء من البيئة التونسية، تونس: الدار التونسية للنشر، 1979، ص.25.

"الصوت التونسي"، وبالتحاق الثعالبي أصبح لها جريدة عربية "التونسي"، غير أن مطالب التيار ظلت اجتماعية.[1]

وكان ظهور الحزب الدستوري التونسي الحر[2]" عام 1920م، نتيجة لضعف الحركة الوطنية التونسية بعد نفي عبد العزيز الثعالبي، واستقراره بالمشرق العربي، واستمرار الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد،[3] بسبب الخلاف في التكوين الفكري للقادة بين فريق متأثر بالثقافة العربية الإسلامية وعلى رأسهم الثعالبي، وفريق متأثر بالثقافة الفرنسية يتزعمه بورقيبة.[4]

فكان ميلاد الحزب الدستوري الجديد كتيار انشق عام 1934م عن الحزب الدستوري الحر، ممثلا لتيار عام آخذ في الانتشار يتبنى التغيير الداخلي المرافق للمناداة بالاستقلال. ومن تسمية الحزب بالدستوري يبرز اختياره الأسلوب الشرعي المؤمن بالحل السلمي في إطار التفاوض لا الثورة،[5] ورغم ذلك لم يتمتع الحزب بالشرعية إلا سنوات قليلة، وكان يتخذ الأسلوب الوحيد الشائع وهو الوقوف وراء المظاهرات الطلابية، والتي كان أعنفها سنة 1938م حيث تم حظر الحزب إثرها.[6]

أما المعارضة داخل الحزب فبرزت في تونس قبل بداية المفاوضات مع فرنسا حول الاستقلال، وذلك بالنظر لتشكيلة الحزب الدستوري الجديد، فمن جهة كان هناك تيار استقلالي ينادي بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي، مثله صالح بن يوسف الأمين العام للحزب والذي عارض الاتفاقيات مثلما عارضها السيد الطاهر الأسود قائد جيش التحرير التونسي؛ وتيار قبل بالمفاوضات.

[1] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية (1830-1956) ط2، دار المعارض، 1990، ص. 61.
[2] العايب محمد مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: دار الحكمة 2010، ص. 35.
[3] صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص23
[4] محمد العايب، مرجع سابق، ص36.
[5] الرشيد إدريس، بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أكتوبر 1981، المطبعة العصرية، تونس 1983، ص 30 -31.
[6] نفسه، ص31.

وباتفاقيات 3 جوان 1955م، مثله بورقيبة والذي صاغ عدة اجتهادات للتنصل من التزامات العمل المشترك والتأكيد على أن وضعية تونس" تختلف عن وضعية الجزائر، وأن التمسك بالحل المشترك يؤجل تحرير هذه الأقطار، وأن لكل قطر خصوصياته التي لا يعرفها إلا أهله."[1] إذن نظر الحزب للخيار العسكري" كعامل مساعد محدود في خطة يحتل فيها العمل السياسي التفاوضي الأولوية."[2]

وبعد توقيع الاتفاقية عاد بورقيبة إلى تونس، ثم استغل فترة غياب بن يوسف مترأسا وفدا مشاركا في مؤتمر بان دونغ 1955م، ليواجه قوة التيار الثوري وبدعم من السلطات الفرنسية، بعد أن فشلت محاولة إسكات بن يوسف بعرض تشكيله للحكومة الجديدة كمقابل، لكنه رفض ففصله عن الأمانة العامة للحزب ومن عضوية المكتب السياسي أثناء انعقاد مؤتمر حزب الدستور الجديد نوفمبر 1955م بصفاقص،[3] فغادرت قيادة المعارضة الداخلية إلى مصر، مما سيؤثر على علاقات تونس الخارجية خاصة مع مصر، كما يجب التنويه إلى أنه يغيب في برنامج الحزب الدعوة إلى العمل مغاربيا، وإنما العمل القطري المحض باستثناء مبادرات قليلة شخصية لبورقيبة في بعض اللقاءات المغاربية.[4]

المطلب الثاني: ظروف انعقاد مؤتمر طنجة:

تميز الإطار التاريخي العام لمؤتمر طنجة بسلسلة من الكفاحات والنضالات ضد الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير وإن كان يتوحد في جنسيته الفرنسية؛ فإنه يختلف في أساليبه الإجرامية وطبيعته بين الحماية على كل من تونس والمغرب، وبين الاستعمار الاستيطاني الفظيع في الجزائر، ثم إن بلدان المغرب العربي الثلاث الخاضعة للاستعمار تتفق في العلامات

[1] عبد الله مقلاني، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 .أطروحة مقدمة النيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2007-2008، ص 48 .
[2] نفسه، ص49.
[3] نفسه، ص49-50.
[4] محمد العايب، مرجع سابق، ص 85.

الكبرى لمجرى تاريخها، وكونها مناطق تنتمي إلى العالم العربي الإسلامي، يوحدها تاريخ ولغة وحاضر مشترك.

لقد توج الكفاح في منطقة المغرب العربي باستقلال تونس والمغرب، وباستمرار هذا الكفاح مسلحا في الجزائر، فاندلاع ثورة التحرير في الجزائر قدم بعدا آخر للكفاح هو البعد المغاربي، أي تعميم الثورة[1] أو ما يسمى بمغربة الحرب.

أصبحت العلاقات مع ثورة الجزائر فاترة عقب استقلال تونس والمغرب، فاتفاقيات الاستقلال وضعت شروطا مسبقة جعلت استقلال تونس مشروطا وجزئيا، ففرنسا تتولى تسيير الشؤون الخارجية والدفاع، وأغلب الإطارات التقنية والعلمية المسيرة للجهاز الإداري والمؤسساتي فرنسية وأجنبية، مما يجعل الوضع صعبا أمام سلطة فتية بإمكانيات محدودة وبتدخلات ضاغطة من فرنسا، هذا إلى جانب الضغط والخطر الذي يمثله إبقاء فرنسا على أهم قواعدها العسكرية، خاصة على الحدود مع الجزائر المراقبة تحركات جيش التحرير،[2] وكذا باعتباره خطرا وانتقاصا لسيادة هذه الدولة الفتية.

إن نتيجة الأوضاع الداخلية والإقليمية حتمت إلى حد بعيد اهتمام النظام السياسي ومن ورائه حزب الدستور في تونس بمشاكله الداخلية أساسا وكيفية حلها، إضافة إلى تأثير تكوين شخصية بورقيبة، وكان من أركان حل هذه المشاكل عدم فتح جبهات داخلية وخارجية تولد أزمات سياسية، خاصة مع فرنسا، حيث أصبحت العلاقة مع ثورة الجزائر تشكل مصدر قلق وتوتر بالنسبة لنظام بورقيبة دفعه إلى الحذر الكبير في التعامل معها ودفعه إلى التنفيس عن ضغط المساندة الشعبية للثورة كضمانة المساندة النظام التونسي في حد ذاته، فلم يكن بورقيبة قادرا سياسيا على تحمل التبعات السياسية والاجتماعية والشعبية لقطع الروابط مع جبهة

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 23.
[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 350-351.

التحرير. ومن ثم كان على تونس تحمل تبعات المساندة الرسمية والسرية أيضا لثورة التحرير والمساعدات التي كانت تقدمها لجبهة وجيش التحرير، وكان منها السماح باستعمال أراضيها لمرور الإمدادات، وكذا السماح لتواجد مجموعات من عناصر جيش التحرير فوق أراضيها، والتي ستتوسع إلى وجود مجموعات من المدنيين الفارين من البطش الاستعماري، وأتخذ جيش التحرير الجزائري الأراضي التونسية الحدودية كمنطلق لهجومات وكقاعدة اللانسحاب بعد المعارك، وهو ما كانت فرنسا تدركه جيدا، مما جعل العلاقة بين تونس وفرنسا تتدهور وتتوتر كلما زاد تصعيد جيش التحرير، إضافة إلى تلقي ممثلي جبهة التحرير المساندة في تواجدهم على الأراضي التونسية و اجتماعاتهم بالمسؤولين التونسيين على مر السنوات.

المطلب الثالث: قرارات مؤتمر طنجة:

دامت جلسات المؤتمر أربعة أيام، ابتداء من 27-04-1958م برئاسة علال الفاسي (19101974)، وبحضور حوالي 19 عضوا يمثلون أعضاء الوفود الثلاثة،[1] وكان الباهي الأدغم (19131998) ممثلا للوفد التونسي.

عرفت الجلسات تدخلات ونقاشات وتبادل للآراء والمواقف بين وفود الدول الثلاث، وكانت محاور المؤتمر تدور حول أربعة نقاط:

أ- حزب الاستقلال في الجزائر.

ب- تصفية قواعد الاستعمار.

ت- وحدة المغرب العربي من حيث شكلها وقواعدها والمرحلة الإنتقالية.

ث- إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.

[1] العايب محمد، مرجع سابق، 69.

كانت محاور المؤتمر مرتبة حسب الأهمية، وبالتالي جاءت القرارات كذلك، ومن ملاحظة محاور المؤتمر يبرز أن القضايا الأنية قد طغت على الاهتمام المغاربي، ومن ثم فإن المنطلق الواقعي كان أيضا مسيطرا، فتداعيات حرب التحرير في الجزائر وتطوراتها، انعكست على كل المنطقة.

وشكل موضوع بقايا الاستعمار اعتبارا واقعيا كذلك لآثاره على العلاقات الفرنسية المغربية ولتأثيره على ثورة الجزائر أيضا. حيث عبر الأدغم عن ذلك بقوله "فكان من الضروري وضع المعضلات من مشاكلنا الكبرى وضعها الواقعي في نصابها الحقيقي بكل وضوح وهي كما لا يخفاكم متداخلة ومتشعبة وقد توفقنا لتحديد جدول أعمال سيحتوي على مشاكلنا الحيوية المستعجلة وهي إن أنجزناها تكون ضربا من الوحدة مما يربط بين تلك الأجزاء ربطا واقعيا محسوسا رغم المظاهر المتنوعة."[1]

عبرت قرارات المؤتمر عن المحاور الأربعة، حيث أقرت الوفود دعم الثورة في الجزائر، والدعوة إلى تكوين حكومة مؤقتة جزائرية مع اشتراط الموافقة المسبقة من تونس والمغرب لإعلانها؛ وبعد اعتراض جبهة التحرير عدل عن ذلك إلى طلب استشارة حكومتي المغرب وتونس[2] في الأمر.

كما دعوا إلى تصفية الاستعمار ووحدة المغرب العربي والتي لم يحظ قرارها بنقاشات مستفيضة، مما يؤكد أن الرغبة لتجسيدها لم تكن حقيقة أو صادقة تماما على الأقل، وذلك لخوف النخب السياسية على ضياع الامتيازات القطرية، وعلى مشاركة الجزائر غير المستقلة فيها، وأضيف إلى قرارات المؤتمر بيان الموقف من الدعم الغربي لفرنسا.

[1] نفسه، ص 70.
[2] نفسه، ص 71.

لقد طغى مفهوم وحدة العمل على وحدة الهوية "القرارات موجهة إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي وليس الوحدة"،[1] حيث أبرز مؤتمر طنجة الاختلاف حول مفهوم الوحدة بين جبهة التحرير التي دعت إلى وحدة العمل لمواجهة العدوان المشترك؛ وبين موقف تونس والمغرب الذي يرى استحالة إقامة مؤسسات الوحدة قبل استقلال الجزائر. فكان توحيد المعركة من أجل تصفية الاستعمار في الجزائر وبقاياه في الدول المغاربية الأخرى شرطا أساسيا لقيام وحدة المغرب العربي، وذلك ما برز في تصريحات وخطب القادة في تونس والمغرب. وتم النظر إلى حرب الجزائر كعائق وحيد أمام تحقيق الوحدة.[2]

ومن ثم لم تطرح الوحدة المغاربية كإشكالية ولم تحضر الوفود أرضية عمل لمناقشة هذه النقطة، ولعل هذا ما يفسر الدخول المباشر في صميم الموضوع بتحديد شكل الوحدة المنشودة ومجالاتها، والمؤسسات التي تجسدها. ومن مجريات المؤتمر والقرارات التي أتخذها يمكن الربط ما بين الدوافع والآثار التي ترتبت عليها بالنسبة إلى تونس.

المطلب الرابع: تأثير دوافع المصلحة الداخلية على مواقف تونس:

يمكن القول إن أهداف تونس براغماتية إلى حد كبير، قد تفسر لجوؤها إلى انتهاز فرصة اعتداء ساقية سيدي يوسف، وانقطاع العلاقات مع فرنسا لتحقيق عدة أهداف داخلية وخارجية، حيث كان الأحزاب السياسية" مطمع الوحدة المغاربية وكذا الجماهير الشعبية من خلال دعوة التضامن الشعبية إلى مؤازرة الثورة، ومن وراء هذا المطمع تحقق تونس أهدافا أخرى، عبرت عنها سياسة المراحل التي انتهجها بورقيبة "الخطوة خطوة" أو ما يسمى بسياسة "خذ وطالب".

[1] نفسه، ص 89.
[2] نفسه، ص 126.

لقد كانت تونس ولا زالت حتى مؤتمر طنجة واقعة تحت تهديد بقايا النظام الاستعماري، فاتفاقياتها مع فرنسا تجعل هذه الأخيرة تسير الشؤون الدفاعية، وتكوين المؤسسة العسكرية على النمط الفرنسي، والإبقاء على بعض القوات ومطارات ومراكز مراقبة بحرية تترصد الثورة الجزائرية بحوالي 22 ألف جندي في مواقع إستراتيجية.[1] فتكونت مصلحة داخلية ملحة بالنسبة إلى تونس لتبحث عن الظروف المناسبة والحجج الدامغة لتطالب بالجلاء.

كما أن طبيعة تكوين النظام التونسي ذو الميول الغربية جعلته يمتلك الحساسية من الحركات الثورية، وجعلته ينبهر بالتجربة النهضوية الغربية، وينخرط في إطار النموذج الحداثي الغربي، فيعتبر أن ما أوصل الغرب إلى الحداثة هو ما سيوصل تونس إليها، يبقى فقط تبني الأفكار والمشروع التغريبي لتتحقق نهضة تونس.

ومن ثم فإن هذا التوجه يحمل تونس على الاهتمام بالشأن الداخلي كدولة فتية وضعيفة ومتخلفة لديها مهمة عويصة وشاقة للنهوض، فكل ما من شأنه أن يعرقل هذا المشروع يجب التخلي عنه أو حله أو الابتعاد عنه.

لقد عبر كثير من المؤلفين عن منفعية تونس بورقيبة وآخرون هاجموها في ذلك، وحتى اتهمت بالخيانة، وبعد مسافة عقود طويلة يمكن القول إنه ليس من قبيل التحامل أن يوصف موقف تونس بالمنفعية ولكنه منطق المصلحة القطرية الذي لف مواقفها، مهما كانت المبررات والمظاهر والحجج.

وقد يكون ذلك من قبيل إدراك القيادة السياسية في تونس لصعوبات توسيع الاهتمام السياسي بالقضايا المغربية، والأكثر من ذلك لصعوبات ومخاطر جعل قضايا المغرب العربي في مرتبة أولى أو تسبيقها

[1] نفسه، ص125.

علـى قضـايا تـونس الداخليـة، والسـبب ببسـاطة أن هـذه القيـادة وتـونس معهـا لا تملـك مقومـات ولا قدرات الانخـراط العميق فـي هذه القضـايا فاكتفت بمـا يمكن القيام بـه، وبمـا يمكن الاستفادة منه قطريا أيضا.

فأعتبر مؤتمر طنجة مؤتمرا لصرف الأنظار عن المصاعب الداخلية التي يواجهها حزب الدسـتور التونسـي الجديـد وعلـى رأسـها معارضـة اليوسـفيين، والأوضـاع المتـدهورة اجتماعيـا واقتصاديا، فكانت تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني فوظفت الوحدة المغاربية سياسيا.

وبالتالي فإن حزب الدستور قد تبنى إطارا سياسيا واقتصاديا وفكريا للتطور يتماهي مع الحداثة الغربية وأصبح عليه الاستمرار في خياراته الأيديولوجية خاصة مع وجود الاقتناع بها لدى قائد الحزب بورقيبة.كل ذلك سيؤدي إلى نتيجتين: الأولى وهي ضرورة تصفية القضايا العاجلة والضاغطة ليستتب الوضع بالمغرب العربي، ومن ثم يستتب الوضع بتونس، ولا يتأتى ذلك إلا بمحاولة إقناع الأطراف المختلفة بهذه الضرورة ومن إستفاذة الجميع من الحل، والثانية وهي اللجوء إلى طرح العمل المغاربي المشترك كإطار لحل المشاكل والقضايا، ومن ثم إن نجح تستفيد كل الأطراف، وإن لم ينجح يكون ورقة تهديد تجاه فرنسا وتخويفها على المصالح الفرنسية في المغرب العربي. حيث عبر الباهي الأدغم في خطاب الافتتاح عن تعليل ومناقشة ظرفية المؤتمر والأهداف "أن وحدة شمال إفريقيا قد أصبحت ضرورة يؤيدها التاريخ والمعتقد والمدنية المشتركة ويفرضها وجوب التعاون الضمان مصالحها الحيوية وكيانها."[1]

[1] نفسه، ص152.

وأبدى الوفد التونسي ترددا في اتخاذ قرار الالتزام الحكومي بتنفيذ قرارات المؤتمر متحججا بأن التمثيل الحكومي لا يوجد وغير رسمي، وحاول الاكتفاء بسعيه لدى حكومته لتنفيذها، ثم تعهد بتنفيذها إما على مستوى قنوات الحزب أو على مستوى قنوات الحكومة.[1]

كما برز التأثر بالروابط مع فرنسا حين تهرب الوفد التونسي من المشاركة في صياغة قرار يدين السياسة الغربية (الحلف الأطلسي في مساعدتها لفرنسا "إننا نتأسف عن عدم قدرتنا المشاركة في الإدانة "[2] فعدل القرار وجاء على شكل إعلان ملحق بقرارات المؤتمر. دعا الوفد إلى تنسيق السياسات الخارجية وإلى نوع من عدم الانحياز، بالدعوة إلى تجنب الوقوع بين المطرقة والسندان بين القوى المتنازعة في العالم وتجنب سياسة الانضمام إلى الأحلاف العسكرية والكف عن التصرفات الفردية التي تضرب المجموعة.

[1] البلاغ للمشترك للوفدين التونسي والمغربي، جريدة العمل، العدد 23 مارس 1958

[2] قرارات مؤتمر طنجة، قرار حول حرب التحريري الجزائرية، جريدة المجاهد، العدد 23، 07 ماي 1958،ص11

المبحث الثالث: الاستقلال المغربي:

شهد تاريخ المغرب المعاصر أحداثا متسارعة ومتلاحقة ساهمت بشكل كبير في ترك الأثر الكبير على كل المستويات منها: السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في التاريخ الراهن باعتبار التسلسل التاريخي والاستمرار فيما بين السابق واللاحق من الفترات وانعدام القطيعة التاريخية ضمن مساره العام.

وتعتبر فترة الحماية الفرنسية أهم مقطع زمني ترسبت خلاله كل التغيرات العميقة التي لحقت البلاد والمغاربة فيما بعد، وعلى هذا الأساس فإن هذا المبحث يأخذ أهميته من سياق وجاذبية المرحلة الزمنية التي اختص بدراستها وبأهم حدث الذي اعتبر مفصليا في العلاقات بين المغرب وفرنسا والذي يتعلق بتقديم "وثيقة المطالبة بالاستقلال" التي كان لها عندئذ وقعا كبيرا ودورا أساسيا في انتقال الحركة الوطنية من المطالبة بالإصلاح إلى المطالبة بالاستقلال ودعوتها الصريحة إلى فك الارتباط بفرنسا انسجاما مع الموجة الدولية التي كانت آنذاك تساير مطالب تصفية الاستعمار.

المطلب الأول: جهود أحمد بلافريج في التحضير الوثيقة الاستقلال عام 1944:

فرضت الحماية الفرنسية على المغرب يوم 30 آذار 1912 وتصدى المغاربة للاحتلال الفرنسي وقاوموه بشتى الأنواع، وانتهجوا الثورات المسلحة لغاية عام 1929، إذ أسس بعدها عدد من الشبان المغربي المثقف أولى الخلايا الوطنية ذات النضال السلمي، وفي مقدمتهم أحمد بلافريج[1]، التي انتهجت دورة جديدة في مقاومة الاحتلال الفرنسي عن طريق تأسيس الصحف الوطنية وإقامة التظاهرات الاحتجاجية إلى أن أسسوا عام 1934 كتلة العمل الوطني التي

[1] محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 22- 23.

انتسبلها بشكل مكثف وأصبح أحمد بلافريج الأمين العام لها، إذ دعت الإقامة العامة الفرنسية[1]، بإقامة عدد من الإصلاحات الضرورية في المغرب سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، إلا أن الحماية الفرنسية لم تستجب واضطهدت أعضاء الحركة الوطنية وأغلقت كتلة العمل الوطني واعتقلت عدد من أعضائها، إلا أن الحركة الوطنية لم تستسلم لتلك الإجراءات وبإيعاز من أحمد بلافريج تم تأسيس الحزب الوطني عام 1936 وأصبح بلافريج أمينه العام، عد ذلك الحزب أول حزب في المغرب بمفهومه المطلق، إذ أن الحركة الوطنية قامت بتوسيع نشاطها عن طريق الحزب الوطني الذي هو امتداد الكتلة العمل الوطني، إذ قام الحزب بالمطالبة بالإصلاحات وبشكل اوسع من ذي قبل عن طريق الصحف الوطنية والتظاهرات، وجاب أعضائه العالم للتعريف بقضية المغرب المصيرية، الأمر الذي أدى إلى قلق الإقامة العامة الفرنسية من ذلك الحزب وبدأت تتربص له إلى أن حصلت الفرصة لها لضربه في عام 1938 بعد إحدى التظاهرات الضخمة التي قام بها الحزب، فاستغلت الفرصة واعتقلت العديد من زعماء الحركة الوطنية، في حين ذهب البعض الآخر إلى المنطقة الشمالية وإلى خارج المغرب نتيجة اضطهادهم من الإقامة العامة الفرنسية.[2]

أخذ قادة الحزب الوطني سواء الذين أفرج عنهم أو الذين عادوا من المنفى في نهاية عام 1943 بعقد اجتماعات سرية ودورية طرحت فيها أفكار متعلقة بمصير المغرب وضرورة القيام بعمل جدي لمواجهة سياسة الإقامة العامة، إذ قام أحمد بلافريج، بالتجوال في عدد من المدن المغربية محاولا تنظيم صفوف الحزب الوطني والتشاور مع أعضاء الحزب في شتى أنحاء المغرب على العمل الذي ينبغي القيام به في تلك المرحلة، وفي أثناء زيارته لمراكش في بداية عام 1944 للاتصال بأعضاء الحزب هناك، فوجئ بلافريج باستدعاء سلطات الإقامة للتحقيق معه وأمرته

[1] العايب، مرجع سابق، ص 123
[2] نفسه، ص 99-100 .

بترك مراكش، إلا أنه قبيل مغادرته للمدينة وجه رسالة إلى حاكم المدينة جاء فيها:" أعلم أن المغرب لابد أن يستقل".[1]

بعد عودته إلى الرباط بدأ مباشرة التحضير لوثيقة المطالبة باستقلال المغرب، مؤكدا على ضرورة العمل الوطني باتجاه بلورة الإعلان الصريح بالمطالبة بالاستقلال، وأكد عمر عبد الجليل[2] قائلا:" إن أول من نطق بكلمة الاستقلال في الوقت الذي كانت تتبلور فيه فكرة الوثيقة وفكرة ما ينبغي القيام به هو أحمد بلافريج[3]، ورأى الأمين العام للحزب الوطني أحمد بلافريج إن الوقت مناسب للمطالبة بالاستقلال بعد أن تأكد الوطنيون من عدم جدوى المطالبة بالإصلاحات، ولاسيما بعد المشاركة الصادقة للمغرب إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وتأكيد رئيس الولايات المتحدة الامريكية فرانكلين روزفلت في مؤتمر أنفا[4]، للسلطان محمد الخامس[5] رجحان كفة الحلفاء في الحرب،[6] وبشأن المطالبة بالاستقلال أشار أحمد مكوار[7] قائلا:" وجدنا أن الفرصة مناسبة لتحقيق الفكرة التي اقسمنا عليها اليمين في بداية الحركة وهي العمل لأجل الحصول على الاستقلال".[8]

اجتمعت الطائفة،[9] مع أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب وعرضت عليها فكرة الاستقلال، فقررت الطائفة تبنيها وتهيئة وثيقة تتضمن ذلك المطلب، وتكونت لجنة من متخصصين في الشريعة

[1] العايب، مرجع سابق، ص 142 .
[2] نفسه، ص 144-145 .
نفسه، ص 161-162 .
[3] نفسه، ص 153.
[4] نفسه، ص 153.
[5] نفسه، ص 153.
[6] العايب، مرجع سابق، ص 90-91.
[7] نفسه، ص 92.
[8] محمد حربي، ص 176.
[9] العايب، مرجع سابق، ص 95.

والقانون اسند إليها الحزب الوطني مهمة وضع مشروع الوثيقة بعد ذلك سلم المشروع إلى لجنة أخرى مهمتها الأشراف على إعدادها النهائي.[1]

بدأ قادة الحزب الوطني يهيئون أعضاء الحزب وأنصاره معنوية للقيام بحركة الصالح الوطن من دون الكشف لهم عن ماهية الحركة وطبيعة العمل الذي تقوم به حرصا منهم على سرية العمل ولضمان تلك السرية بدأت الاجتماعات تعقد في أماكن مختلفة، مرة في منزل أحمد بلافريج الامين العام للحزب الوطني ومرة أخرى في منزل محمد اليزيدي،[2] نائب الأمين العام للحزب الوطني وحاول الوطنيين منذ بداية المناداة بطلب الاستقلال الاتصال والتنسيق مع السلطان محمد الخامس لقناعتهم بأهمية وقوفه إلى جانبهم في تعزيز هذا التوجه المصيري وضمانة لتحقيق تأييد شعبي أوسع، حتى لا يبقى أمام الفرنسيين فرصة يستغلونها لاستثارة أية معارضة داخلية جادة ضدهم، وفي حقيقة الأمر كان ذلك هو دافع الوطنيين للاتصال بالسلطان المحاولة التنسيق معه ضد السياسة الفرنسية فلم يتردد محمد الخامس في الاستجابة اليهم.[3]

اتصل قادة الحزب الوطني بالسلطان محمد الخامس عن طريق محمد الفاسي[4] الذي كان يلتقي مع محمد الخامس في المدرسة المولوية، وتطورت تلك العلاقة إلى اتصال مباشر مع عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الوطني، وعقد اجتماع سري بين محمد الخامس وخمسة من قادة الحزب وهم: (أحمد بلافريج وعمر عبد الجليل ومحمد اليزيدي ومحمد الفاسي ومحمد غازي) ، وكان الاجتماع في مخبأ خاص داخل القصر الملكي كان قد بني كملجأ من الغارات الجوية المحتملة في أثناء الحرب، شهد ذلك المخبأ أعظم حلف وقع بين السلطان محمد الخامس والنخبة الوطنية من أبناء الشعب، ولم تبدأ المحادثات إلا بعد أن اقسم الطرفان على الإخلاص

[1] نفسه، ص180.
[2] نفسه، ص 182.
[3] Philippe Tripier , Autopsie de la guerre d'Algérie . paris . 1972, p 226.
[4] محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة و الواقع 1954-1962، ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة ، 1983، ص176

في العمل وكتمان السر وخدمة الوطن، واتفق الحزب مع السلطان على أن يستشيره في كل خطوة يقوم بها في العمل السياسي، فضلا عن استشارة السلطان للحزب في كل عمل يقوم به أو تقترحه الإقامة العامة الفرنسية.[1]

أدى التلاحم بين السلطان محمد الخامس وأعضاء الحركة الوطنية إلى تعزيز موقف السلطان أمام الإقامة العامة، إذ تحرر من أجواء العزلة التي أرادت فرضها عليه الإقامة العامة لإبعاده عن أبناء الشعب، ووجد السلطان في الحركة الوطنية القوة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الأهداف الوطنية، أما بالنسبة للحركة الوطنية فقد عدت ذلك نصرا كبيرا لها، لأنها تمكنت من توثيق الروابط بين السلطان وأبناء المغرب.[2]

المطلب الثاني: ردود فعل الإقامة العامة الفرنسية على وثيقة الاستقلال:

أخذت الإقامة العامة بنشر عدد من الدعايات بأن حزب الاستقلال يريد أن يقوم بأعمال من شأنها أن تهدد مصالح الحلفاء في مقاومة دول المحور، ثم أصبحوا يأخذون الضمانات من حلفائهم، ولاسيما الأمريكيين بأنهم لا يؤيدون ولا يناصرون المغاربة الذين يطالبون بالاستقلال، وأصبحت الحالة تتأزم يوما بعد يوم، لذلك أصدر حزب الاستقلال بيانة فقد فيها دعوى الإقامة العامة بأنه لا يريد أن يضر مصالح الحلفاء بمطالبته بالاستقلال، وأنه طالب بحق مشروع، وفي دائرة المشروعية ونطاق المواثيق الدولية، وفي طليعتها ميثاق الأطلسي الذي صدر عن الحلفاء أنفسهم، ومن ضمنهم فرنسا الحرة نفسها.[3]

إزاء تطور الأحداث قامت الإقامة العامة الفرنسية بمطاردة الوفود التي وفدت على الرباط من شتى أنحاء البلاد لتأييد مطلب الاستقلال، وأعطيت الأوامر المشددة المراكز الشرطة بأخذ

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 114.
[2] العايب، مرجع سابق، ص 175.
[3] نفسه، ص 177.

الحيطة والحذر، وأخذ المسؤولين الفرنسيين بفصل الموظفين المغاربة من أعمالهم كونهم أيدوا وثيقة الاستقلال، وأقالت الإقامة العامة وزير العدل، وأعفت باشا الرباط من منصبه،[1] وفي اثر ذلك ألقت الإقامة العامة القبض على أحمد بلافريج الأمين العام لحزب الاستقلال ومحمد اليزيدي، بتهمة الاتصال بالألمان يوم التاسع والعشرين من كانون الثاني 1944، إذ ع الفرنسيون بلافريج المسؤول الأول عن حركة المطالبة بالاستقلال،[2] وحين انتشر نبأ اعتقال بلافريج واليزيدي في المدن المغربية، كانت ردة فعل الوطنيون إقامة تظاهرات عمت المدن المغربية، ولاسيما الرباط وسلا وفاس وغيرها من المدن المغربية، ففي مدينة الرباط عم الإضراب المدينة منذ أن شاع خبر اعتقال بلافريج واليزيدي، وانطلقت تظاهرة ضخمة متوجهة إلى القصر الملكي، وتجمع سكان مدينة الرباط في ساحة القصر الملكي وهم يهتفون بتحرير أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي، وبقيت الهتافات قوية وعنيفة وأشتد هياج المتظاهرين حين خرج لهم مدير التشريفات ودعاهم للتفرق موضحا لهم بأن بلافريج له اتصال مع الألمان، فما كان من المتظاهرين، إلا أن هاجموه، وفي إثناء ذلك طل السلطان من شرفة القصر داعية المتظاهرين إلى الهدوء، ولكن المتظاهرين استمروا بالهتافات والمطالبة بإطلاق سراح بلافريج واليزيدي.[3]

اعترض السلطان على إجراءات الاقامة العامة الفرنسية باعتقال بلافريج واليزيدي، قائلا:" لا يلقي القبض على أي شخص من المواطنين، إلا إذ كانت هناك حجة تبرر ذلك، فبلافريج الذي تتهمونه بزيارة المانيا والاتصال بزعماء المحور، لابد أن تعرض قضيته على رجال العدل ولو كانوا من العسكريين، ولابد أن يعين إلى جانبه محامون، ليتابعوا قضيته ويشدوا أزره لتظهر براءته التي نحن متيقنون منها، أما اليزيدي فليس لديكم أي اتهام ضده، فضلا عن

[1] مقلاتي، مرجع سابق، ص 247.
[2] العايب، مرجع سابق، ص 170.
[3] مقلاتي، مرجع سابق، ص 394.

أنه هو الذي يستطيع أن يهدئ من ثورة المحتجين والمتظاهرين الذين قصدونا في قصرنا مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين.[1]

إزاء موقف السلطان ذلك وعجز الإقامة العامة عن تفريق المتظاهرين أطلق سراح محمد اليزيدي باليوم نفسه، وسمح له بالدخول إلى القصر الملكي للتفاوض مع السلطان، وبعدها خرج إلى المتظاهرين وطلب منهم التفرق مؤكدة لهم اهتمام السلطان بالقضية، واتفق مع عدد من مسيري التظاهرة، ومنهم عبد الكريم بن جلون،[2] على قيادة التظاهرة إلى المدينة القديمة، وفي أثر ذلك طوق الجيش أبواب المدينة وأعلنت الإحكام العرفية، وأخذ الجيش تفتيش المواطنين واعتقال عدد منهم، وتم استعمال العنف لتفريق المتظاهرين.

تجمع المتظاهرون في المسجد الأعظم وهم يهتفون بشعارات تندد بسقوط الاحتلال ومطالبين بالاستقلال، فما كان من الجيش إلا محاصرة أبواب المسجد وإطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى استشهاد ستة منهم وجرح ستين شخصا آخرين، وفي عصر ذلك اليوم حمل المتظاهرون الشهداء إلى مقبرة (العلو) في تظاهرة على الرغم من حصار القوات الفرنسية، وبعد إتمامهم عملية الدفن تفرقوا على أن يلتقوا في اليوم التالي، وانتهزت الإقامة العامة فرصة الليل فحشدت قواتها في الإحياء بهدف فرض الحصار على المدينة، فما أن حل الصباح حتى كانت الطرق المهمة محاصرة بالقوات الفرنسية، الأمر الذي دفع الجماهير للاستياء والهياج وأدى إلى الإضراب العام في المدينة مرة أخرى، وفي أثر ذلك اعتقل عدد كبيرة من المواطنين وحكمت على ثمانمئة شخص بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وعامين.[3]

[1] العايب، مرجع سابق، ص 197-198.
[2] نفسه، ص198.
[3] نفسه، ص199.

بقت المدينة على ذلك الحال ثلاثة أيام حتى تعرض موظف القنصلية الأمريكية اللاعتداء من الجنود الفرنسيين، مما دفع بالقنصل الأمريكي للاحتجاج فاضطرت الإقامة العامة الفرنسية إلى إصدار أوامرها بالتوقف عن استعمال العنف ضد المواطنين.[1]

أما في مدينة سلا فقد انطلقت تظاهرة في التاسع والعشرين من كانون الثاني 1944 نظمها أعضاء حزب الاستقلال بعد وصول خبر اعتقال أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي، وابتدأت التظاهرة من المسجد الأعظم، واستمرت في مسيرتها على الرغم من وجود قوات الجيش الفرنسي التي أطلقت النار على المتظاهرين في حي الباشا فأصيب عدد منهم بجروح، وعلى الرغم من ذلك تحدت التظاهرة قوة الجيش واتجهت مجموعة من المتظاهرين نحو الرباط، وانطلقت مجموعة أخرى من المتظاهرين متجها نحو باب الخباز،عند ذلك حاول المراقب المدني الفرنسي التفاوض مع المتظاهرين، وذلك الأسلوب اتبعته الإقامة العامة لاكتشاف قادة التظاهرة واعتقالهم، وفي أثر ذلك حاول أحد الجزارين إصابة المراقب المدني بسكينة عندها أطلق الرصاص من كل جانب وأخذ الشهداء يتساقطون وقد تجمع المتظاهرين في اليوم التالي لدفن ضحاياهم في مقبرة واحدة، فاستغلت قوات الجيش ذلك واحتلت المدينة وقامت بنهبها، واعتقلت عدد كبير من أعضاء حزب الاستقلال بينهم أبو بكر القادري.[2]

أما في مدينة فاس فكانت الانتفاضة فيها أوسع وأشد من المناطق الأخرى، فقد أعلنت المدينة الإضراب العام، واستمرت التظاهرات الاحتجاجية للتنديد باعتقال القادة الوطنيين والمناداة بالاستقلال، واتخذ الوطنيون من جوامع المدينة ملاذا أمنة من رصاص الجيش الفرنسي، إذ سقط في الأسبوع الأول من التظاهرات ثلاثين قتيل، ولجأت الإقامة العامة بجانب إجراءاتها القمعية المعهودة، وحظر التجوال إلى إتباع أساليب جديدة منها فرض العقوبات الجماعية مثل:

[1] مقلاتي، مرجع سابق، ص 248.
[2] نفسه، ص249.

قطع التيار الكهربائي عن السكان ليلا، وتحويل مجرى الماء الذي تتزود منه المدينة واعتقال عوائل الوطنيين الهاربين، فضلا عن استعمال التعذيب الجسدي وقطع خطوط الهاتف عن بيوت الوطنيين.

إزاء ذلك القمع الشديد التي قامت به الإقامة العامة وقعت عدة معارك بين الوطنيين والجيش الفرنسي قتل فيها ستون مغربية وجرح فيها مئة شخص واعتقل نحو ألف شخص، ودامت معارك فاس نحو أسبوعين تم خلالها ذبح أحد عملاء الاقامة العامة الذي تسرب إلى مسجد القرويين وأخذ يدون علن أسماء قادة التظاهرة والخطباء وأقوالهم، فتذرعت الإقامة العامة بهذا الحادث لتذيع بيانا تحذر فيه باحتلال المساجد، إن لم تتوقف التظاهرات وتعود المدينة عن فك إضرابها العام، مما جعل الوطنيين يقومون بإنهاء الإضراب حفاظا على حرمة المساجد من التدنيس.[1]

بعد اعتقال أحمد بلافريج قام الجيش الفرنسي بمداهمة منزله وتفتيش بيته وحديقة البيت لعلها تجد شيء يسوغ دعوها باتصاله مع المانيا وحثه على عرقلة المجهود الحربي لدول الحلفاء، وفي يوم اعتقال بلافريج أحتل الجيش الفرنسي مدرسة جسوس،[2] الذي أسسها بلافريج وأحيطت بناية المدرسة بدوريات عسكرية ومنع الدخول إليها والخروج منها، ونصب الجيش خيمة في ساحة المدرسة وتم إقامة نقطة للدراسة في الباب الرئيسي للمدرسة، ورفع العلم الفرنسي فوق بناية المدرسة، وخضع طلبة القسم الداخلي للإقامة الجبرية، وقام الجيش بتفتيش دقيق لمكاتب المدرسة واستحوذ على كل الوثائق وتحولت المدرسة إلى ثكنة عسكرية، وبقت

[1] نفسه، ص250.
[2] نفسه، ص251.

المدرسة محتلة لمدة شهر، بعدها أفرج عن التلاميذ والإدارة وأغلقت المدرسة بشكل نهائي من الإقامة العامة.[1]

وجهت إلى بلافريج عدة تهم خطيرة كان يراد منها الحكم عليه بالإعدام، وفي مقدمة تلك التهم اتصاله بالألمان وعمله لحسابهم، إذ ادعت الإقامة العامة أن المطالبة بالاستقلال هي من وحي النازية، وعلى الرغم من إن تهمة الاستقلاليين بالعمل لصالح الدول الأجنبية تهمة قديمة معروفة اتضح بطلانها في كل مناسبة وجهت للوطنيين، ولاسيما ضد أحمد بلافريج الذي صادفته ظروف الحرب في أوربا وأجبرته للانتقال إلى طنجة والمنطقة الشمالية، فقد فند المؤرخ شارل أندري جوليان في كتابه (المغرب في مواجهة الامبرياليات) التهمة الموجهة إلى بلافريج، وقال:" إذا كان بلافريج قد استخبر من برلين نوايا السلطات الألمانية فهو لم يصنع نفسه في خدمة المانيا النازية كما فعل ذلك الكثير من الوطنيين الفرنسيين من أتباع المارشال بيتان.[2]

استمر مصير أحمد بلافريج مجهولا لمدة تسعة أشهر، إذ عزل في زنزانة ضيقة بسجن العلوم بالرباط رهن الاعتقال لا يسمح لأحد من عائلته الاتصال به، وفي أثناء سجنه بسجن (العلو) بالرباط جرى لقاء بينه وبين أبو بكر القادري، تحدث الأخير عن تفاصيل اللقاء قائلا:" التقيت ببلافريج في الليل حينما تكون أبواب الزنازين مقفلة والهدوء والسكون يعم جوانب السجن فلا أحد يتحرك داخل السجن، إلا الحرس المكلفون بمراقبة السجناء، وكنت في زنزانة من زنازين السجن الكبيرة مع زمرة من أخواني أتذكر معهم، وإذا بباب الزنزانة يفتح بهدوء وسكون، وإذا بالحارس المغربي ينادي علي أن أذهب معه فسرت معه ببضع خطوات، لأقف أمام باب زنزانة صغيرة، ويفتح الحارس النافذة الصغيرة في الباب، فأطل منها واجد أحمد بلافريج واقفا داخلها وكأنه ينتظرني، سلمت عليه واطمأنت على صحته، وسألته عن المعاملة التي عاملوه بها أثناء

[1] العايب، مرجع سابق، ص 171.
[2] نفسه، ص172.

الاستنطاق، وكان من جملة ما سألته عنه هل استعملوا معه العنف أثناء الاستنطاق، فقال أحمد بلافريج أنهم لم يستعلموا معه العنف بالضرب والتعذيب، إلا أنه قضى معه ساعات طوال كلها محنة والآم، ولكن الله ثبته فلم يحصلوا منه على طائل، وحرص الحارس على ان الايطول حديثي معه حتى لايفضح أمره فيعاقب، وبعدها أرجعني إلى زنزانتي سريعا، ولعل لقائي ببلافريج كان بتدبير منه.[1]

يبدو أن غرض بلافريج من تلك المقابلة هو حث الوطنيون الذين في المعتقل على الصمود وتكملة مشوار الاستقلال بعد خروجهم من المعتقل وإيصال رسالة إلى أعضاء الحزب بأنه ثابت على موقفه على الرغم مما حل به أثناء التحقيق، ولاسيما أله كان يدرك إن مصيره مجهول وقد يتعرض إلى عقوبة الإعدام.

كان ملف أحمد بلافريج رهن التحقيق في المحكمة العسكرية وطمع رجال السلطة الفرنسية أن يحكم عليه بالإعدام، إلا أن المقيم العام غابريال بيو الذي اعتقل بلافريج في عهده كتب إلى وزير الخارجية الفرنسي قائلا:" إذ حكم القضاة العسكريون بالإعدام على بلافريج، فسيصبح بنظر أصحابه شهيدا من شهداء الاستقلال، وسنعطي للحركة الوطنية التي يتزعمها قوة جديدة، فمن الحكمة اقترح نفيه وإبعاده عن المغرب.[2]

نفي أحمد بلافريج فعلا إلى جزيرة كورسيكا، نهاية عام 1944 بحسب اقتراح المقيم العام غابريال بيو، بعد أن رأت الحكومة الفرنسية إن بلافريج أصبح عبئا ثقيلا عليها، لذلك قررت التخلص منه بأبعاده عن المغرب، وحين نفي بلافريج كان معزول عن العالم الخارجي لا يسمح له بالخروج والابتعاد عن المنازل الثلاثة أو الأربعة التي كانت تتكون منها تلك القرية.[3]

[1] محمد الميلي، مواقف جزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص94.
[2] نفسه، ص94-95.
[3] نفسه، ص95.

ظنت الحكومة الفرنسية أنها حين تقوم بنفي أحمد بلافريج سوف تجهض فكرة المطالبة بالاستقلال، ولاسيما بعد أبعادها العقل المدبر لها، ولكن ذلك لم يقلل من عزيمة رجال الحركة الوطنية الذين واصلوا مشوار بلافريج بعزيمة أكبر لنيل الاستقلال المنشود الذي طالما طالب به زعيمهم.

خلاصة:

من خلال تناولنا لمظاهر التطور السياسي للأقطار المغاربية خلال الفترة المعاصرة نختم دراستنا بتسجيل الملاحظات الآتية:

أن حركة مقاومة العدو وسياسته التغريبية أخذت أشكالا مختلفة، تقليدية وعصرية، فمن المقاومات الشعبية الى حركة الإصلاح وخيار المقاومة السياسية عبرت القوى الوطنية عن رفضها للمحتل وسياسته، وتدريجيا كانت تحقق مكاسب وطنية جزئية.

لقد توفرت ظروف داخلية وخارجية أملت على حركات التحرر الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية تشديد لهجتها وتجذير مطالبها وتطوير أساليبها النضالية، وان كانت هذه الظروف قد عجلت بيسر استقلال ليبيا وموريطانيا فقد تطلب الأمر من وطنيي تونس والجزائر والمغرب الدخول في ثورات تحررية لتحقيق استقلالهم، وكانت ثورة الجزائر أطولهم عمرا وأشدهم قوة وأبلغهم تأثيرا، ليس على المستوى المغاربي فحسب بل امتدت الى الصعيد الدولي.

إن الاستقلالات القطرية المحققة في ظروف مختلفة وبنسب متفاوتة من تجسيد السيادة عمقت الاختلافات بين الأقطار المغاربية، وذلك على الرغم من مظاهر التضامن ومشاريع الوحدة التي تبنتها حركات التحرر الوطنية، وقد زادت اختلافات الأنظمة وحساسياتها الإيديولوجية في استمرارية الانقسام المغاربي وامتداده الى المواجهة، وكان من المفيد لشعوب المنطقة تثمين الروابط المشتركة وتحقيق حلم الوحدة المغاربية.

الفصل الثالث: تداعيات ح ع 2 على مسار الحركات الوطنية

تمهيد

المبحث الأول: ملحمة 8 ماي 1945

المطلب الأول: الوضع العام للجزائر عشية الأحداث

المطلب الثاني: أسباب حوادث 8 ماي 1945

المطلب الثالث: نتائج المجازر

المبحث الثاني: الحركة الوطنية التونسية في الحرب العالمية الثانية

المطلب الأول: الجهات الفاعلة الرئيسية في الحركة

المطلب الثاني: موقف الفرنسيين من الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني: نتائج الحرب العالمية الثانية على العالم والحركة الوطنية التونسية

المبحث الثالث: الحركة الوطنية في المغرب

المطلب الأول: تأسيس حزب الاستقلال المغربي

المطلب الثاني: محمد الخامس ودوره في الحركة الوطنية المغربية

المطلب الثالث: استقلال المغرب الأقصى 1956م

خلاصة

تمهيد:

بنهاية الحرب العالمية الأولى تكون الحركة الوطنية الجزائرية قد بلغت درجة من النضج والتطور بعدة عوامل خارجية وداخلية، كان في مقدمتها أفكار الحركة الإصلاحية والنهضة العربية التي ظهرت في المشرق العربي ووصل صداها إلى الغرب العربي منذ مطلع القرن العشرين وخاصة بعد زيارة محمد عبده إلى كل من تونس والجزائر.

وفي هذا الفصل سنسلط الضوء حول تداعيات الحرب العالمية الثانية على مسار الحركات الوطنية والتحريرية في المغرب العربي بالجزائر وتونس والمغرب.

المبحث الأول: ملحمة 8 ماي 1945:

تعتبر مجازر 8 ماي 1945 القطرة التي أفاضت الكأس، والنقطة المفصلية في التاريخ الجزائري، و بعد معرفة عدم جدوى لغة الحوار مع المستعمر، الذي لا يفهم إلا بلغة السلاح من أجل نيل الإستقلال، حيث إستعمل فيها كل وسائل الإبادة والتنكيل بالشعب الجزائري فقط لأنه طالب بحقه في الحرية وتذكير فرنسا بالوعد الذي قدمته، وماهو إلا وعد زائف تميز بخيبة أمل وإبادة جماعية تفنن في تفاصيلها المستعمر وظلت حية في ذاكرة من عايشوها.

المطلب الأول: الوضع العام للجزائر عشية الأحداث:

تعد الحرب العالمية الثانية من أكبر الأحداث التاريخية التي عرفتها البشرية في نهاية النصف الأول من القرن العشرين، نظرا لما تخللها من تغييرات جذرية في مواقف الدول الاستعمارية بصفة عامة، والمستعمرات بصفة خاصة، حيث أرغم أبناء الشعوب المستعمرة على أن يكونوا وقودا للحرب العالمية الثانية، ولا شك أن الجزائر كمستعمرة كانت قلب هذه المتغيرات الدولية إلى جانب تأثرها بنظام استعماري رهيب ظل متمسكا بنهجه منذ القرن التاسع عشر في شتى المجالات، حيث عاشت الجزائر أوضاعا متدهورة سواء سياسية أو اقتصادية وحتى اجتماعية وثقافية.

أ- الأوضاع السياسية:

مع مطلع سنة 1940 عانت الساحة الجزائرية من فراغ سياسي رهيب، فلم يكن للشعب الجزائري بأي تنظيم سياسي يلتف من حوله للتعبير عن مطالبه وطموحاته، حيث تميزت هذه الفترة بغياب النشاط الحربي العلني للحركات السياسية الجزائرية بسبب القمع المتسلط ضد كل نشاط سياسي وطنيا[1] ومن جهة أخرى فإن التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي كان لها بالغ

[1] ارخيلة عامر، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسيرة الحركة الوطنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 36.

الأثر في بعث الحماس الشعبي وتعميق الوعي الوطني وتعزيز الأمل في نفوس الجماهير الشعبية وذلك نتيجة للأحداث الكثيفة التي ارتبطت بهذه الفترة (الحرب)، ضف إلى ذلك الآفاق الواسعة التي حملتها والتي كان المد التحرري أحد مظاهرها الكبرى بفعل انكسار القوات[1] الفرنسية أمام الألمان سنة 1940، وانتشار دعاية قوات المحور الألمانية-الإيطالية المعادية للوجود الفرنسي بشمال إفريقيا،[2] وكذلك الإعلان عن الميثاق الأطلسي من طرف كل من الرئيس الأمريكي روزفلت والزعيم الإنجليزي تشرشل سنة 1940م والذي نصت مادته الثالثة على حق تقرير المصير.[3]

وفي اليوم الثامن من شهر نوفمبر 1942 م، تردد صوت طلقات المدافع والانفجاريات من الميناء إلى غاية أعالي المدينة معلنا وصول القوات الأمريكية والإنجليزية " الحلفاء" وقيل أن بعض المناضلين الشيوعيين كانوا على علم بتحضيرات وصولهم،[4] فدخلت الجزائر بذلك عهدا جديدا من تطورها السياسي، حيث أطلق سراح الكثير من المناضلين في حزب الشعب الجزائري من السجون و المعتقلات مع فرض الإقامة الجبرية عليهم وتم العفو عن مناضلي الحزب الشيوعي، فعادت بذلك الحياة لبعض الأنفاس وأتيحت الفرصة لتحريك العديد من العناصر السياسية،[5] وعلى رأسهم فرحات عباس والذي قام باتصالات وانتهت بتقديم عريضة باسم المنتخبين إلى ممثلي فرنسا، إنجلترا وأمريكا، ولكن هذه العريضة لم تلق أي رد لا من طرف

[1] سعيدوني، نصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق، ط3، الجزائر، عالم المعرفة، 2008، ص 132.

[2] سعيدوني، نصر الدين، المرجع السابق، ص 132.

[3] أمقران الحسي، عبد الحفيظ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، الجزائر، دار الأمة، 1997، ص 20.

[4] علاق، هنري، مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود، عزيزي عبد السلام، الجزائر ، دار اليقظة للنشر، 2007، ص 89.

[5] العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830-1954، ط1، قسنطينة، دار الشعب، 1985، ص 204.

أمريكا ولا من إنجلترا، وقد تضمنت هذه العريضة إنشاء دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر كشرط للمشاركة في الحرب وكان ذلك في 20 ديسمبر 1942.[1]

وفي 22 ديسمبر 1942 م، أعاد فرحات عباس صياغة المذكرة وقدمها إلى السلطات الفرنسية في الجزائر، وقد تضمنت ما يلي:

- عقد مؤتمر يضم جميع الممثلين المسلمين.
- المشاركة في تحرير فرنسا بشرط أن تعد هذه الإصلاحات.
- إعداد دستور جزائري سياسي واقتصادي واجتماعيا.[2]

ب- الأوضاع الاقتصادية:

لقد عاشت الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية ظروف اقتصادية صعبة، غير أن هذه الوضعية المتدهورة في حقيقة الأمر تعود جذورها إلى تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر منذ 1930م ثم تبلورت أكثر في فترة الثلاثين من القرن العشرين، حيث أحكمت السيطرة الاستعمارية على كافة دواليب الاقتصاد الجزائري.[3]

وقد تحدث بعض الكتاب عن شبح المجاعة الذي أصبح يهدد السكان، حيث أشاروا إلى الانخفاض الحاد في أسعار المواد الفلاحية، وانهيار سوق الحبوب و سقوط قيمة الأجور، وتعطل المشاريع العامة بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في نسبة البطالة، حيث كان معظم الجزائريين يعيشون على الفلاحة سواء كانوا ملاك صغار أو عمال فلاحين لدى المعمرين الفرنسيين و الأجانب،[4] فهذه الحالة المزرية التي كان يعيشها الجزائريون زادت من انشقاق الجزائريين ودفعت بغالبيتهم إلى حافة المجاعة، فبعد أن استمرت حالة الجفاف سنتين متتاليتين

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006، ص 167.

[2] الدرعي محمد، التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، ط2، البليدة: دار المدني، 1995، ص 165.

[3] سامعي إسماعيل، انتفاضة 8 ماي بقالمة ومناطقها، قالمة: دار الهدى، 2004، ص 9.

[4] سعد الله أبو القاسم، المصدر السابق، ص 40.

و تناقص إنتاج الحبوب فانخفضت بالنسبة للمسلمين من 17 مليون قنطار، وهي الكمية الاعتيادية إلى 3 ملايين قنطار سنة 1945 م، و في الوقت الذي سجلت مزارع الفرنسيين والشركات الأوروبية المستثمرة في الجزائر ارتفاعا، مثل الشركة الجنيفية التي كانت تمتلك بمنطقة سطيف وحدها ما لا يقل عن 1500 هكتار،[1] و كذلك في الميدان الزراعي، مثلا كان 52 ألف فلاح أوروبي يملكون 2703000 مليون هكتار أي معدل 108 هكتار لكل مزارع جزائري يملكون 7.672000 مليون هكتار، و معظمها أراضي زراعية قاحلة في الجبال و الهضاب و الصحراء غير صالحة للزراعة أصلا، و في سنة 1940 ارتفع متوسط ما يملكه الأوروبي من 108 هكتار إلى 120 هكتار و هذا يعني أن ملكية الأوروبيين ازدادت على حساب ملكية الجزائريين الذين يعيشون ظروفا صعبة، فاضطروا إلى التخلي عن أراضيهم أو بيعها و عليه فإن هذه الأراضي الصالحة للزراعة و التي استولى عليها المستعمر كان إنتاجها يوجه لخدمة الاستعمار و مصالحه كزراعة الكروم على سبيل المثال.[2]

ومما زاد الحالة والوضع تدهورا هو انقطاع التموين لظروف الحرب بعد أن فقدت احتياطات السنوات السابقة من الحبوب، وذلك بعد أن توجه ما كان متوفرا منها في المخازن إلى السوق الأوروبية، كل هذا ساعد على استفحال السوق السوداء.[3]

أما بالنسبة للصناعة فتعتبر من بين أكثر الميادين الاقتصادية تدهورا حيث كانت سياسة فرنسا منذ الاحتلال تقوم على أساس عدم تصنيع الجزائر حتى تبقى سوقا مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية، وهو ما عبر عنه مدير الشؤون الاقتصادية في إدارة الاحتلال بالجزائر سنة

[1] سعيدوني نصر الدين، ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مير، مجلة الذاكرة، العدد الثاني، الجزائر، 1995، ص13.

[2] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص 9.

[3] سعيدوني نصر الدين، الجزائر منطلقات وافاق، المرجع السابق، ص 10.

1944 فقال "ليس علينا الشروع في تصنيع الجزائر فإن ذلك من شأنه أن يضعنا بصفتنا مستعمرة في موقف عدائي مع فرنسا بالنسبة للصناعة الفرنسية.[1]

ومن جهة أخرى ظل المعمرون وهم المالكون الحقيقيون لشتى النشاطات الاقتصادية والإدارية والتجارية، بحيث مثلت الإطارات السامية التي كانت تشكل الإدارة من المعمرين بنسبة 92 % من الاستثمارات الخاصة، أما نصيب الجزائريين من هذا كله فلم يتعدى 2% وهي حالة معبرة عن حالة البؤس والشقاء التي كان يعيشها الجزائريون.[2]

ج- الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

عاش المجتمع الجزائري أوضاعا اجتماعية مزرية، وهذا بسبب تدني المستوى المعيشي للغالبية الساحقة من الجزائريين، فالفقر كان باديا على حياتهم طوال الوقت وأضحى همهم الوحيد هو توفير القوت اليومي لعائلاتهم، وبدى المستوطن الأوروبي في نظر الجزائريين هو سبب تعاسته وشقائه، ففي مقابل حياة الترف التي كانت تعيشها الأقلية الأوروبية، كانت حياة الحرمان هي السمة الغالبة على حياة الجزائريين الذين كانوا يكتفون بالخبز والشعير والماء، الأمر الذي أثر على طبيعتهم الفيزيولوجية.[3]

ومن مظاهر تدني الأوضاع الاجتماعية لدى الجزائريين ظاهرة البطالة التي عانوا منها كثيرا والتي كانت تتميز بالتوزيع الغير العادل حيث كانت تطرح بحدة في الوسط الريفي عكس المدن، ومرد ذلك إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية التي جردت الجزائريين الأراضي الخصبة وملكتها للمهاجرين الأوروبيين.[4]

---

[1] يعيش محمد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر قبل مجازر 8 ماي 1945، منظمة المجاهدين ماي، 2009، ص 34.

[2] عيناد ثابت رضوان، 8 أبار 1945 الإبادة الجماعية، تر: الهام سعيد محمد، ط1، بيروت، دار العرابي، 2005، ص 45.

[3] زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، الجزائر : دار هومة، 2004، ص 318.

[4] يعيش محمد، المرجع السابق، ص 73.

أما عن الأوضاع الثقافية فلقد كانت شبيهة بالأوضاع الاجتماعية السالفة الذكر، فقد صودرت الحريات وأوقفت النشاطات الثقافية، ولم يقتصر هذا على الجانب الإبداعي فحسب، بل شلت حتى وسائل التبليغ والاتصال ولاسيما وسيلة التعليم.[1]

حيث أنه وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه المدرسة في توجيه المجتمعات أخلاقيا و تربويا وثقافيا، فمنذ احتلال الجزائر أكد العسكريون الفرنسيون على اتخاذ المدرسة كوسيلة للمد الاستعماري في الجزائر، فالمعلم الفرنسي ليس معلما عاديا بل يكون فاتحا من نوع خاص، لأن الفتح الذي تم بالسلاح لا يستكمل إلا بفتح آخر ثقافيا.[2]

فقد عمل الاستعمار الفرنسي جاهدا على تحطيم المدارس العربية التقليدية وملحقاتها، وتذهب بعض التقارير الفرنسية على أن التعلم العربي في الجزائر كان على أحسن حال ومنتشر في المدن و القرى والأرياف، مما جعل معظمهم يعتقد أنه يتوازي والتعليم الفرنسية فلقد كان هدف التعليم الفرنسي[3] الموجه للجزائريين القضاء على الهوية العربية والشخصية الجزائرية، وتماشيا مع هذه السياسة قاموا بمطاردة اللغة العربية في كل مجالات الحياة، فأبعدوها أولا عن الإدارة حيث أصبحت اللغة الفرنسية وحدها لغة العمل الرسمي، حتى أن بعض الجزائريين أصبحوا يخشون على لهجة الحديث بالعامية أن تندثر في البلاد لكثرة ما شابهها من كلمات فرنسية دخيلة.[4]

والتقرير الذي قدمته أكاديمية الجزائر في 1944 م إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية عكس الوضع الحقيقي للتعليم خلال فترة الحرب الثانية في الجزائر، وما جاء فيه: "إن عدد

[1] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص37.

[2] هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1962، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 135.

[3] المرجع نفسه، ص 136.

[4] المرجع نفسه، ص 137.

الأطفال المتمدرسين بلغ مائة طفل يتلقون تعليمهم في 1400 مدرسة تشمل 4200 فصلا دراسي"، فهذا التقرير يبين سيطرة التلاميذ الفرنسيين في المدارس على حساب الجزائريين.[1]

المطلب الثاني: أسباب حوادث 8 ماي 1945:

ليس هناك إجماع بين المؤرخين حول الأسباب الحقيقية لأحداث 08 ماي 1945، فقد اختلف الباحثون في تحديد أسبابها وحاول كل واحد منهم إبراز بعض الأسباب دون الأخرى تبعا المصادره أو لإيديولوجيته ومذهبه، ومن هذه الأسباب ما يلي:

أ- الاقتصادية: يرى البعض أن العامل الاقتصادي من بين الأسباب الرئيسية لهذه الحوادث، والدليل على ذلك أن الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية شهدت عملية تجريد لخيراتها الاقتصادية من أجل إطعام أوروبا، والذي نجم عنه معاناة الشعب الجزائري من مجاعة كبيرة وأمراض قاتلة،[2] ضف إلى ذلك أن العديد من التقارير أرجعت الحادثة إلى أسباب اقتصادية مثل مجلة الجيش الأمريكي التي وصفت الثامن ماي 1945 بثورة طعام، ونفس الوصف نجده لدى الحكومة الفرنسية التي قالت بأن السبب يعود إلى نقص في وسائل التغذية، وأن الحكومة الفرنسية عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر.[3]

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن المناطق التي انطلقت منها هذه الحوادث كانت من أغنى المناطق، والدليل على ذلك أن الناحية الجنوبية لمدينة سطيف الأكثر جفافا والأقل ازدهارا بقيت هادئة تقريبا، بينما امتدت بسرعة ناحية المناطق الغربية الخصبة،[4] ضف إلى ذلك أن المتظاهرين لم يحملوا شعارات تؤيد هذا التفسير، ولم يهاجم المنتفضون مخازن الحبوب ومواد

[1] سامعي إسماعيل، المرجع السابق، ص 41.

[2] سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص 236.

[3] منصور وزناجي، حكيمة، مجازر 8 ماي 1945، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، ص 23.

[4] غولدزيغر، أني راي، جذور حرب الجزائر، 1940-1945، ترك وردة لبنان، الجزائر : دار القصبة، 2005، ص358.

التغذية المنتشرة في نواحي هذه المناطق، وهو ما يبين أن انتفاضة الثامن ماي ليست ثورة بطون بقدر ما هي ثورة حرية، وفي هذا الصدد يقول الكولونيل "شون": "إنني لم أسمع عن تاريخ إفريقيا الشمالية بمظاهرات أو ثورات قامت فيها بسبب الجوع"،[1] وبالتالي يمكن القول أن العامل الاقتصادي هو عامل نسبي، و ليس مطلق أي أن هذه الحوادث لها دوافع أخرى غير الدوافع الاقتصادية.

ب- السياسية: إذا تحدثنا عن الأسباب فنجد أن هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية:

1- **الداخليـة:** لقد أثار مرسوم 07 مارس 1944 م رد فعل من الطرفين الجزائري والفرنسي، الذين رفضا قراراته، وفي مقدمة هؤلاء الطبقة السياسية الجزائرية، الشيء الذي ساعد على بلورة الوعي السياسي فهذا المرسوم تجاهل بيان الشعب الجزائري، لذلك كان من بين الأسباب الرئيسية لظهور فكرة الانتفاضة التي تعد إنذارا مبكرا لقيام الثورة ورفض فكرة التجنس والاندماج،[2] أما رد فعل الكولون فقد عمل كل ما في وسعه من أجل صد هذا المرسوم، وعدم تطبيقه عن طريق خلق مناخ يسوده الاضطراب.[3]

ومن جهة أخرى ساعدت حركة أحباب البيان والحرية على توحيد مشاعر الأمة أكثر فأكثر، وتوحيد مختلف ومعظم التيارات السياسية، فقد أتخذ حزب شعب الجزائري السري هذه الحركة كغطاء لنشاطه المكثف، والدليل على ذلك المسيرات التي انطلقت في أول ماي تحت

[1] سامعي، إسماعيل، المرجع السابق، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

[3] روبير شارل، أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عصفور عيسى، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 151.

مسؤولية هذه الأخيرة التي جرت في مناطق مختلفة من الجزائر واحتفالا باليوم العالمي للشغل، والذي قتل فيه العديد الجزائريين.[1]

كل هذا زاد من حماس الجزائريين وألهب مشاعرهم، ضف إلى ذلك تسارع وتيرة التأسيس عند الأهالي، إذ ازداد عدد المناضلين، ليس فقط في المدن بل الضواحي التي يقطنها المهاجرون، وحتى الأرياف الذين لم يبلغوا بعد درجة النضج السياسي، إلا أن الوعي السياسي بدأت بوادره،[2] فقد ذكرت إحدى التقارير الرسمية أن الجو كان مشحونا بالتوتر بين الجزائريين والفرنسيين، ففي بجاية كتب أحد المعلمين الفرنسيين في درس الخط جملة على السبورة كنموذج: "إنني فرنسي وفرنسا وطني" فكتب التلاميذ الجزائريون بدلها: "إنني جزائري والجزائر وطني"، وكان أحد المعلمين يدرس الدولة الرومانية وحالة العبيد فيه، فصاح أحد التلاميذ الجزائريين قائلا: "مثلنا نحن"، كما قاطع الجزائريون المقاهي الفرنسية والعمل في المنازل الفرنسية، كل هذه المظاهر مجتمعة تدل على أن الحركة الوطنية أخذت منعطفا جديدا منذ ميلاد أحباب البيان والحرية، وأن الوعي الوطني قد ازداد انتشارا رغم السياسة الفرنسية التعسفية.[3]

2-الخارجية:

لقد كانت الظروف الخارجية وما ارتبط بها من تطورات أثر في بعث الحماس لدى الجزائريين وتعميق الوعي الوطني و تعزيز الأمل، و ذلك نتيجة للأحداث المتسارعة التي إرتبطت بها الحرب العالمية الثانية و التي كان المد التحرري أحد مظاهرها.[4]

---

[1] صاري، الجيلالي، قداش، محفوظ، المقاومة السياسية، 1900-1954، تر: بن حراث عبد القادر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص78.

[2] غولد زيغر، أني راي، المرجع السابق، ص 356.

[3] الدرعي محمد، المرجع السابق، ص176.

[4] سعيدوني، نصر الدين، المرجع السابق، ص 182.

كما أن انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو قد أعطى الأمل للجزائريين في نيل الاستقلال والحرية، فقد كان الجزائريون مقتنعين بأن الأمريكان سيفرضون على فرنسا بعد انتصار الحلفاء إنهاء الاستعمار في الجزائر وهذا ما أكده فرحات عباس في خطاب ألقاه في مدينة سطيف في أفريل 1945 بأن مؤتمر سان فرانسيسكو سيضمن حرية جميع الشعوب، وأن الشعب الجزائري سيكون من بينه.[1]

كما أن قيام الجامعة العربية في مارس 1944 الذي صادف تاريخ انعقاد مؤتمرها، مؤتمر أحباب البيان والحرية، هذا ما شجع المناضلين بطريقة غير مباشرة للسير قدما إلى الأمام لتحقيق مطالب الشعب الجزائري على الخصوص في الحرية والاستقلال، وأن قيامها حرك مشاعر الجزائريين وجعلهم يتوقعون العون المادي والمعنوي.[2]

وإذا تمعنا في الأسباب الخارجية فإنها غير موجودة وإن وجدت فإنها غير فعالة وغير مباشرة وكل ما ذكر من تدخل أجنبي كان مجرد تهرب من مواجهة السبب الحقيقي، وهو أن الحركة الوطنية أصبحت قوة متحدية وفي هذه الحالة كان على فرنسا أن تتنازل لها أو تواجهها بالعنف والإرهاب، فاختارت فرنسا الحل الثاني.[3]

ذهب بعض المؤرخين إلى تفسير هذه الحوادث بحقد المسلمين على المسيحيين، وقد كان سكان الريف والمدن جاهلين بالسياسة لذلك كانوا مستعدين لنداء الجهاد عند أول إشارة، وهو ما أكده حاكم بلدة "فج مزالة" فقد قال في تقريره: "إنني أؤكد أن الحركة لحوادث 8 مايو التي بدأت يوم 09 مايو في فج مزالة قد أخذت طابعا ثوريا تحت راية الإسلام" وقد حاول الفرنسيون ربط ما كان يحدث في الجزائر بما كان يحدث في فلسطين وذلك منعا لاصطدام الجزائريين باليهود.[4]

---

[1] اسعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص 241.

[2] سامعي، إسماعيل، المرجع السابق، ص 45.

[3] سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، المصدر السابق، ص 224.

[4] المصدر نفسه، ص 338.

المطلب الثالث: نتائج المجازر:

إن النتائج المتمخضة على المجزرة فاقت كل التوقعات في ظرف وجيز جدا دلالة على بشاعة المجزرة وحقد المستعمر، ويمكن تحديد نتائجها على الجانبين الجزائري والأوروبي:

أ- على الجزائريين:

بلغ عدد المشاركين في هذه المظاهرات، وما أنجز بعد ذلك من أعمال العنف حسب معلومات الإدارة الفرنسية 5000 شخص أغلبهم من العمال البسطاء والفلاحين المعدومين، وهم حسب ما أوردتهم الصادرة في 30 جوان 1945 لا يتجاوزون نسبة La Depache d'Alger " جريدة "لا ديباش دلجيري % 05 من مجموع سكان تلك المناطق البالغ عددهم آنذاك حوالي مليون نسمة، أما عدد الضحايا فكانت 45 ألف شهيد من الجانب الجزائري، في حين ذكرت جريدة العلماء أن العدد 85 ألفا[1] ومن الضروري الإشارة أن السلطات الاستعمارية لم تتجرأ في أي وقت من الأوقات على إجراء تحقيق وافي وشامل حول هذه المجازر، فمثلا الجنة توبيرت" التي كلفت بإجراء تحقيق حول هذه الأحداث أوقفت عملها بتعليمات مباشرة ومريحة من طرف الجنرال ديغول" والذي كان رئيس حكومة فرنسا المؤقتة آنذاك، وتشير الاعتقادات أن الدافع الذي كان وراء وقف عمل هذه اللجنة هو الخوف من اكتشاف هول المأساة أمام الرأي العام.[2]

كما تم تعداد 5560 شهيد في نوفمبر ومنهم 3.696 في ناحية قسنطينة و 1359 في ناحية مدينة الجزائر و 505 في الناحية الوهرانية 3 هذا وقد صاحب أعمال الإبادة اعتقالات جماعية في صفوف الحركة الوطنية استمرت إلى غاية شهر نوفمبر 1945، فألقي القبض على 5560 شخص وكان منهم بعض الشخصيات الوطنية مثل فرحات عباس، الدكتور سعدان، وبعض أعضاء من بعض الشخصيات الوطنية في حركة أحباب البيان والحرية بعد حلها في 15 ماي

[1] عناد ثابت، المرجع السابق، ص 83.

[2] فنان، جمال، المرجع السابق، ص 205.

1945 بالإضافة إلى العديد من مناضلي حزب الشعب الجزائري،[1] وقد قدم ما لا يقل عن 1500 شخص لمحاكمة فورية مستعجلة فحكم على 1307 شخص وأطلق سراح 250 ، وتم إعدام 99 جزائري حيث سلم أغلبهم إلى ميليشيات المعمرين لإطلاق النار عليهم، و نفس الشيء حدث للمسجونين في سجن قالمة في 14 ماي 1945.[2]

أما على المستوى المادي، فقد تكبدت مختلف الولايات خسائر كبيرة خلال هذه الأحداث، وهذا نتيجة لرد الفعل الهمجي والقوي للقوات الاستعمارية والتي أشركت في صفوفها جيوشا من جنسيات مختلفة أبرزها السنغالية والنيجيرية،[3] وقامت هذه القوات بتخريب وتدمير كل ما يصادفها في طريقها وأحرقت المشاتي والمنازل وأتلفت المزارع وجردوا السكان من مختلف ممتلكاتهم وحتى ملابسهم،[4] أما على الصعيد السياسي فقد كانت مجازر 08 ماي 1945 منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية الحديثة وكانت بحق تعبيرا صادقا عن عمق الإحساس الوطني وما يحمله من تطلعات لبعث جزائر حرة ذات سيادة وبداية حتمية لتحويل مسار الكفاح السياسي من مطالب سياسية إلى البحث عن خطة ثورة وانتهاج أسلوب مقاومة مسلحة كفيلة لوضع حدود للوضع الاستعماري؟[5] هذه الحوادث التي قادها حزب الشعب بالخصوص وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الجمعيات والهيئات الوطنية مهدت إلى تهيئة أرضية مناسبة لتفجير الثورة المسلحة في الفاتح من نوفمبر وكانت هذه النقطة من أبرز النتائج التي أفرزتها هذه المظاهرات وإن تباينت انعكاساتها من تنظيم لآخر ومن شخصية الأخرى، لأن هذه الحوادث عدلت الكثير من المفاهيم والاتجاهات، غير أن ما أتفق عليه من طرف المؤرخين، هو

[1] سعيدوني نصر الدين، الجزائر متطلقات وافاق، المرجع السابق، ص 134.

[2] Mahfoud Kadache le 8 mai 1945 ANEP Algeria 2006 p42.

[3] عناد ثابت رضوان، المرجع السابق، ص، ص 85، 86.

[4] سعيدوني نصر الدين، ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة وكفاح مرير، المرجع السابق، ص9.

[5] المرجع السابق، ص 10.

أن حوادث 08 ماي 1945 كانت نواة لتعبئة ثورية انفجرت في الفاتح من نوفمبر، وأهم نتيجة أنها كانت نقطة تغيير بالنسبة للحركة الوطنية، فحزب الشعب تكتل تحت اسم "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" هذا الأخير الذي تأسس 1946 م بمبادرة من مصالي الحاج، واعتبرت امتداد لنضال نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري،[1] أما عن فرحات عباس فقد أسس "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" في حين بقيت جمعية العلماء المسلمين على حالها.[2]

وحسب العمري مومن فإن مجازر 8 ماي عمقت الوعي الثوري لدى مناضلي الأحزاب السياسية الجزائرية وفي أوساط الجماهير الشعبية.

ب – على الأوروبيين:

أما نتائج المجازر بالنسبة لفرنسا لم تكن بالحجم الذي كانت عليه بالنسبة للجزائريين، إذ قتل من الأوروبيين 88 أوروبي وجرح ما يقارب 150،[3] توزعوا جغرافيا على الشكل التالي: 21 في سطيف، و 01 في أوريسيا، 03 في بوقاعة، 11 في عين الكبيرة و 07 في خراطة...إلخ.

كما أحصي بين هؤلاء القتلى 13 امرأة ويظهر التفاوت بين عدد القتلى الأوروبيين من إقليم لآخر، ففي سطيف قدر عدد القتلى ب 77 قتيل، أما في قالمة فقد بلغو 10 قتلى، هذا التفاوت يؤكد أكثر اتساع أعمال القمع في منطقة سطيف،[4] وكان تعامل المسؤولين الفرنسيين مع نتائج 08 ماي 1945 بمنطقين، منطق الاعتبار الدولي ومنطق الحفاظ على الإمبراطورية فعلى الصعيد الخارجي عملت على إقناع الرأي العام العالمي أن ما جرى في الجزائر ليس سوى

[1] حربي محمد المصدر السابق، ص 15.

[2] المصدر نفسه، ص 13.

[3] مومن العمري، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926–1954، الجزائر، دار الطبعة، 2003، ص65.

[4] عناد ثابت رضوان، المرجع السابق، ص، ص113، 114.

مناوشات داخلية كان دافعها الجوع الناتج عما خلفته الحرب العالمية الثانية في البيئة الاقتصادية، أما على الصعيد الداخلي حرصت الإدارة الفرنسية على عدم تنازلها عن الجزائر.[1]

المبحث الثاني: الحركة الوطنية التونسية في الحرب العالمية الثانية:

كانت الحركة الوطنية التونسية حركة اجتماعية سياسية ولدت في بداية القرن العشرين ، أدت إلى محاربة الحماية الفرنسية لتونس ونالت استقلال تونس في عام 1956. مستوحاة من أيديولوجية تركيا الفتاة.والإصلاحات السياسية التونسية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، أفسحت مجموعة التقليديين – المحامين والأطباء والصحفيين – المجال تدريجياً لتنظيم سياسي جيد التنظيم للنخبة الجديدة المتعلمة في فرنسا.

يمكن للمنظمة حشد المؤيدين لمواجهة سلطات المحمية من أجل النهوض بالمطالب التي قدمتها للحكومة الفرنسية. تناوبت استراتيجية الحركة بين مفاوضات ومواجهات مسلحة على مر السنين.

كانت الحركة مؤلفة من العديد من المجموعات المتنوعة، ولكن منذ الثلاثينيات اتحدت القوى الاجتماعية المتصاعدة: الطبقة المتوسطة الدنيا المنخرطة في الاقتصاد الرأسمالي، والنخب الغربية الجديدة، والطبقة العاملة المنظمة الحساسة للمطالب الاجتماعية.[2]

المطلب الأول: الجهات الفاعلة الرئيسية في الحركة:

نظمت جهات فاعلة مختلفة الحركة القومية. ومع ذلك ، كانت الدوائر الفكرية هي التي أعطت الدافع الأول لها، وكانوا يتألفون من المفكرين محمد السنوسي ومكي بن عزوز، اللذين

[1] ابن إبراهيم بن العقون، عبد الرحمان، المصدر السابق، ص 346.

[2] بلاندين ديستريماو ، Agnès Deboulet et François Ireton، Dynamiques de la pauvreté en Afrique du Nord et au Moyen-Orient، éd. كارتالا ، باريس ، 2004 ، ص 416.

يقودان حركة "العلماء التقدميين المعارضين للهيمنة الأجنبية والانحلال الديني تأثرت أفكارهم عن طريق "الوحدة الإسلامية، القومية والدستورية".[1]

ثانياً ، كان لمجموعة تسمى " الشباب التونسي " تأثير كبير على الحركة. ومع ذلك فقد اقتصرت على طبقة معينة من المجتمع هي "الطبقات العليا المتعلمة، وغالباً ما تكون من رجال الدين "تشكلت هذه المجموعة عام 1907 بمبادرة من الأخوين باش حمبة وعبد العزيز الثعلبي ثم قام الأخير بتحرير مجلة المجموعة ، *Le Tunisien* ، التي تهدف إلى الدفاع عن حقوق السكان الأصليين في تونس المنشورة باللغتين الفرنسية والعربية. على الشباب التونسي كانوا معارضين لل سلطة الفرنسية ، وإلى "قديم العمائم"، والمدافعين عن التقاليد الدينية والحاضر في الأوساط الفكرية لقد قاتلوا من أجل "استعادة السلطة البايولوجية" ، مدعومًا بتأسيس مجتمع ديمقراطي.[2]

الفاعل الآخر الذي ازدادت أهميته بمرور الوقت هو حزب الدستور ، الذي كان إرثًا للشباب التونسي مع إصلاحات كبيرة. و الحزب الحزب الحر الدستوري جمع أفكار "الإصلاحية مسلمين، مع وعي وطني هام الطبقة الوسطى".

لقد جسّدوا الحل الوسط بين الشباب التونسي ، المتمركز أيضًا على جزء صغير من السكان ، والدوائر الفكرية الدينية مثل العمائم القديمة. أظهروا ازدواجية انتقائية من خلال مزج الحداثة الغربية والإسلام التقليدي في أفكارهم فكانت مجموعة الدستور بقيادة عبد العزيز الثعلبي ، التي طالبت بنظام دستوري يضمن الحريات الليبرالية ، من خلال مجلس تشريعي ، والمساواة أمام القانون ، والتعليم الإلزامي.[3]

---

[1] *روميريل ، بول" . القومية التونسية: مخطط ببليوغرافي "مجلة الشرق الأوسط، 1960، ص215-206 .*

[2] روميريل ، بول، المرجع السابق، ص206.

[3] نفسه، ص206-207.

و الحزب الحر الدستوري الجديد" تحت قيادة الحبيب بورقيبة و طاهر الصفار "، وكان أقل رغبة في تسوية من الحزب الحر الدستوري كان الحزب أكثر ديناميكية ، وقام بسن قائمة من "ثمانية مطالب فورية" و "دعا إلى إضراب عام ناجح" (المرجع نفسه) ، مما أدى في هذا الصدد إلى اتخاذ إجراءات مضادة قوية تثير غضب السلطات الفرنسية ، و "بلغت ذروتها في منفى بورقيبة".

خلال الحرب العالمية الثانية، واصلوا عملياتهم بنجاح تحت الأرض يتألف برنامج النقاط الثماني الذي أقره حزب الدستور من عناصر مختلفة. ونص على ضرورة الفصل بين "السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية"،[1] المساواة في الأجور بين المسؤولين التونسيين والفرنسيين الذين اتبعوا نفس المهام ، "حرية الصحافة والتجمع".

على عكس الدستور القديم ، كان ذلك شديد البانارابيك ، وركز على النخبة والطبقة المتميزة ، كان نيو دستور أكثر شمولاً وتم تجنيد الأعضاء من خلال صغار البيروقراطيين والموظفين العموميين، وقد ركز على السيادة الوطنية والحياد الديني وفصل السلطات.

المطلب الثاني: موقف الفرنسيين من الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية:

بعد الهزيمة التي لحقت بفرنسا سنة 1940م أمام ألمانيا، استطاعت استرجاع مكانتها وقررت التصدي للوطنيين التونسيين، حيث شئت عليهم حملة اعتقالات بحجة تعاونهم مع دول المحور، وقد اشتد الاضطهاد والقمع الفرنسي ضد الوطنيين وظهرت ثورات عديدة من بينها (ثورة المرازيق في أواخر 1942م وبداية 1943)، إضافة إلى ظهور حركات التمرد والعصيان، وبسبب الجرائم الشنيعة التي ارتكبتها فرنسا غادر مجموعة من الدستوريين إلى خارج الوطن في دماي 1943م لضمان مواصلة نضالهم أمثال: رشيد إدريس والصادق بسباس وحسين التريكي

[1] ريفلين، بنيامين، "الحركة الوطنية التونسية: أربعة عقود من التطور" ، مجلة الشرق الأوسط ، 1952، ص167–193.

وغيرهم من أعضاء الحركة الوطنية، حيث توجهوا إلى برلين وأسسوا في 21 جويلية 1943م "مكتب المغرب العربي".

وقد انتهز الفرنسيون فرصة رحيل القادة، فطلب الجنرال "جوان " قائد القوات المسلحة الفرنسية بشمال إفريقيا من المنصف باي تقديم استقالته،[1] وقرروا تولية محمد الأمين باشا بايا على تونس، فرفض المنصف باي التنازل عن العرش، فقامت السلطات الفرنسية بنفيه إلى واحة الأغواطر وقد حاول عبد العزيز الثعالبي ورفاقه إبراز أهمية أزمة العرش وطالبوا بعودة الحاكم الشرعي، لكن قضاء الله كان اقرب إليه منهم فتوفي في منفاه في فرنسا سنة 1948م دون أن تسمح الظروف الدولية بإبراز مشكلة العرش التونسي.[2]

بعد نقل الباي إلى (الاغواط) في الصحراء الجزائرية ثم التوجه به إلى (تنس) سنة 1943م، وبعد ذلك إلى مدينة (بو) بفرنسا في أكتوبر 1945م،[3] وبقي هناك إلى أن وافته المنية سنة 1945م، ورغم هذه الظروف استمرت الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية في نشاطها، وقد عمت الاضطرابات الطلابية في تونس، وكان رد السلطات كالعادة عنيفا حيث قضى على خمسة طلبة زيتونيون، وذلك بتهمة الدعاية ضد فرنسا والعمل داخل الحزب الدستوري الجديد، واثر ذلك برز نشاط " جمعية الشبان المسلمين " التي كسبت شعبية كبيرة في أوساط طلبة الزيتونة.

واستمرت فرنسا في البطش والتعذيب والقمع، وبذلك صمد الشعب التونسي رغم كل هذه الظروف السيئة التي أحاطت به، وقد سعى الوطنيون إلى تكوين لجنة وطنية في 30 أكتوبر 1944م وضمت 60 عضوا، و بالتالي عرفت بلجنة الستين وعلى إثرها تكونت " جبهة وطنية "

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص186.

[2] جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الجزء 3، الدار القومية للطباعة والنشر الإسكندرية، 1966م، ص187.

[3] مجهول، اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، منتدى الأزبكية. (د.م)، 2001م، ص69.

وضمت كل من الحزبين الدستوريين والحركة المنصفية، إضافة إلى مدرسي جامع الزيتونة وممثلي الجالية اليهودية، وفي 13 نوفمبر 1944م عقدت اجتماعا طالبت من خلاله بمنح الاستقلال لتونس، ولم يتم الإعلان عن النخبة إلآ في 22 فيفري 1945م.[1]

وما يمكن قوله أن السلطات الفرنسية قد ضيقت الخناق عن الحركة الوطنية التونسية، وسعت للحد من نشاط الدستوريين وحاولت بكل ما تملك من قوة أن تحدث اضطرابات عديدة داخل البلاد لقمع الشعب والقضاء على الأحزاب الدستورية، وكان من أبرز الحوادث التي قامت بها حادثة " الطابور " في شهر أوت 1945م، وفيها تم هجوم جيش الطابور على سكان الشعب التونسي وقتل العديد منهم واستمرت هذه الحالة حتى بعد الحرب العالمية الثانية.[2]

المطلب الثاني: نتائج الحرب العالمية الثانية على العالم والحركة الوطنية التونسية:

ناضلت الحركة الوطنية التونسية بكل شجاعة وقوة من أجل استرداد الحرية والاستقلال للبلاد، وقد شهدت خلال الحرب العالمية الثانية ظروفا قاسية نتيجة جرائم الاستعمار التي أودت بحياة الكثيرين إلى الهلاك، ولكن رغم ذلك بقي الشعب صامدا أمام هذا الوضع وتحدى كل الصعاب ليصل إلى مبتغاه.

وقد كان تأثير الحرب العالمية الثانية كبير على القادة الوطنيين، حيث شهدت تونس في تلك الفترة ما بين (1939-1945) مغادرة العديد من القادة السياسيين إلى خارج الوطن هروبا من الاضطهاد الفرنسي ومن أجل مواصلة نضالهم ضد العدو، وكان من أبرزهم: الشيخ بيرم ومحمد السنوسي والعربي زروق وعلي باش حامبه الثعالبي والخضر حسين وأخيرا الحبيب

[1] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص117.

[2] الحبيب ثامر، مصدر سابق، ص ص 105-106.

بورقيبة الذي غادر إلى مصر كما ذكرنا سابقا، غادروا وهم متأملون أن يكون الدفاع عن حقوق بلادهم واستعادة الاستقلال قد يكون أكثر فائدة من خلال النضال خارج البلاد.[1]

غيرت الحرب العالمية الثانية مجرى الأحداث في العالم وفي مختلف الدول خاصة تونس، ومن هنا نستخلص النتائج المترتبة عن الحرب:

أ- على المستوى الدولي:

• انتصار الحلفاء على النظام الديكتاتوري (النازي والفاشي) وتوازن القوى لفائدة الدول التي ظلت تناضل من أجل الدفاع عن الحرية والديمقراطية والاستقلال،[2] وبالتالي إعلان حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان التي انتهكت خلال الحرب، وبذلك اغتنم الوطنيون في كل البلدان التي مسها الاستعمار الفرصة واتخذوا هذه المبادئ في الدفاع عن قضاياهم وطالبوا بالاستقلال وشمل ذلك لبنان وسوريا والهند واندونيسيا وغيرها من البلدان.[3]

خروج معسكر الامبريالية منهكا فقد خرجت بلدان الفاشية الثلاثة (ألمانيا، ايطاليا، اليابان) مدمرة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، خاصة ألمانيا التي قسمت وسيطرت الامبريالية الغربية على أكبر جزء منها، كذلك بالنسبة لبريطانيا وفرنسا رغم انتصارهما، إلا أن الجانب الاقتصادي والعسكري لهما قد تقهقر وضاعت مكانتهما الدولية، وأصبحت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية رائدة العالم.[4]

[1] د. عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص 329.

[2] احمد القصاب، مرجع سابق، ص 599.

[3] محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 129.

[4] حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية، ط1، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1989م، ص58.

ب-على المستوى الوطني:

قوة واستمرار نشاط الحركة الوطنية التونسية وتعدد التشكيلات السياسية، حيث ازداد نشاط الحزب الدستوري الجديد الذي امتاز بتعدد فروعه داخل البلاد كذلك الحزب الدستوري القديم الذي كان تحت لوائه أصوات البورجوازية التقليدية إضافة إلى بروز طلبة جامع الزيتونة الذين كان لهم دور كبير في الحركة الوطنية.[1]

تأسيس جامعة الدول العربية 22 مارس 1945م، حيث سعى من خلالها الوطنيون إلى تدويل القضية الوطنية التونسية.[2]

حل الحزب الدستوري القديم سنة 1944م وضعفه أمام التيارات الجديدة.

اتساع نشاط الحركة العمالية بعد الحرب، وكان من أبرز زعمائها فرحات حشاد الذي قام بين سنة 1944 و 1946م بتأسيس الإتحاد العام للعمال التونسيين.

عقد مؤتمرات أهمها المؤتمر الذي عقد سنة 1946م وعلى أثره عزم الشعب التونسي على استرجاع سيادته الوطنية و الانضمام إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وفيه تم اتفاق الأحزاب الدستورية على إنشاء لجنة تنسيق مشتركة لتوجيه الحركة الوطنية توجيها صحيحا.[3]

نشاط يوسف الرويسي التونسي أحد قادة مكتب المغرب العربي، حيث سافر إلى دمشق من اجل التعريف بقضية المغرب العربي، وذلك بواسطة المحاضرات والنوادي الثقافية...[4]

[1] محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص130.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، مرجع سابق، ص118.

[3] زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص480.

[4] دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مرجع سابق، ص55.

ازدياد نفوذ صالح بن يوسف بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث طغى على اسم بورقيبة، وقد نظم بن يوسف مؤتمرا وطنيا سنة 1946م، وشارك فيه ممثلون من اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم واتحاد نقابات العمال التونسية، إضافة إلى الموظفين وطلبة جامع الزيتونة.[1]

المبحث الثالث: الحركة الوطنية في المغرب:

الحركة الوطنية المغربية هي حركة اجتماعية سياسية حضرية ولدت في ثلاثينيات القرن العشرين، لمناهضة الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب، واستمرت هذه المقاومة السياسية المطالبة بالاصلاحات والمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالمغرب، لكن رفض سلطات الحماية لهذه المطالب أدى إلى إصدار وثيقة الاستقلال واندلاع المقاومة المسلحة ابتداء من سنة 1953م، فاسترجع المغرب إستقلاله سنة1956م.

المطلب الأول: تأسيس حزب الاستقلال المغربي:

أولا – حزب الاستقلال جانفي 1944م:

يعد أحد أهم الأحزاب في المغرب حيث ظهر سنة 1944م على يد جماعة صغيرة من الطلبة، كما أصول زعماء الحزب إلى أبناء البرجوازية المدنية عموما، حيث كانت مبادرتهم الأولى للدخول في الساحة السياسية تشكل "كتلة العمل الوطني" في أوائل الثلاثينات التي رفعت شعاراتهم ظل الاحتلال الفرنسي في المغرب ولتحقق السيادة الوطنية للشعب المغربي.[2]

ومن بين أسباب تأسيس هذا الحزب تتمثل في ظروف داخلية وخارجية.

أ- الظروف الداخلية: نذكر منها:

[1] جلال يحي، مرجع سابق، ص129.

[2] محمود شاكر: المرجع السابق، ص 371.

-حدوث انشقاق في صفوف الكتلة بسبب اختلاف التكوين الثقافي والتوجه السياسي والانتماء الطبقي بين الزعماء الكتلة وبرز حزب جديد باسم (حزب الحركة القومية) بزعامة محمد حسن الوزاني وواصلت الكتلة نضالها بزعامة علال الفاسي وأحمد بلا فريج أمينا عاما.[1]

- فشل الإصلاحات التي طالب بها الحزب الوطني وكتلة العمل الوطني.[2]

- حل كتلة العمل الوطني 18 مارس 1937م.[3]

ب- الظروف الخارجية:

- تأثر الحركة الوطنية المغربية بالفكر الوطني في المشرق العربي والأقطار الأسيوية.
- نزول الحلفاء.
- قمة أفنا.
- ظروف حرب العالمية الثانية: حيث اندلعت حرب العالمية في 01/12/1939، ولم تلبث إلى أن انهارت فرنسا أمام الألمان، أسرعت إسبانيا واحتلت طنجة، وسمحت للألمان بالتدرب في المنطقة المراكشية الخاضعة لنفوذها، بل قامت مظاهرات فيها تطالب الحكومة باحتلال المحمية الفرنسية من مراكش، وقد كان الجنرال فرانكو حاكم إسبانيا إلى الحكومات الاستبدادية في كل من ألمانيا وإيطاليا، ومن مؤيديها، مادام أنه أحد الاستبداديين.

أما المغرب فتبعت حكومة فيشي الموالية للألمان، وكان السلطان محمد الخامس بجانب الحلفاء ويبدو أنه على كره بدول المحور الاستبدادية الحكم، أو كان يشعر أن نتيجة الحرب ستكون لمصلحة الحلفاء، وكان هذا الدعم أظهره محمد الخامس، وكان وراء هدفه الاستفادة من

[1] محمد على داهش، مرجع سابق، ص 133.

[2] عبد الحميد الابراهيمي: المغرب العربي في مفترق فيظل التحولات العالمية، ط1، دار النهضة، بيروت، 1996، ص 73.

[3] محمود شاكر: المرجع السابق، ص 371.

الأحداث والوقائع التي تحدث في خدمة مصالح شعبة ومطامعه خاصة بعد مشاركة المغاربة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا.[1]

ثانيا – مبادئ الحزب: جاءت مبادئ حزب الاستقلال في عدة عناصر أهمها:[2]

الدستور: مسألة النظام لا محل لها في المغرب؛ لأن هناك عائلة مالكة محبوبة من الشعب الذي يدين بالولاء للعرش و جلالة ملكه الحالي سيدي محمد بن يوسف وجلالة الملك الشعبي هو الذي يجعل من النظام عمدة من أعمدة الوحدة والانسجام لمعاني الأمة.

التربية والبحث الديمغرافي: أكد الحزب أنه يريد الديمقراطية التي تفهمها الدول الغربية، ولهذا طالب بالتعريف الإجباري في الحواضر والبوادي.

مسألة العدل: الحزب يطالب بسن قانون مستبد من أصول الشريعة الإسلامية ومراعى فيه توجيهات العمل المغربي وتطورات القانون الأجنبي.

مناصرة الحرية: لأنها نشاط الفرد في الحياة الاجتماعية .

الاستقلال: فهو يعد الشرط الأساسي لتحرير جميع المناطق المغربية.

– المساواة بين المغاربة في الحقوق والواجبات.

السياسة الاجتماعية: يرى الحزب أن من واجبه سن قوانين اجتماعية من أجل رفع المستوى المادي للمغاربة.

مساعدة الصناع الصغار في المدن والقرى وحمايتهم، وتنظيم هيئتهم وتوجيههم نحو أسلوب تعاوني.

– الأمن الداخلي والدفاع الوطني.

تحسين حالة العمال في المدن والقرى إعطاء الكل حقه.

[1] محمود شاكر: المرجع السابق، ص 374.

[2] علال الفاسي: المصدر السابق، ص ص 289–290.

السياسة المالية والاقتصادية.[1]

ثالثا – برنامج الحزب:

إن حزب الاستقلال المعبر عن رغبات الشعب المغربي، والرافع لعالم الكفاح في سبيل تحقيقها والمناضل عن كيان الوطن المادي والروحي والسعي إلى بناء الاستقلال الذي حصل عليه المغرب بفضل دماء شهدائه وتضحية أبنائه وتتمثل المبادئ الرئيسية لبرنامج الحزب فيما يلي:

في الميدان الوطني: تأسس حزب الاستقلال بهدف تحرير البلاد من كل سيطرة أجنبية حيث يرى زعماء هذا الحزب أنه من الضروري تعبئة كافة القوي الحكومية الشعبية لتحقيق الأهداف الآتية:

– السعي لتحرير كافة أجزاء الوطن الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية لفرنسا وإسبانيا.[2]

– السعي لتحرير الوطن من رواسب الاستعمار في الميادين العامة.

– تحقيق جلاء الجيوش الأجنبية بما فيها القوات الفرنسية والاسبانية والأمريكية عن كافة أجزاء الوطن.

– تمتين الوحدة المغربية في جميع مظاهرها بالقضاء على كل نزعة عنصرية أو دعوة قبلية أو النزاع بين الطبقات.

في الميدان الاقتصادي: يتوقف الاستقلال السياسي على التحرر الاقتصادي من القيود الأجنبية ونتيجة لذلك سعي الحزب لتحقيق الأحزاب الأهداف الآتية:

– وضع سياسة اقتصادية تقوم على أساس توزيع خيرات البلاد على المواطنين حسب حاجياتهم وخدماتهم طبقا لما تقتضيه العدالة الاجتماعية والإسلامية.

[1] علال الفاسي: المصدر السابق، ص291.

[2] نفسه: ص292.

– تحرير مرافق الاقتصاد المغربي من كل أنواع السيطرة الاستعمارية.[1]

– وضع خطة ترمي إلى التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير الشعبية.

– تطبيق مبدأ الاقتصاد الموجه للقضاء على الفوضى.

– السعي لتأميم المصادر الكبرى للثروة الوطنية كالطاقة والمعادن.[2]

في الميدان الاجتماعي: كان حزب الاستقلال ولا يزال في مقدمة الكفاح من أجل التحرير الاجتماعي، وحماية المواطن المغربي من الاستقلال بجميع مظاهره.

–ضمان حق العمل للمواطنين بتيسير الأسباب لهم عن طريق الدولة والمؤسسات الخاصة.

– توفير الحقوق التالية للطبقة الكادحة العمل، الحماية من البطالة، أجور تتكافأ مع خدماتهم. ضمان الحق النقابي لكفالة العمال دون أدنى قيد.

– اعتبار العامل شريكا في أرباح الأعمال الكبرى.

– مقاومة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الطارئة التي تحمل أهل البادية على هجرة قراهم إلى المدن جماعات وأفراد.

– معالجة مشكلة التفكك العائلي، والعناية بتثبيت دعائم الأسرة المغربية.[3]

في الميدان السياسي: من أهداف حزب الاستقلال القضاء على السيطرة الاستعمارية بالنسبة إلى كافة الشعوب التي ترزح لحد الآن تحت نير العبودية، حيص يؤكد حزب الاستقلال سعيه لبلوغ الأهداف الأتية:

---

[1] القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941 إلى 1945 ، ج2 ، ص 519.

[2] عائشة حمرات ووسيلة شعبان: حزب الاستقلال المغربي ودوره في مواجهة الحماية الفرسية (1944–1956)، ماستر، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016، ص47.

[3] أبو بكر القادري: المرجع السابق، ص 520.

أ. على المستوى الداخلي:

– العمل على إقامة مؤسسات ديمقراطية واقعية مستمدة من تعاليم الإسلام.

– السعي لكفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين.

– العمل على تحويل إدارة البلاد من شكلها الموضوع في عهد الحماية إلى إدارة وطنية بالمعنى الصحيح تراعى فيها حاجات البلاد ومالها من وسائل.

ب. على المستوى الخارجي:

– اعتبار كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله جزء نت الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية.

– تطبيق مقررات مؤتمر طنجة للأحزاب الوطنية لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير في جميع مظاهرها.

المطلب الثاني: محمد الخامس ودوره في الحركة الوطنية المغربية.

أولا : محمد الخامس والعمل السياسي إبان الحرب العالمية الثانية:

انكشف للمجتمع أن الكتلة الوطنية لا تمثل إلا الوفاء والإخلاص اللذان يحملهما الشعب المغربي نحو عرشه المجيد، وفي يوم 08 ماي 1934م، كان موعد زيارة الملك السنوية لمدينة فاس، فانتهزت الوطنية المغربية هذه الفرصة لتظهر لجلالته ولاءها، حيث نصبت أقواس النصر في سائر الجهات، وعلقت الرايات المغربية، وكذلك تغنى الجمهور بنشيد جديد للملك يعبر عن آمال الأمة في جلالته، فلم يرضى الفرنسيين أن يكون السلطان محفوفا بشعبه والكل يدعو إلى الحرية والاستقلال واسترجاع حقوقهم الضائعة وقد كانت هذه المظاهرات عظيمة حقا وقوميا. ولكن الفرنسيين لم يروا في هذا التظاهر إلا اعتداء على حقوقهم ومساسا بكرامتهم حيث كان يسعى الجنرال ما ركي حاكم الناحية الفاسية أن يمنع جلالته من أداء صلاة الجمعة يوم 10 ماي بمسجد القرويين، قام السلطان ورجع إلى الرباط إلى أن بعثت كتلة العمل الوطني برقية تعلن فيها تضامنها معه، وفي 14 ماي استدعى سلطان محمد الخامس رجال الكتلة فنعقد بينهم

وبين الوزراء اجتماع برئاسة الصدر الأعظم حضره رئيس الديوان الذي بلغ باسم جلالته أنه لم يخرج غاضبا من مدينة فاس وفق ما أشاعه المغرضون بل خرجوا العكس وقرروا على استرجاع السيادة المغربية.[1]

– برنامج الإصلاحات المغربية أو مطالب الشعب المغربي 1934م للملك محمد الخامس والإقامة العامة ووزارة الخارجية الفرنسية ويشمل برنامج الإصلاحات 15فصل أما كتلة العمل الوطني فقد رفعت يومي 14 و 18 ديسمبر 1935م لجلالة السلطان وللمقيم العام ووزير الخارجية الفرنسية ورئيس الجمهورية ورئيس لجنتي الخارجية في مجلس النواب والشيوخ عدت برقيات تتضمن الاحتجاجات الصارخة على هذه الحركات الباطلة التي يقوم بها المستعمرون الفرنسيون، بإلغاء المجالس الفرنسية وتأسيس المجالس المغربية.[2]

ثانيا – دور محمد الخامس في مساندة الحركة الوطنية:

1– أعلن محمد الخامس منذ تأييده للحركة الوطنية والمبادئ التي أعلنها حزب الاستقلال.

2– في 8 أفريل عام 1947م، زار محمد الخامس طنجة وأعلن في خطاب ألقاه تأييد للجهود المبذولة الاستقلال مراكش ووحدة أراضيها.

3– في عام 1950م، زار محمد الخامس باريس وبعد عودته من هذه الرحلة رتب المقيم العام الفرنسي في عام 1951م، خطة لخلع السلطان بعد رفضه إعلان استنكاره لنشاط (حزب الاستقلال).

4– قد تقدمت الدولة العربية والأسيوية بمشروع للأمم المتحدة تطالب فيه بعرض القضية المراكشية على الهيئة الدولية، لكن استخدمت فرنسا نفوذها وعوقت نظر القضية في المنظمة الدولية.

[1] علال الفاسي: المصدر السابق، ص ص184–186.

[2] نفسه: ص198.

5- في ديسمبر 1952 قام العمال بمظاهرات في الدار البيضاء احتجاجا على اغتيال فرحات حشاد في تونس ولجأت القوات الفرنسية للعنف والشدة لقمع المظاهرات وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى مما دفع لموجة من السخط حتى في فرنسا نفسها.[1]

وقد انتهز الجلاوي عميل فرنسا الفرصة لإثارة السلطات الفرنسية ضد السلطان ونجح في ذلك عام 1953م، أن يجمع توقيعات عدد من أتباعه وأمثاله من الخونة مطالبين بعزل السلطان حتى تهدأ الأمور في البلاد لأن السلطان كما ادعى بفتح أبواب قصره لأعضاء حزب الاستقلال، كما أنه (أي السلطان) رفض توقيع المراسيم التي قدمها المقيم الفرنسي للنهوض بأحوال البلاد الداخلية ورشح محمد بن عرفة عم السلطان ليحل محله وأيده في ذلك رجال الطرق الصوفية.

وفي 20 أوت 1953م، تلقى المقيم الفرنسي جيوم أمرا بأن يطلب من التنازل عن العرش فإن رفض يعلن المقيم خلعه، وقد رفض السلطان التوقيع على التنازل وأعلن المقيم خلعه وتعيين عمه محمد بن عرفة محله ونفي السلطان إلى مدغشقر وأعقب ذلك اعتقال البارزين من أعضاء حزب الاستقلال.[2]

ثالثا: توتر العلاقة بين الملك والإقامة العامة:

- الاصطدام بصاحب العرش:

قام الجنرال جوان بتقديم مراسيم خاصة بطريقة الإصلاح التي يرغب فيها إلى محمد الخامس للتوقيع عليها، ولكن الملك رفض القيام بذلك، فادعى المقيم العام الفرنسي أنه يعرقل تطور بلاده، ووصولها إلى النظم الديمقراطية، وقام الجنرال حينها باستخدام رجال الصوفية ضد محمد الخامس وكان في وسع فرنسا أن تعتمد في هذه العملية على سي محمد الكتاني، وشعرت

[1] شوقي الجمل: المرجع السابق ، ص 439.

[2] نفسه: ص 439.

فرنسا بأن هناك معارضة قوية، حتى داخل نطاق المجلس الاستشاري، فقامت حكومة باريس بمحاولة للفصل بين محمد الخامس والعناصر الوطنية في البلاد وذلك عن طريق دعوة الملك إلى زيارة باريس.[1]

رابعا: زيارة محمد الخامس لفرنسا 1950م:

أدى التوتر في العلاقات بين محمد الخامس والجنرال جوان، إلى دعوة الحكومة الفرنسية ملك المغرب لزيارة فرنسا وكان الهدف من الدعوة تأكيد (الوحدة المغربية الفرنسية بشكل علني.

وقد قبل الملك الدعوة الفرنسية على أن تسمح له فرنسا بمناقشة قضية تغيير العلاقات بين البلدان تغييرا جذريا، وتمت الزيارة في 10 أكتوبر 1950م، لكنها لم تسفر على نتيجة إيجابية لصالح المغرب فقد طرح الملك قضية منح المغرب الاستقلال السياسي والاقتصادي وتوسع صلاحياته إلا أن رفض اقتراحه واكتفت الحكومة الفرنسية بطرح مشروع لبعض الإصلاحات الثانوية. أدت هذه المفاوضات إلى اصرار فرنسا على دمج المغرب في نطاق الاتحاد الفرنسي، ورأت أن المغرب مهم جدا لكون أهميته السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكانت تعتقد أيضا أن الوجود الفرنسي بعدد كبير في المغرب يخولها حق الممارسة والسيطرة الدائمة عليها.[2]

المطلب الثالث: استقلال المغرب الأقصى 1956م:

في 16 نوفمبر 1955م، بعد عودة محمد الخامس للمغرب وتم استقباله من طرف الشعب استقبال كبيرة، ومع وصوله أعلن استقلال بلاده على أن يؤسس نظام ملكي دستوري في المغرب وإلغاء مرسوم 16 ماي 1930م، واستبدال الإدارات الفرنسية بالإدارات المغربية.[3]

[1] جلال يحي وأخرون : المرجع السابق، ص 326.

[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 139.

[3] نفسه: ص147.

وبعد كل المجهودات التي توصل إليها حزب الاستقلال من اجل الحصول على الحرية والسيادة للمغرب إلا أنه واجه عراقيل من طرف الاستعمار الفرنسي في الموافقة على الاستقلال، كما حصل على حريته من الأسبان.[1]

تأخرت المفاوضات المغربية الفرنسية لاستكمال استقلال المغرب حتى أوائل فبراير 1956م، وذلك بسب تأسيس حكومة جديدة في فرنسا، وقد جاءت حكومة (غي موليه) لتصل بالمفاوضات إلى غايتها.

وقد كان لجيش التحرير المغربي دور كبير في التعجيل في اعتراف فرنسا بإنشاء نظام الحماية واستقلال المغرب دون هذا التكامل غير الواضح مع فرنسا . وانتهت المفاوضات بين الطرفين في 2 مارس 1956م، والذي منح المغرب الاستقلال إلا أن فرنسا احتفلت لنفسها بموجب الاتفاق ببعض الامتيازات كاستمرار مرابطة قواتها في بعض المناطق وبعض القواعد العسكرية خلال فترة الانتقال.

وبعد إنتهاء الاحتلال الاسباني للمنطقة الشمالية من المغرب لكن اسبانيا ظلت محتفظة إلى الأن ببعض المدن الساحلية منها مليلة و سبته، إما طنجة فقد عادت إلى السيادة المغربية بعد أن أعلن مجلس الإدارة الدولية إلغاء الإدارة الدولية في طنجة وإعادتها إلى الحكم المغربي في 29 أكتوبر 1956م، وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية.[2]

وإلى جانب الضغوطات التي تعرضت لها المقاومة المغربية تراجعت فرنسا عن موقفها وقامت بخلع محمد بن عرفة، وأعادت محمد الخامس إلى عرشه، حيث أصدرت السلطات الفرنسية بيانا فيه باستقلال مراكش في 2ماي 1955م، وإقامة ملكية دستورية خاصة، واتخذت اسم المغرب رسمية للدولة وكان خلع السلطان محمد بن يوسف سبب في نهاية الاحتلال

[1] عبد الكريم غلاب: المصدر السابق، ص 396

[2] عبد الكريم غلاب: المصدر السابق، ص 397.

الفرنسي، وبذلك حقق المغرب استقلاله ووحدة أراضيه لكن بقيت للفرنسيين بعض المصالح العسكرية وبعض القواعد الفرنسية الأمريكية حتى تم تصفيتها عام 1962م.[1]

يتضح لنا مما سبق ذكره أن حزب الاستقلال من أهم الأحزاب التي ظهرت سنة 1944م، وكان يسعى إلى الدخول في الساحة السياسية من أجل الوصول إلى تحقيق السيادة المغربية، وبالرغم من معاناة الحزب إلا انه واصل نشاطه متحملا كل أساليب همجية استعمار رغبة في تحقيق مبتغاة المنشود كما أن المطالب المغربية لم تنفذ إلى غاية يوم 25 أكتوبر 1936م، حيث انعقاد مؤتمر الكتلة الوطنية، وكان أول أعمالها وضع مطالب مستعجلة للتذكير بالمطالب السابقة إلى أن جاء الجنرال نوجينس الذي وعدهم بتنفيذ المطالب والسماح بإصدار الجرائد باللغة العربية، وقد أدى فشل الزيارة الملكية إلى استمرار الحركة الوطنية المغربية في انتقاداتها للإقامة العامة الفرنسية، وعليه فقد ازدادت الأزمة بين الملك، وحزب الاستقلال من جهة، و الإقامة العامة الفرنسية من جهة أخرى.

[1] عبد الكريم بالبالي: جريدة البصائر الجزائرية الثنائية وموقفها من قضايا معاصرة 1366-1375هـ/1947-1956م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة أدرار، 2012م، ص148.

خلاصة:

إذا كانت الجغرافيا قد جمعت شعب الجزائر وتونس والمغرب في نطاق متصل لا تفصله الحدود الطبيعية فإن التجربة التاريخية كانت مرآة عاكسة لهذه الوحدة وتجلت عبر جهود الشعوب في تصفية الاستعمار، فمن التلاحم الاجتماعي إلى التواصل العلمي ثم حركة النضال الثقافي الذي بلور الوعي القومي لكيان حضاري مشترك، إلى بدايات الهيكلة والتنظيم عبر العمل النقابي والجمعوي نهاية بالعمل الحزبي ثم إلى إعلان الثورة ضد الاستعمار الذي تعمقت خلاله العلاقات وسجلت محطات من النضال والتضحية، وهذا ما لمسناه في الحركات الوطنية التحريرية التي قامت في وجه الاستعمار بجميع الأشكال من أجل هدف واحد هو استعادى سيادتها وحريتها.

الخاتمة

الخاتمة:

بنهاية الحرب العالمية الأولى تكون الحركة الوطنية الجزائرية قد بلغت درجة درجة من النضج والتطور بعل عدة عوامل خارجية وداخلية، كان في مقدمتها أفكار الحركة الإصلاحية والنهضة العربية التي ظهرت في المشرق العربي ووصل صداها إلى الغرب العربي منذ مطلع القرن العشرين وخاصة بعد زيارة محمد عبده إلى كل من تونس والجزائر، ثم طبيعة السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر وأخيرا أحداث الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها الجزائريون من أمثال الامير خالد الجزائري ،واحمد مصالي الحاج، حيث كانت لهم فرصة الإطلاع على مبادئ الحرية والديمقراطية في أوربا فعقدوا العزم على جسيدها في بلادهم بعد نهاية الحرب فكانت إفرزات الحرب العالمية الاولى المتمثلة في مبادئ الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسن) الاربعة عشر، ومؤتمر الصلح 1919 ، وعصبة الامم قد ساهمت في تطور ونضج الحركة الوطنية الجزائرية بل وعجلت في تأسيس الأحزاب الوطنية في صيغتها المتطورة ، فكان نجم شمال إفريقيا وفيدرالية المنتخبين الجزائريين، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والحزب الشيوعي الجزائي...ألخ.

والوقوف عند بعض محطات النضال التحرري المغاربي المشترك بين تونس والمغرب الأقصى والجزائر؛ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أمر مهم للغاية، حيث عرفت الحركات الاستقلالية في الدول المغاربية تحولا بارزاً في أسلوب الكفاح التحرري؛ بداية بتأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947، والذي شكّل محطة بارزة للعمل المغاربي من خلال مساهمته في التعريف بالقضية المغربية خاصة في المشرق العربي، وصولا لعقد قادة الحركات الوطنية التحررية بدول المغرب العربي الثلاث (تونس–الجزائر–المغرب) مؤتمر طنجة 1958م، الذي جاء كإضافة لتوحيد جهود الكفاح من أجل التحرر والاستقلال التام لبلدان المغرب العربي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/ المراجع العربية:

1.محمد صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963 –1997، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2010.

2.فارس محمد خيري، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912–1936)، دمشق، 1972.

3.علال الفاسي، محاضرات في المغرب العربي، منذ الحرب العالمية الأولى، معهد الدارسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، مطبعة النهضة، مصر، 1955.

4.أمين شاكر، سعيد العريان، واخرون، شمال إفريقيا في الماضي والحاضر، (د، ط)، دار المعارف، مصر، 1954.

5.محمد علي داهش، محمد بن عبد الكريم الخطابي صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002.

6.عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912–1956: ملامح من مدينة فاس أصولها تغيراتها * حالتها الاجتماعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، 1992.

7.ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الادارة الفرنسية في المغرب 1939–1956، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

8.عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي المغرب العربي فلسطين الخليج العربي": دراسة تاريخية مقارنة، (د، ط)، عالم المعرفة، 1978.

9.جون واتربوري، أمير المؤمنين المملكة والنخبة السياسية المغربية، تر: أبو الغرم، عبد الأحد السني، عبد اللطيف الفلق، ط3 مؤسسة الغني للنشر، المغرب، 2013.

10. يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

11. عدي الهواري ـ الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي، تر: جوزيف عبد الله، ط1 ، دار الحداثة، الجزائر، 1983.

12. مغنية الأزرق – نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي والسياسي، تر: سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1980.

13. كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة من 1930 إلى 1939، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1984.

14. سعد زغلول فؤاد: الجزائر في معركة التحرير، ط1 ، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984.

15. أندري برنيان، أندري نونشي، إيف لاكوست: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة : رابح اسطنبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1977.

16. جون غليسبي: ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.

17. محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981.

18. رزاقي عبد الرحمن – تجارة الجزائر الخارجية: صادرات الجزائر بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

19. القصاب (أحمد)، تاريخ تونس المعاصر 1881–1956، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1986.

20. التيمومي (الهادي)، تاريخ تونس الاجتماعي، دار محمد علي الحامي للنشر، جانفي 2001.

21. رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، كوكب العلوم، الجزائر، 2012.

22. شايب قدادرة، أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية (1939 – 1942)، الدارالتونسية للنشر، تونس، 1 ديسمبر 2008.

23. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات 1925 –1945، بج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

24. الهدى، سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كناح الجزائر 1830 –1962، دار الامل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، 2015.

25. ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.

26. ابو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830 –1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.

27. الجنرال ديغول، مذكرات حرب النفير 1940 –1942،(ترجمة عبد اللطيف شراره)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

28. محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830–1954)، منشوراتANEP ، الجزائر 2000.

29. جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900 – 1954، 1987.

30. بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه1912 –1948، 2009.

31. بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 – 1954، 1995.

32. أحمد خالد، أضواء من البيئة التونسية، تونس: الدار التونسية للنشر، 1979.

33. الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية (1830–1956) ط2، دار المعارض، 1990.

34. العايب محمد مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: دار الحكمة 2010.

35. صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977.

36. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

37. قرارات مؤتمر طنجة، قرار حول حرب التحريري الجزائرية، جريدة المجاهد، العدد 23، 07 ماي 1958.

38. محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

39. محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة و الواقع 1954–1962، ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة ، 1983.

40. محمد الميلي، مواقف جزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

41. ارخيلة عامر، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسيرة الحركة الوطنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

42. سعيدوني، نصر الدين، الجزائر منطلقات وأفاق، ط3، الجزائر، عالم المعرفة، 2008.

43. أمقران الحسي، عبد الحفيظ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، ط1، الجزائر، دار الأمة، 1997.

44. علاق، هنري، مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود، عزيزي عبد السلام، الجزائر ، دار اليقظة للنشر، 2007.

45. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830-1954، ط1، قسنطينة، دار الشعب، 1985.

46. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2006.

47. الدرعي محمد، التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، ط2، البليدة: دار المدني، 1995.

48. سامعي إسماعيل، انتفاضة 8 ماي بقالمة ومناطقها، قالمة: دار الهدى، 2004..

49. يعيش محمد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر قبل مجازر 8 ماي 1945، منظمة المجاهدين ماي، 2009.

50. عيناد ثابت رضوان، 8 أبار 1945 الإبادة الجماعية، تر: الهام سعيد محمد، ط1، بيروت، دار العرابي، 2005.

51. زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر، الجزائر : دار هومة، 2004.

52. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1962، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

53. منصور وزناجي، حكيمة، مجازر 8 ماي 1945، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945.

54. غولدزيغر، أني راي، جذور حرب الجزائر، 1940-1945، ترك وردة لبنان، الجزائر : دار القصبة، 2005.

55. روبير شارل، أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عصفور عيسى، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

56. صاري، الجيلالي، قداش، محفوظ، المقاومة السياسية، 1900-1954، تر: بن حراث عبد القادر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.

57. مومن العمري، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، الجزائر، دار الطبعة، 2003.

58. جلال يحي، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، الجزء 3، الدار القومية للطباعة والنشر الإسكندرية، 1966م.

59. مجهول، اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، منتدى الأزبكية. (د.م)، 2001م.

60. حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية، ط1، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 1989م.

61. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ت).

62. عبد الحميد الابراهيمي: المغرب العربي في مفترق فيظل التحولات العالمية، ط1، دار النهضة، بيروت، 1996.

63. القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941 إلى 1945 ، ج2.

2/ المراجع الأجنبية:

1. Augustin Bernard, Gabriel Hanotaux, Alfred Martineau .- Histoire des colonnie Française et de l'expansion de la Franse dans le monde : L'Algérie, Tome 02, société de la l'histoire Nationale libraire plon, Paris, 1930.

2. André Nouchi : La Naissance du Nationalisme Algerien 1914-1954 ed de Minuit , paris 1962.

3. Lepidi (J.), L'économie européenne depuis la fin de la guerre, Imprimerie officielle, Tunis 1955.

4. Histoire de la Tunisie l'époque contemporaine 1881-1956, tom IV, sud édition, Tunis 2010.

5. Cherif (Fayçal), La Tunisie dans la seconde guerre mondiale, impact et attitudes (Avril 1938 Mail 943), Thèse de doctorat, Vol 1, Université de Paris IV Sorbonne, Mars 2001.

6. Philippe Tripier , Autopsie de la guerre d'Algérie . paris . 1972.

7. Mahfoud Kadache le 8 mai 1945 ANEP Algeria 2006.

8. بلاندين ديستريماو ، Agnès Deboulet et François Ireton ،Dynamiques de la pauvreté en Afrique du Nord et au Moyen-Orient ،éd. . 2004 ، باريس ، كارتالا

3/ المذكرات والاطروحات:

1. د. شايب غزواني قدادرة .. الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934-1954) : [دراسة مقارنة] ، أطروحة دكتوراه ، إشراف عبد الرحيم سكفالي ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 - 2008 .

2. عبد الله مقلاني، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 .أطروحة مقدمة النيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة 2007-2008.

3. عائشة حمرات ووسيلة شعبان: حزب الاستقلال المغربي ودوره في مواجهة الحماية الفرسية (1944-1956)، ماستر، تخصص الظاهرة الاستعمارية في الوطن العربي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2016.

4. عبد الكريم بالبالي: جريدة البصائر الجزائرية الثنائية وموقفها من قضايا معاصرة 1366-1375هـ/1947-1956م، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة أدرار، 2012م.

4/ المجلات والجرائد العلمية:

1. سعيدوني نصر الدين، ذكرى وتضحيات جسيمة وعبرة كفاح مير، مجلة الذاكرة، العدد الثاني، الجزائر، 1995.

2. روميريل ، بول . "القومية التونسية: مخطط ببليوغرافي" مجلة الشرق الأوسط، 1960.

3. ريفلين، بنيامين، "الحركة الوطنية التونسية: أربعة عقود من التطور" ، مجلة الشرق الأوسط ، 1952.

5/ المؤتمرات والمقالات:

1. الرشيد إدريس، بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أكتوبر 1981، المطبعة العصرية، تونس 1983.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: واقع الحرب العالمية الثانية على بلدان المغرب العربي

إعداد الطلبة:

1- بطاط محمد رقم التسجيل: 209015539

2- ..... رقم التسجيل: .....

القسم: علوم انسانية **الشعبة:** تاريخ **التخصص** تاريخ الوطن العربي المعاصر

إشراف: الدكتور احمد سعد البدري **الرتبة:** استاذ تعليم عالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

Web site : http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/ الموقع الالكتروني:
Face book : https://www.facebook.com/FshsUinvMsila/ الفايسبوك:
Tél / Fax : + 213 35 35 3044 هاتف/ فاكس:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بطاهر محمد

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم):

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 109700 9950 1486 0004

الصادرة بتاريخ : 17 - 09 - 20 عن دائرة :

المسجل بكلية: العلوم انسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر تحت رقم التسجيل:

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: واقع الحرب العالمية الثانية على بلدان المغرب العربي

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان 3

إهداء 4

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول: أوضاع المغرب العربي عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية –الأوضاع الاقتصادية–

تمهيد 5

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية في المغرب عشية الحرب العالمية الثانية 6

المطلب الأول: الصناعة 7

المطلب الثاني: الزراعة 8

المطلب الثالث: التجارة والمالية 10

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية الحرب العالمية الثانية 11

المطلب الأول: ملكية الأراضي 12

المطلب الثاني: النشاط الزراعي وتربية المواشي 13

المطلب الثالث: الوضع الصناعي في الجزائر 15

المطلب الرابع: المجال التجاري 17

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية في تونس عشية الحرب العالمية الثانية 20

المطلب الأول: المجتمع التونسي إبان الحرب العالمية الثانية 20

المطلب الثاني: الاقتصاد التونسي عشية الحرب العالمية الثانية 21

المطلب الثالث: القطاع الصناعي والحرفي 22

خلاصة الفصل 26

الفصل الثاني: الحركات التحريرية المغاربية خلال ح ع 2

تمهيد 28

المبحث الأول: حزب الشعب الجزائري..... 29

المطلب الأول: نشاط حزب الشعب من اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى نزول الحلفاء بشمال إفريقيا (1939 -1942 29

المطلب الثاني: نزول الحلفاء في الجزائر(8 نوفمبر**1942) وأثره على الحركة الوطنية** 33

المطلب الثالث: دور **الحزب في إصدار بيان فيفري 1943**..... 34

المطلب الرابع: **دور الحزب في أحداث 8 ماي 1945** 37

المبحث الثاني: **الحزب الدستوري الجديد (تونس)** 40

المطلب الأول: لمحة عن ظهور و**تطور حزب الدستور التونسي الجديد**..... 40

المطلب **الثاني: ظروف انعقاد مؤتمر طنجة**..... 42

المطلب الثالث: قرارات مؤتمر طنجة 44

المطلب الرابع: تأثير دوافع **المصلحة الداخلية على مواقف تونس**..... 46

المبحث الثالث: الاستقلال المغربي..... 50

المطلب الأول: جهود أحمد بلافريج في التحضير الوثيقة الاستقلال عام 1944..... 50

المطلب الثاني: ردود فعل الإقامة العامة **الفرنسية على وثيقة الاستقلال** 54

خلاصة 62

الفصل الثالث: تداعيات ح ع 2 على مسار الحركات الوطنية

تمهيد..... 64

المبحث الأول: ملحمة 8 ماي 1945..... 65

المطلب الأول: الوضع **العام للجزائر عشية الأحداث**..... 65

المطلب الثاني: **أسباب حوادث 8 ماي 1945** 71

المطلب الثالث: نتائج المجازر..... 75

المبحث الثاني: الحركة الوطنية الت**ونسية في الحرب العالمية الثانية** 78

المطلب الأول: ال**جهات الفاعلة الرئيسية في الحركة** 78

المطلب الثاني: موقف الفرنسيين من الحركة الوطنية خلال الحرب العالم**ية الثانية** 80

المطلب الثاني: نتائج الحرب العالمية الثانية على **العالم والحركة الوطنية التونسية**..... 82

المبحث **الثالث: الحركة الوطنية في المغرب** 85

المطلب الأ**ول: تأسيس حزب الاستقلال المغربي** 85

المطلب الثاني: محمد الخامس ودوره في الحركة الوطنية المغربية. 90

المطلب الثا**لث: استقلال المغرب الأقصى 1956م** 93

خلاصة 96

الخاتمة 98

الملاحق ..... **Error! Bookmark not defined.**

قائمة المصادر والمراجع.....100

تم بحمد الله